

تنبیه العاقل من مخ



م  
۱۱

تنبیه بالمعلوم فی تصدیق فاضل الحق و اولاد  
المدق ملج المعقول المنقول و اولاد  
والاصول کاشف از التفتد و اولاد  
الانبياء و اولاد المیزان و اولاد المیزان  
احکام الشرع المبین و اولاد و اولاد  
الشیخ محمد حسن الطباطبائی  
صاحب تصنیف کثيرة و اولاد  
وزیر الله تعالی علی مدارج الجنة  
محمد علی و اولاد و اولاد  
الدائم من اولاد و اولاد  
و احب الله و اولاد و اولاد  
الشیخ الحق و اولاد و اولاد  
مکملات محمد علی و اولاد و اولاد  
محمد علی و اولاد و اولاد

بازدید شد  
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب	تنبیه بالمعلوم
مؤلف	
موضوع تألیف	۹۵۵۲
مؤسسه	۱۳۰۲
شماره دفتر	۱۴۴۱۲



خطی « فهرست شده »
۹۵۵۲

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله كثيرا كما هو اهله والصلوة على جيبه ونبيه  
محمد وآله هذا تحقيق مسألة مهمة صورتها ان اذا  
خربت الارض المملوكة العامة واندرست آثارها بعد ان كانت  
ملكاً لمسلم فاما ان يكون مالكها موجوداً معلوماً او لا  
كان الاول فاما ان يكون قد انتقلت اليه بالشر او الهبة  
او شبهها او بالاحياء فان كان ملكه اياها بالشر او نحوه  
لم تملك بالاحياء بعد خرابها بل خلافت بين العلماء ونقل  
الاجماع على ذلك العلامة في التذكرة ولن كان ملكها  
بالاحياء ثم تركها حتى عادت مواتها فلا صحاب في ذلك  
اقول انها كالمملوكة بالشر وشبهه لا يصح احياؤها  
لاحد ولا تملك بالاحياء والعامة بل تكون للمالك او  
لورثته وهو الظاهر من كلام ابن ادريس <sup>المجيب</sup> ان المجيب  
يملكها اذا كان ذلك في زمان غيبة الامام عليه السلام وليس  
للول انتزاعها منه اختاره المحقق نجم الدين بن سعيد

في الشرايع وقريب من اختيار العلامة في التذكرة لانه  
ذهب الى ان الارض اذا خربت بعد الاحياء صارت <sup>حصة</sup> خراباً  
كما كانت عليه اولا قول الشيخ في النهاية من احبي  
ارضاً كان املاك بالتصرف فيها اذا كان ذلك باذن الامام  
لان هذه الارض له فان كانت الارض الميته لها مالك  
معروف كان عليه ان يعطي صاحب الارض طسق الارض  
وليس للمالك انتزاعها من يده مادام هو راعيا فيها  
وقريب من كلام شيخنا الشهيد في الدرر فان بعد ذلك  
ان الاحياء تشترط فيه ان لا تكون الارض مملوكة لمسلم  
او معااهدة قال فلو سبق ملك واحد منهما لم يصح الا  
نعم لو تعطلت الارض وجب عليه احد الامرين اما الاذن  
لغيره او الانتفاع فلو امتنع فللمالك الاذن وللمالك  
طسقا على المادون فلو تعذر للمالك فالظن جواز الا  
مع الامتناع من الامرين وعليه طسقا ومحصل الكلام  
يرجع الى ان الارض المذكورة باقية على ملك الاول والا



لم يحق طسها الى اجرتها غاية ما هناك انه لما عرض عن  
عمارتها واذن الامام في ايجائها كان الثاني احق بها و  
الملك للأول واقواها القول الأول حجة العمومات  
مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن  
تكون تجارة وقوله تعالى الناس مسلطون على أموالهم وقوله  
المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه ولأن الملك <sup>استحقاق</sup>  
التصرف ومنع الغير منه كان ثابتا قبل عرض خراب <sup>الأرض</sup>  
والاصل بقاءه ولأن اسباب زوال الملك محصورة <sup>شرا</sup>  
وليس هذا واحدا منها ولأن سليمان بن خالد سأل الصادق  
عليه السلام عن الرجل ياتي الأرض الخربة فيستخرجها ويحرق  
انهارها ويعمرها فماذا عن الرجل ياتي الأرض الخربة  
فيستخرجها ويحرقها فماذا عليه قال الصدقة قلت  
فان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حقه وهي <sup>ظا</sup>  
في اداء الأرض اليه واجرتها ولأن القول بملكية هذه <sup>الأرض</sup>  
بالاجار مع القول بعدم ملكية المملوك بسبب غير <sup>حاج</sup>

ثابت  
اذا خربت فاحياها غير مالها لا يجتمعان والثاني  
بالاجماع فينتفي الأول بيان الثاني ان عرض الموت  
للأرض ان كان سببا للخروج عن الملك وجب الحكم بالخروج  
في الموضعين معا ولا وجب الحكم بعدم الخروج <sup>معا</sup>  
ولقوله عليه السلام من احيا ارضا ميتة في غير حق مسلم فهو  
احق بها ولقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق قال في التذكرة  
بعد ايراد هذا الحديث قال هشام بن عروة في تفسير العرق  
الظالم ان ياتي الرجل الميتة لغيره فيعمر فيها ولو اية  
السكوني عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ص من غرس  
شجرا او حفروا ديارا بدايلا لم يسبق اليه احدا و احيا ارضا  
ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله وهذه الرواية وما  
يجراها مفيدة للأخبار المطلقة الدالة على الملك <sup>بالأحيا</sup>  
حجة الثاني ان هذه الأرض اصلها مباح فاذا تركها  
حتى عادت الى ما كانت عليه صارت مباحة كالأرض <sup>خرب</sup>  
ماء من دجلة ثم رده اليها لان العلة في تلك هذه <sup>الأرض</sup>



الاحياء والعمارة فاذا زالت العلة يزول المعلول وهو الملك  
فاذا احيها الثاني فقد وجد سبب الملك فثبت له  
الملك كما لو التقط ملتقط شيئا ثم سقط من يده و  
ضاع عنه فالتقطه غيره فان الثاني يكون احق <sup>بالتحقيق</sup> و  
ابي خالد الكاظمي عن الباقر ع قال وجدنا في كتاب علي  
عليه السلام ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والاعا  
للتقنين انا واهل بيتي اورثنا الارض ونحن المتقنون  
والارض كلها لنا فمن احيى ارضا من المسلمين فليعمرها و  
ليؤد خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها وان تركها  
او خربها فاخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها  
واحيها فاولحق بها من الذي تركها فليؤد خراجها  
الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر القاييم  
من اهل بيتي الحديث وتصححه معوية بن وهب عن  
الصادق عليه السلام قال سمعته يقول ايمان رجل اتي خربة  
بائرة فاستخرجها وكرى انا رها وعمرها فان عليه

الصدقة

الصدقة فان كانت ارضا لرجل قبله فغاب عنها و  
تركها واخبر بها ثم جاء بعد يطلها فان الارض <sup>حظ</sup> <sup>غيره</sup>  
ولن عمرها والجواب عن الاول انه قياس مع الفارق  
فان الماء المردود الى النهر يمنع بقاءه على الملك بعد  
بالماء المباح اذ لو بقي مملوكا لن يحريم ماء النهر جميعه  
على انه لا يمنع ان يكون ملكية الماء اضعف من ملكية  
الارض فانه لو فاض الماء عن النهر المستخرج من المباح كان  
مباحا وعن الثاني ان علل الشرع معرفة الاحكام فلا  
يؤد زول الحكم بزوالها والتقاط المال بعد ضياعه  
جديد في استحقاق التملك بخلاف احياء المملوك  
وعن الثالث التول بموجب فانه متى عرض الاول عن ملكه  
حتى خرب واقتطع نظره عنه جاز احياءه باذن الامام  
عليه السلام لا بد منه اذ لا يجوز احياء الموات الاصل الى الابد  
فغيره اولى فاذا راى الامام ع المصلحة في الاذن لغيره  
في عمارته فعمره فان المصلحة الاذن احق به من غيره وان



عليه مدة طويلة او قصيرة كان في تلك المدة احق به  
من كل احد لا يقال ما ذكر خلاف ظاهر الرواية لانا نقول  
المفهوم من قوله تركها او خربها ذلك ولو سلمنا انه  
خلاف الظاهر كان الحمل عليه واجبا للجمع بين الادلة  
وعن الرابع بالجل على الاذن من الامام والمقاطعة مدة  
وان المراد من كون الارض للمذكرة لمن عمرها الاخينة  
لادمة عن ذلك جمعا بين الرواية والدلائل المذكورة  
وقد يوجب الثالث بالدلائل المذكورة في الاول والثاني  
القول الثالث مركب من امرين بقاء الملك الاول وكون  
احق به ويجب عليه طسقه فيجب على الامر الاول بالادلة  
الاولى وعلى الامر الثاني بالدلائل الاخيرة والجواب عن  
التنافي بين تلك الدلائل لان بقاء الملك على الاول  
من احقية الثاني الا اذا كان الاحياء باذن الامام  
ومتطاعته مدة معلومة ونحو ذلك على ما يري ببناء  
عن المال الثاني يحسنه ذلك عن المال ويكون منزله

١٥  
ما لو قطع المالك بنفسه والتنازل على هذا اعتراف  
بصحته القول الاول واعلم ان قول شيخنا الشهيد رحمه الله  
ان الارض اذا تعطلت تجب على المالك احدا من امرين اما  
الاستفاعة والاذن للغير فيها ومع الامتناع باذن الحاكم  
فان لم يوجد استغنى مرهبا لاجبا به مما لا يدل عليه  
اصلا فان الدلائل المسوقة اجزا ان اجريت على ظاهرها  
دللت على خروج الارض من ملك الاول ودخولها في ملك  
المحيى بالاحياء وان صرفت عن ظاهرها لم تصرف بالتنازل  
بل بحسب ما يقتضيه الصارف والدلائل المذكورة  
اولا تستضي الصارف الى ما ذكرنا والله اعلم بالصواب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي أبدى كلمة الحق بالبراهين القاطعة وعلى يد  
كلمة الصديق بالحجج الدامغة ودوخ اباطيل المغترين بالبدل  
الدامغة واذل اعناق المغالبيين بالبينات القاطعة والصلوة  
والسلام على البعوث بخير الاديان محمد المختار من شجرة  
عدنان وعلى اله الاطهار المهتدين وعترته الاخيار  
للدين فاني لما تولى على سمعي تصدى جماعة من  
المؤمنين بسمية الصلاح و غوغا الهجج الرعاع ابتاع  
كل ناعق الدين اخذوا من الجهالة بخط وافز واستولى  
عليهم الشيطان فحل منهم في سويد الخاطر لتقرض العرض  
وقريق الاديم والقدر بخالفة الشرع الكريم والخروج  
عن سواء المنهج القويم حيث انما الزمان الاقامة ببلاد  
العراق وتعذر علينا الانتشار في الافاق لاسباب ديني  
هذا محل ذكرها لم نجد بدا من التعلل بالقرينة لدفع الـ  
الضورية من لوازم متممات المعوضة مقفين في ذكر

اشجع كثير من العلماء وجم غفير من الكبراء الاقبياء  
اعتمادا على ما ثبت بطريق من اهل البيت عليهم السلام من ان  
العراق ونحوها ما فتح عنوة بالسيف لا يملكها ما لا  
مخصوص بل هي للمسلمين قاطبة يؤخذ منها الخراج  
او المقاسمة ويصرف في مصارفها وواجب الدين  
بامر امام الحق من اهل البيت عليهم السلام كما وقع في ايام امير المؤمنين  
صلوات الله وسلامه عليه وفي حال غيبته عم قد اذن  
امتثاعا لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور كما  
سند ذكر مفصلا فلهذا تداوله العلماء الماضون والسلف  
الصالحون غير مستنكر ولا مستهزء وفي زماننا حيث  
استولى الجهل على اكثر اهل العصر واندر من بينهم معظم  
وخفيت مواقع الحلال والحرام هدت شقايق الجاهل  
وكثرت جرائمهم على اهل الدين استخفوا الله تعالى وكبتت في  
تحقيق هذه المسئلة رسالة ضمنها ما نقله فتاونا  
ذلك من الاخبار عن الائمة الاطهار ولو دعيتها ما صرحوا



فكتبهم من الفتوى بان ذلك حلال لاشك فيه وطلق  
 لاشبهه تغربة على وجه بديع تدعى له قلوب العلماء ولا  
 تلج اسماع الفضل واعتمدت في ذلك ان ابن <sup>المسئلة</sup> في هذه  
 التي اقل بدرها وجهل قدرها غيره على عقايل <sup>لاحصا</sup> المسائل  
 على حطام هذا العاجل ولانقاريا من قريض جاهل فان  
 لنا بمواليها اهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة <sup>قدوة</sup> فكل  
 فقد قال الناس فيهم الاقاويل وسبوا اليهم الاباطيل و  
 بما لحظت لو كان المؤمن في حجر صبي رد كل عليل وافي  
 لم اقتصر فيما اشرت اليه على مجرد ما شبهت عليه بل اضفت  
 الى ذلك من الاسباب التي تقرر الملك وتبين اكل ما لا يتوبه  
 ولا يلحقه لبس من شرا حصته في الاتجار والاختصاص  
 بمقدار معين من المذخر فقد ذكر اصحابنا طرقات التخلص من  
 الريا واستقاط الشفعة ونحوها مما هو مشهور متداول  
 بل لا ينبغي منها الا القليل النادر وقد استقر في الفتوى <sup>بقوله</sup>  
 وعدم النفرة منه مع ان ما اعتمدته في ذلك اولى بالبعد

عن الشبهة واخرى بسلوك جادة الشريعة ولم اودع <sup>هذه</sup>  
 الرسالة من الفتوى الا ما اعتقدت صحته واقدمت  
 الى لقاء الله تعالى به مع علمي بان من خلا قلبه من الهوى او  
 بصري بصرته من القذى وداق الله في سريرة وعلا <sup>نبيه</sup>  
 لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بصحته ووسمها بقاء <sup>طبعة</sup>  
 اللجاج في تحقيق حل الخراج ورتبتها على مقدمات <sup>خبي</sup>  
 ومقالة وخاتمة وسالت الله ان يلهمني اصابة الحق  
 ويجنبني القول بالهوى اذ ولى ذلك والقادر عليه  
 المتدرة الاولى في اقسام الارضين وهي في الاصل <sup>غلة</sup>  
 قسمين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين ايضا  
 عامر وموات فالعامر ملك لاهله لا يجوز التصرف فيه  
 الا باذن ملائكة والموات ان لم يجز عليه ملك مسلم فهو  
 لامام المسلمين يفعل به ما يشاء وليس هذا القسم من محل  
 البحث المقصود <sup>بالسيف</sup> القسم الثاني ما ليس كذلك وهو ارض  
 اقسام احدها ما يملك بالاستغنام ويؤخذ قهرا



وهو المستى بالمنقوع عنوة وهذه الأرض للمسلمين قاطبة  
لا يختص بها المقاتلة عند أصحابنا كافة خلافا لبعض العامة  
ولا يفضلون فيها على غيرهم ولا يتخير الإمام بين قسمتها  
وتقرير أهلها عليها بالخراج بل يقبلها الإمام لمن يقوم  
بما يراه من النصف أو من الثلث أو غير ذلك وعلى المتقبل  
إخراج مال القبالة الذي هو حق الرقبة وفيما يفضل  
في يد إذا كان نضابا بالعشر ونصف العشر ولا يصح التصرف  
في هذه الأرض بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك ولأنما  
أن يتقبلها من متقبل آخر إذا انقضت مدة القبالة أو  
المصلحة ذلك وله التصرف فيها بحسب ما يراه من المصلحة  
للمسلمين ولارتفاع هذه الأرض يصرف إلى المسلمين  
وإلى مصالحهم وليس للمقاتلة فيه الأمثل ما لغيرهم من <sup>التصنيف</sup>  
في الارتفاع وثأينها أرض من أسلم أهلها عليها طوعا  
من غير قتال وحكمها أن تترك في أيديهم ملكا لهم تصرفون  
فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر أنواع التصرف إذا قام

بمعادتها

بمعادتها ويؤخذ منهم العشر ونصفه زكاة بالشرايط  
فإن تركوا عمارتها وتركوها خرابا كانت للمسلمين قاطبة  
وجاز للإمام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو  
الثلث والرابع ونحو ذلك وعلى المتقبل بعد إخراج حق  
القبالة ومونة الأرض مع وجود النضاب العشر ونصفه  
وعلى الإمام أن يعطي لبهاها حق الرقبة من القبالة على <sup>المتن</sup>  
أفتى به الشيخ في طويدة وأبو الصلاح وهو الظاهر من  
الحقق بنجم الدين في الشرايع واختاره العلامة في المنتهى  
والتذكرة والتحرير والمختلف وابن حنزة وابن البراج  
ذهبوا إلى أنها نصير للمسلمين قاطبة وأمرها إلى الإمام  
وكلام شيخنا في الذرة من قريب من كلامها فإنه قال  
الإمام بما يراه ويصرف في مصالح المسلمين وابن <sup>بني</sup> أدرك  
منع ذلك كله وقال أنها باقية على ملك الأول ولا يجوز  
التصرف فيها إلا بآذنه وهو متروك إجماع الشيخ بما  
رواه صفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر قال ذكر



له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته  
فقال من اسلم طوعا تركت ارضه في يده واخذ منه العشر  
ما سقت السماء والاهنار ونصف العشر ما كان بالرشا فيما عمره  
منها وما لم يعمره منها اخذه الامام فقبله من غيره وكان  
للمسلمين وعلى المتقبلين في حصصهم العشر ونصف العشر  
وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرت لابي الحسن  
الرضا ع الخراج وما سار به اهل بيته فقال العشر ونصف  
العشر فيما عمر منها وما لم يعمره اخذه العلى فقبله من غيره  
وكان للمسلمين وليس فيما كان اقل من خمسة اوساق  
وما اخذ بالسيف فذلك للامام يقبله بالذى ترى كما  
صنع رسول الله ع بحبيرة واعترض في لف بان التوال  
وقع عن ارض الخراج ولا نزاع فيه بل النزاع في ارض من اسلم  
اهلها عليها ثم اجاب بان الجواب وقع اولاً عن ارض من  
اسلم اهلها عليها ثم انه عليه السلام اجاب عن الارض الغرة  
اذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة اجمع في لف اجمع

بمسار

بهايتين الروايتين على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة  
على مختار ابن حمزة وابن البراج اظهر ثم اجمع لها برواية  
لا يدل على مطلوبها بل ولا تلقيم على مقالتها وليس لنا  
في بيان ذلك كثير فائدة نعم بمقتضى الروايتين المتجه  
ما ذهب اليه وثالثها ارض الصلح وهي كل ارض صلح  
عليها وهي ارض الجزية فيلزمهم ما يصالحهم الامام عليه  
من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم شئ سواه  
فاذا اسلم او بارها كان ارضهم حكم ارض من اسلم طوعاً  
ابتداءً ويبقظ عنهم الصلح لانه جزية ويصح لاربائها  
التصرف فيها بالبيع والشر والهبة وغير ذلك والامام  
ان يزيد وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدة  
الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ولو  
باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى رقبته  
هذا اذا صلحو على ان الارض لهم اما لو صلحو على  
ان الارض للمسلمين وعلى اعناقهم الجزية كان حكمها



حكم المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام  
 ودابرها ارض الانفال وهي كل ارض اجلى اهلها عنها و  
 تركوها او كانت مواتا لغير مالك فاجيت او كانت  
 اجاما وغيرها فاما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها <sup>كلها</sup>  
 للامام خاصة لانصيب لا حد معه فيها وله التصرف  
 فيها بالبيع والشراء والهبة والقبض حسب ما يراه وكان له  
 ان يقبلها بما يراه من نصف او ثلث او ربع ويجوز له <sup>عها</sup>  
 من يدي متبليها اذا انقضت مدة الضمان <sup>تقبلها</sup> اما اصبحت  
 بعد موتها فان من احيائها او بالتصرف فيها اذا  
 بما يتقبلها غيره فان ابى كان للامام نزعها من يده و  
 تبسليها لمن يراه وعلى المتقبل بعد اخراج مال القبالة  
 فيما يحصل العشر ونصف مسايل <sup>ضين</sup> الاولى تقيم الارض  
 الى هذه الاقسام الاربعة بعينه موجود في كلام الشيخ  
 في طوية بل تكاد عبارته تطابق العبارة المذكورة هنا  
 والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فقد ذكره كذا

جماعة المتأخرين كابن ادم بنس والمحقق ابن سعيد والعلامة  
 في مطولاته كالمستقى والتذكرة ومتوسطة كالتحريم  
 ومختصرة كالقواعد والارشاد وكذا الشهيد في الدرر  
 الشافية <sup>نصف</sup> والشيخ كل موضع او جنازة العشر او  
 العشر من اقسام الارضين اذا اخرج الانسان مؤنته و  
 مؤنته عياله لسنة وجب عليه فيما يبقى بعد ذلك للجنس  
 لاهله وهو متجه الشا <sup>اما</sup> الثالثة ما يؤخذ من هذه الاراضي  
 مقاسمة بالحصص او ضريبة تسمى الخراج يصرف لمن له  
 رقبته تلك الارض فما كان من المفتوح فصرفه للمسلمين  
 قاطبة وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح اعني الجزية وما  
 يؤخذ من ما اسلم اهلها عليها اذا تركوا عمارتها على <sup>سبق</sup>  
 وما كان من ارض الانفال فهو للامام <sup>نصف</sup> وسياتي تفصيل  
 بعض ذلك في موضعه انشاء الله تعالى المتقدم الشا  
 في حكم مفتوحة عنوة اعني الماخوذة بالسيف <sup>الآن</sup>  
 فيه معنى الاذلال ومنه قوله تعالى وعنت الوجوه للحي <sup>التقوى</sup>



أي ذلك وفيه مسائل الأولى قد قدمنا أن هذه الأرض للبليز  
قاطبة لا يختص بها المتقاتلة لكن إذا كانت حياة وقت  
الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذه ولا دفعها ولا هبتها بل  
يصرفها الإمام حاصلها في مصالح المسلمين مثل سد الثغور  
ومعونة الغزاة وبناء القناطر ويخرج منها أرزاق القضاء  
والولاية وصاحب الديوان وغير ذلك من مصالح المسلمين  
التي ذكرها أصحابنا كافة قال الشيخ في طعنه ما ذكره هذا  
من الأرضين ويكون للحمام النظر فيها وتبقيتها <sup>تضمنها</sup>  
بما شاء، ولا يحدار تغلها ويصرفه في مصالح المسلمين  
وما ينوونهم من سد الثغور ومعونة المجاهدين  
القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغائبين في هذه  
الأرض خصوصاً شيء بل هم المسلمون فيه سواء <sup>لا يصح</sup>  
بيع شيء من هذه الأرضين ولا هبتها ولا معاوضتها ولا  
تمليكها ولا وقفها ولا رهنتها ولا اجارتها ولا ارثها ولا يصح  
أن يتنادوا ومنازل ومساجد وسقايات ولا غير

ذلك من أنواع التصرف الذي يتبع الملك ومتى فعل شيئاً  
من ذلك كان التصرف باطلاً وهو باق على الأصل <sup>هذا</sup>  
كلامه رحمه الله بحجوفه وكلامه في غير قريب من ذلك وكلامه  
كلام بن آدم ليس في السراير والذي وقفنا عليه من كلام <sup>المتأخرين</sup>  
عن زمان الشيخ رحمه الله غير مخالف لشيء من ذلك فهذا  
العلامة في كتابه منتهى المطامير وذكره الفقهاء والتحرير <sup>مصحح</sup>  
بذلك قال في المنتهى قد بينا أن الأرض المأخوذة عنق  
لا يختص بها الغائبون بل هي للمسلمين قاطبة إن كانت  
حياة وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها  
بل يصرف الإمام حاصلها في المصالح مثل سد الثغور  
ومعونة الغزاة وبناء القناطر ويخرج منها أرزاق  
القضاء والولاية وصاحب الديوان وغير ذلك من  
مصالح المسلمين وقد تكرر في كلامه نحو هذا قبل وبعد  
وكذا قال في التذكرة والتحريم فلا حاجة إلى التطويل  
بإيراد عبارات بينهما وقد روي الشيخ في باب عن حاد بن <sup>عنه</sup>



قال واه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الضالح ابي الحسن  
عليه السلام في حديث طويل اخذنا موضع الحاجة قال وليس  
قال شي من الارضين وما غلبوا عليه الا ما احتوى  
العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بنجيل و  
ركاب نهى موقوفة متر وكة في يدي من يعمرها ويجيرها  
ويقوم عليها على مصالح ما يصلحهم والى على قدر طاقتهم  
من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون  
لهم صالحا ولا يضرهم فاذا خرج منها بما بدا فخرج منه  
العشر من الجميع ما سقت السماء او سقى سحبا ونصف <sup>العشر</sup>  
فما سقى بالبدن والى والنواضح فاخذه الولى فوجهه في <sup>العشر</sup>  
الذى وجهه الله له الى ان قال ويؤخذ بعد ما سبق من <sup>العشر</sup>  
فيقسم بين الولى وبين شركائهم الذين هم عمال الارض و  
الكتا فندفع اليهم انصبا وسم على قدر ما يصلحهم عليه و  
الباقى فيكون ذلك ارضا اعوانه على دين الله وفي صلحه  
ما ينويه من تقوية الاسلام وتقوية الدين في وجهه

للمهاد وغير ذلك مما يفيده مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك  
قليل ولا كثير وله بعد الحسن الانفال والانفال كل ارض خربة  
قد باد اهلها وكل ارض لم يوصف عليها بنجيل ولا ركاب  
ولكن صولحو عليها واعطوا بايديهم على غير قتال وله  
روس الجبال وبطون الاودية والاجام وكل ارض ميتة  
لا رب لها وله صر في الملوك ما كان في ايديهم من غير <sup>وجه</sup>  
الغصب لان الغصب كله مردود وهو ولدث من اولاد  
له الحديث تمامه وهذا الحديث وان كان من المراسيل  
الا ان اصحاب تلقوه بالقبول ولم يخذله ردوا وقد علموا  
ببصمونه واحتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب <sup>العلامة</sup>  
في المنتهى وما هذا شأنه فهو حجة بين اصحاب فان ما <sup>فيه</sup>  
من الضعف محرز به القدر من الشبهة بقى شي وهو  
تضمن وجوب الزكاة قبل حق الارض وبعد ذلك <sup>خذ</sup>  
حق الارض والمشهور بين اصحاب ان الزكاة بعد <sup>المون</sup>  
نعم هو قول الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح <sup>عن اخيه</sup>



محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال وما أخذ<sup>بالسيف</sup>  
فذلك للامام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بخير قبل أرضها ونخلها والناس يقولون لا يصلح قبالة  
الأرض والنخل إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل  
رسول الله صلى الله عليه وآله والخير وعلمهم في حصصهم<sup>العشر</sup>  
ونصف العشر وفي معناه ما رواه أيضا مقطوعا عن<sup>صفوان</sup>  
بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر الثانية موات هذه الأرض  
أعني المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مولانا للامام  
خاصة لا يجوز لأحد إحياؤه أو إبادته إن كان ظاهرا ولو  
نصرف فيها منصرف بغير إذنه كان عليه طمسها وحال الغيبة  
يملكها المجوس من غير إذن إلى بعض هذه الأحكام  
أوردناه في الحديث السابق عن أبي الحسن عليه السلام وأدله  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن يزيد أنه سمع رجلا<sup>سأل</sup>  
الصادق عليه السلام عن رجل أخذ أرضا مولانا تركها أهلها  
فعمرها وأكرى أهلها وبني فيها بيوتا وغرس فيها نخلا

وشجر قال فقال أبو عبد الله عليه السلام كان أمير المؤمنين عليه السلام  
يقول من أحيا أرضا من المؤمنين فهي له وعليه طمسها<sup>بني</sup>  
إلى الإمام في حال الهدنة فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه  
على أن تؤخذ منه وروى الشيخ أيضا عن محمد بن مسلم قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أرض اليهود والنصارى  
فقال ليس بربا إلى أن قال وإيما قوم أحيوا شيئا من<sup>الأرض</sup>  
وعملوها فهم أحق بها وهي لهم الثالثة قال الشيخ  
في<sup>في</sup> وثمة وكافة الأصحاب لا يجوز بيع هذه الأرض ولا هبتها  
ولا وقفها كما حكينا سابقا عنهم لأنها أرض المسلمين<sup>قائمية</sup>  
فلا يختص بها أحد على وجه التملك لرقبة الأرض<sup>أما</sup>  
بجوز له التصرف فيها ويؤدي حق القبالة إلى الإمام  
يخرج الزكاة مع اجتماع الشرايط وإذا تصرف فيها أحد  
بالبناء والغرس صح لبيعها على معنى أنه يبيع ماله فيها  
من الآثار وحق الاختصاص بالتصرف لا الرقبة لأنها  
ملك المسلمين قاطبة وروى الشيخ عن صفوان بن يحيى



عن أبي بردة بن رجا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف ترى في  
 شراء أرض الخراج قال ومن يبيع ذلك هي أرض المسلمين  
 قلت يبيعها الذي هي في يديه قال ويصنع بخراج المسلمين  
 ماذا ثم قال لا بأس بشراؤها حتى للمسلمين  
 ولعله يكون أقوى عليها وأملى بخراجها منه وهذا صريح  
 في جواز بيع حقه أعني آثار التصرف ومنع بيع رقبة الأرض  
 ولا نعرف أحدا من الأصحاب يخالف في مضمون الحديث  
 وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشر  
 أرض اليهود والنصارى قال ليس به بأس قد ظهر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك  
 الأرض بأيديهم يعملونها ويعمرونها فلا يردى بها  
 لو أنك اشتريت منها الحديث وهذا يراد به ما يرد بالآل  
 من بيع حقه منها إذ قد صرح أولا بأنها ليست ملكا لهم وإنما  
 خارجهم النبي صلى الله عليه وآله فكيف يتصور منهم بيع  
 الرقبة والحالة هذه وقريب من ذلك ما روى حسنا

عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول دفع إلى البيرة المؤمنين  
 رجل مسلم اشترى أرضا من أرض الخراج فقال له مالنا و  
 عليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه  
 ما عليهم وهذا في الدلالة كالأول وعن حريز عن محمد بن  
 مسلم وعمر بن الخطاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت  
 عن ذلك فقال لا بأس بشراؤها إذا كانت بمنزلة  
 في أيديهم تؤدى عنها كما يؤدى عنها أو أدل من ذلك  
 ما رواه محمد الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قد  
 سأله عن السواد ما منزلة فقال هو لجميع المسلمين  
 هو اليوم ولن يدخل في الإسلام بعد اليوم ولن يخلق  
 بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح إلا أن يشرى  
 منهم على أن يصيرها للمسلمين فإن شاء وإلى الأمر يا  
 أخدوها قلنا فإن أخذها منه قال يرد إليه رأس ماله  
 وله ما أكل من غلاتها بما عمل وفي التذكرة روله هكذا  
 قال يؤد بالواو وبدا الرأ من الأداة محروفا لأنما للغائب



محذوف الآثم وما اوردناه اولى فان قلت اذا جوز <sup>البيع</sup> <sup>ها</sup> ونحوه بتعالا نازالتصرف فكيف يجوز لولي الامر اخذ  
من المشتري وكيف يسترد راس ماله مع انه قد اخذ عوضه  
اعني تلك الاثار قلت لا ريب في اولى الامور ان يتزع ارض  
الخارج من يده مستقبلها اذا انقضت هذه القبالة وان كان له  
فيها شيء من الاثار فانتراعها من يده المشتري اولى بالجواز  
وح فله الرجوع برأس ماله لئلا ينوت الثمن وللمشتري لكن  
الذي يرد ان الثمن يحتمل ان يكون هو الامام لانتراعه <sup>ذلك</sup>  
ويحتمل ان يكون البايع لما في الرد من الاشعار <sup>الايخذ</sup> ونسب  
وقوله وله ما اكل الى الظاهر انه يريد المشتري وفي معنى  
هذه الاخبار اخبار اخرى كثيرة اعرضنا عنها ايرادا  
للإختصار تبينها ان الاول قد عرفت ان المفتوحة  
عنوة لا يصح بيع شيء منها ولا وقفه ولا هبته قال في ط  
ولا ان تبني دورا ومنازل ومساجد وستايات ولا عهد  
ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك ومتى فعل شيئا

من ذلك كان التصرف باطلا وهو باق على الاصل وقد  
حكينا عبارة قبل ذلك وقال بن ادريس فان قيل انكم  
تبيعون وتشترون وتفتنون ارض للعراق وقد اخذ  
عنوة قلنا انما يبيع ونقف تصرفنا فيها وتجيزنا و  
بنانا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة  
في لف بعد حكاية كلام بن ادريس هذا وهو يشعر بجواز  
البناء والتصرف قال وهو اقرب قلت وهذا واضح لا <sup>غبار</sup>  
عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام استأجر  
منها وهو امر محترم ملوك لم يخرج عن ملك مالكه الا شي  
من الاسباب الناقلة فيكون قابلا لتعلق التصرفات  
ونحو ذلك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يصح  
الارض الخراجية لانها ملك المسلمين قاطبة لا يتخصص  
احد منهم ببيع بيعها ابتعا لاثار التصرف وكذا قال في عد  
التحرير ثم يعود الى كلامه في لف فانه قال في اخر المسئلة  
ويجمل قول الشيخ على الارض المحيطة دون الموات قلت



هذا مشكل لان الحياة هي التي تخلق بها هذه الاحكام المذكورة  
واما الموات فانه في حال الغيبة مملوكة للموتى مع وجود الامام  
لا يجوز التعريف فيها الا بآذنه مع ان الحمل لا يلاقى ما ذكره  
من فحان بن ادريس لان مراده بارض العراق المحيطة  
الحياة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها  
ارض الخراج نعم يمكن حمل كلام الشيخ على حال وجود الامام  
وطهور من لا مطلقا الثاني نقود هذه الفرافات ذكرنا  
انما هو في غيب الامام اما في حال ظهوره فلا جاز انما  
يجوز التعريف فيها مطلقا اذ على هذا فلا يفتد شي  
من فرافات المتعرف فيها استعلا لا وقد ادستد الى  
هذا الحكم كلام الشيخ روفي يب فانه اورد على نفسه سؤالا  
جوابا محصلا مع رعاية الفان لم يحتب الامكان انه  
ان قال قابل اذا كان الارض في اموال الناس ما ذكر من  
لزم الخس فيهما وكذا العليم وكان احكام الارضين ما بينهم  
من وجوب اختصاص التعريف فيها بالائمة عليهم السلام

اما في اختصاصهم بها كالانفال او للزعم التعريف فيها بالتقيد  
والضمين لهم مثل ارض الخراج فجعل لاجل لكم منكم ولا يخلص لكم منكم  
ولا يسوغ لكم مطعم وجه من الوجه قبل له ان الامران كان كما  
ذكرت من اختصاص الائمة بالتعريف في هذه الاشياء فان لنا فيها  
الى الخلاص ثم اورد الاحاديث التي وردت بالادون للشيعة في  
موقوفهم عليه السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قائل ان ما ذكرتموه انما يدل على  
اجابة التعريف في هذه الارضين ولا يدل على صحة ملكها بالاشياء  
والبيع ومع عدم صحتهما لا يضر ما يفرع عليه مما قبل له قد قسمنا  
على ثلثة اقسام ارض اسلام اهلها عليها فحق ملك لهم ينفرون فيها  
وارض توخذ عنهم او يصاح اهلها عليها فقد اختلفنا فيها وسعيها  
لان لنا في ذلك قسمان الانفال ارضي المسلمي وهذا القسم  
يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما لم يحرر  
بما احاط ليس يصح ملكها بالاشياء او انما يصح لنا التعريف حسب ما  
على حكم ارض الخراج بروايم ابي بردة بن رجا السافه الداه على  
جواز بيع انا التعريف دون رقبه الارض وهذا الكلام واضح بطل



وجهه من حيث المعنى ان التصرف في المفتوح عنه انما يكون  
 باذن الامام وقد حصل منهم الاذن لستعهم حال العه ضلوك انما  
 تصرفه من غيرهم بحيث يمكن تبيع البيع ونحوه عليها وعبارة تجنيها  
 في الدروس اوهم ترشد الى ذلك حيث قال لا يجوز التصرف في  
 المفتوح عنه الا باذن الامام سوى كان بالبيع او بالوقف  
 او غيرهما نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلق في طان التصرف  
 فيها لا ينفذ اي لم ينفذ بحال ظهور الامام ولا عدمه ثم قال  
 وقيل ان ادريس انما يبيع ويوقف تجدينا وبنانا وتصرف الاشي  
 الارض مراده بذلك ان بن ادريس انما اطلق جواز التصرف  
 في مقابل اطلاق الشيخ عدم جواز الصواب التقييد بحال  
 الغيبة لينفذ وعدمه لعدمه وهذا ظاهر لجلالة المعنى  
 الثانيه في بيان ارض الانفال وكلها الانفال جميعا  
 تكون افاء وفقها وهو الرواية ومنه الناطق  
 المراد به ضا كل ما يخضع للامام وقد كانت الانفال للرسول  
 الله في حياته وهي بعد الامام القائم مقامه وخبايرها

كلان فخت من غير ان يوجف عليها بجبل ولا ركاب والارضون الموات وتركها  
 من لا وارث له من الاهل والعقارب والاجام والمعاون ويطون الادوية  
 دره وسر الجبال وقطاع الملوك وقد مر في الحديث الطويل عن الحسن  
 الاول ذكر ذلك كله وقد روى الشيخ عن من رواه عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال قلت له ما يقول الله عز وجل يا لوليك عن الانفال قل الانفال لله والانفال  
 لله والرسول وهو كل ارض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بجبل ولا ركاب  
 ركاب فهو بقل الله والرسول وعن سماعة بن مهران قال سالت عن الانفال  
 فقال لكل ارض خريد او شئ كان للملوك فهو خالص للامام ليس للناس  
 سهم قال ومنها النخريه لم يوجف عليها بجبل ولا ركاب وفي رسالة القبا  
 الوراق عن رجل ساء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قضا قوم بغير اذن  
 الامام فغفوا كانت الغنيمه كلها للامام واذا غزوا بامر الامام فغفوا <sup>كان</sup>  
 للامام الخمس ومضمون هذه الروايات مشهور بين الاصحاب مع كونها  
 مرسله وجهالة بعض رجال اسنادها وعدم الاسكان التمسك بها  
 اذ من غير ابا ذن الامام لا يكون حصة غنيمته كله للامام اذ لو كانت ذلك  
 فاعلم ان الارض المدونة من الانفال اما ان تكون عيانه او مواتا



وعلى التقديرين فالأمر ان تكون الواضع يده عليها من السبعة والافهه انما  
 اربعة وحكمها ان كل ما كان بيد السبعة من ذلك فهو حلال عليهم مع  
 اختصاص كل من الحيا والموت بمكده لان الأمانة عليهم <sup>الشيعة</sup> اكلوا ذلك <sup>الشيعة</sup>  
 حل الغيبة وأما غيرهم فانه عليهم حرام وان كان لا ينتزع منهم في الحال على  
 الظاهر حسب ان الحق لا يتراعى هو الامام فيتوقف على ان تراعى منه رؤى  
 الشيخ عن غير بن بريد قال رايت اباسار سمع بن عبد الملك بالمدينة وقد كان  
 حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما في تلك الستة فرده عليه فقلت له لم رد عليك  
 ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال ان قلت له حين حملت اليه  
 المال اني كنت وليت الغوص فاصيت اربع مائة الف درهم وقد حبت  
 بخمسها ثمانية الف درهم الى ان قال يا اباسار قد طيبنا لك فقم اليك مالك  
 وكل ما كان في ايدي شيعتنا من الارض فقم فيه عللون <sup>لهم</sup> ذلك  
 الى ان يقوم قائمتنا فيجيهم طسوق ما كان في ايدي سوام فان كبرهم من الارض  
 حرام حتى يقوم قائمتنا فيؤخذ الارض من ايديهم ويخرجهم منها صخرة قال  
 في الصباح الطسوق الوظيفه من خراج الارض فارى عرب ومن الخرب بن  
 المعيرة البصري قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فجلست عنده فاذا بجيعة

قد ساذن عليه فاذا ن له فدخل بجناحه ركبته ثم قال جعلت ذاك اني اريد  
 اسالك عن مسئلة والله ما اريد بها الا حكاك رقبتي من النار فكانت رقا  
 له فاستوى جالس فقال يا جيعة سألني فلا تسألني اليوم عن شيء الا اجرتك  
 به قال جعلت ذاك ما تقول في فلان وفلان قال يا جيعة لنا الخس في  
 كتاب الله ولنا الاغفال ولنا صنف المال وسما والله اول من ظلمنا لحقنا  
 في كتاب الله واول من حل الناس على رقابنا وما نافي اعذارهم الى  
 يوم القيمة بظلمنا اهل البيت وان الناس ليتقلبون في حرام الى يوم  
 بظلمنا اهل البيت فقال بجيعة انا لله وانا اليه راجعون هلكنا ويرب  
 الكعبة قال فرفع فخذه عن الوسادة فاستقبل القبلة فدعا بهما لم اقم  
 منذ شيا كما الا انا سمعنا في اخر دعائه وهو يقول اللهم انا قد اظلمنا  
 ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل اليها بوجهه فقال يا جيعة ما على فطرة ابراهيم  
 وغير شيعتنا وهذا ان الحديثان ومخبرهما من الاحاديث الكثيرة مما لا  
 خلاف في مصونها بين الاحباب ولا شك ولا ريب فلا حاجة الى البحث  
 عن اسادها والعرض عن رجال فان الاحبار الاحاديث محقق الا  
 والمحصلين منهم انما تكون حجة اذ انهم اليها من المتابعين والشواهد



وقرأ ابن الاحوال ما يدل على صدقهما فيما اختلفا به اجماع الفرقة فان قيل ما معنى جعل  
 هذه الاشياء في حال الغيبة للشيعة اهي على العموم ام على حصة مخصوصة  
 على التقدير الثاني فما هذه الجهة قلنا ليس حليهما على جهة العموم والا  
 لزم سقوط حقهم من الشمس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر اصحابنا  
 بل القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز تناول حقهم عليهم السلام و  
 التصرف فيه الى غير ذلك ما هو معلوم المطلقان وانما المراد احلال ما لا بد  
 منه من المتاع والمساكن والمتاجر لطيب ولا تهم ويخرجوا عن الغضب  
 في المسكن والمطعم ويخوضوا وقد عين الاصحاب لذلك مواضع مخصوصة  
 باب المحسن فلا حاجة بنا الى ذكرها هنا فاذا كان سيد احدنا من ارض الانفا  
 شي انا بالاحياء او بالانثى من بعض المتعلقين المتعلقين وهو ذلك كما  
 عليه حلال الا انه عليهم السلام فان قيل ليس على الشيعة في هذا النوع من  
 الارض خراج فهل عليهم فيه شي قلنا لا نعرف في ذلك نصري الا اصحابنا ولكن  
 قد وقع في الحديث السابق التصريح به ووجهه من حيث المعنى انه تصرف  
 في مال الغير بغير اذنه فلا يكون مجازا فان قيل فهل يجوز لمن اتفق صفات  
 النيابة حسنة شي من ذلك قلنا ان ثبت ان حيفه نيا بيشه عامة احتمل

ذلك والى الان لم تظهر شي فيه وكلام الاصحاب قد يشير بالعدم لان هذا خاتمة  
 الامام وليس هو كخراج الارض المفتوحة عنوة فان هذا القسم كغيره كما  
 فان قيل فلو استولى سلطان الجور على شي من هذه الارضين اعتقادا منه  
 انه يتحقق لرغمه انه الامام فهل يحمل تناوله قلنا الاحاديث التي تاتي بحمل  
 تناول الخراج الذي ياحظه الجابر وكلام الاصحاب يتناولان هذا القسم  
 وان كان السابق الى اللفظ من الخراج ما يؤخذ من المفتوح عنوة فلا  
 يبعد الحاقه به ولم اقف على شي حرج في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم  
**قاعدة** لا فرق بين غيبة الامام وحضوره في زمان النقية لاسيما في كون  
 موجودا مسوعا من التصرف والاختيار وكلام الاصحاب يؤول الى ذلك والى ان  
 عليهم السلام لشيعة اتما وقع في زمانهم وكذا الامر بالمبصرة وقد اجمع  
 بذلك لوجوبها في ضمان الغيبة وفي الواقع لا فرق بينهما **المقدمة الثانية**  
 في تعيين ما فتح عنوة من الارضين اعلم ان الذي ذكره الاصحاب من ذلك  
 ملكه ارادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض الاقطار في بلاد  
 العجم وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان الجور من الانفال فانما  
 ملكه فان للاصحاب في كونها مفتوحة او على خلافها اشهر وانما افتحت



عنوة قال الشيخ في المبسوط ظاهر المذهب ان النبي صلى الله عليه واله فتح مكة عنوة  
بالتيف فزادهم بعد ذلك واقام يقسم الارضين والدور لافئحة لجميع المسلمين  
كما نقوله في كل ما يقع عنوة اذ لم يكون قد غلبوا على بلاد الاسلام فانه يكون للمسلمين  
قاطبة ومن النبي صلى الله عليه واله على رجال المشركين فاطلقهم وعند قالت  
للادام ان يفعل ذلك وكذلك اموالهم من عليهم بها وقال العلامة في التذكرة واما  
ارض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه واله فتحها بالسيف فزادهم  
بعد ذلك وكذا قال في المنتهى وخوة قال في التحرير ويختار في الدرر والبرج  
بنى واجتمع العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه واله انه قال  
انا اهل مكة ما تروى صانعا بكم تقاتلوا اح كريد وابن اخ كريد فقال  
اقول كما قال اخي يوسف لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين  
انتم الطلقاء ومن طريق الخاضعة بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن  
محمد بن ابي نصر ولا ذكر له الكوفة الى ان قال اهل الطائفة اسلموا وجعلوا  
عليهم الفرض وصدقوا الفرض وان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه  
واله عنوة وكانوا السرى في يده فاعتقهم وقال اذهبوا فانتم الطلقاء و  
اجاب عن حجة القائلين بانها فتحت صلحا حيث ان النبي صلى الله عليه واله دخلها

بالامان لما ورد في قصة العباس وابي سفيان وقوله صلى الله عليه واله اهل مكة من  
سلاحه فهو امن ومن اعلق بابه فهو امن ومن تعلق باستار الكعبة فهو امن  
ومن دخل دار ابى سفيان فهو امن الاجماعه معينين وانه عليه السلام لم يقسم اموالهم  
ولا ارضهم بانه على تقدير تسليم ذلك انما يقسم الارضين والدور لافئحة لجميع  
المسلمين لا يختص بها الغنائم على ما تقر من ان الارض المغنومة للمسلمين  
قاطبة والاموال والغنائم يجوز ان يمن عليهم بها مراعاة للمصلحة لان للامام  
ان يفعل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ظاهر واما ارض العراق التي تسمى بارض  
السواد وهي المغنومة من الفرس التي فتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها  
فتحت عنوة وانما سميت سواد لان الجيش لما خرجوا من ابيادير وراود هذه  
الارض والتقاتل بخرها سموها السواد لذلك كذا ذكره العلامة في المنتهى  
والتذكرة قال في طره وهذه عبارته واما ارض السواد فهي الارض المغنومة  
من الفرس التي فتحتها وهي سواد العراق فلما فتحت بعث عمر عمار بن ياسر ابيرو  
ابن سعود قاصدا واليا على بيت المال وعثمان بن حنيف ملحقا ففتح عثمان  
الارض واخلفوا في سابعها فقال السامعي اثنان وثلاثون الف الف جريب  
وقال ابو عبيد ه ستة وثلاثون الف الف جريب وهي ما بين عبادان والموصل



طولا وبين القادسية وخلوا ان عرضا ندر في كل جريبي نخل ثمانية دراهم  
والرطبة ستة والشجر كذلك والحظلة ربعه والشعير درهمين وكتب الى  
عمر فامضاه وروى ان ارتفاعها كانت في عهد عمر ستة وستين الف الف  
درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز  
رجع الى ثلثين الف الف في اول سنة وفي الثانية بلغ ستين الف الف فقال  
لوعنت سنة اخرى لو ددتها الى ما كان في ايام عمر فمات في تلك السنة و  
كذلك ايسر المؤمنين عليه السلام افضى الامر اليه امضى ذلك لانه لم يمكن ان  
يخالف ويحكم بما عنده والذي يقتضيه المذهب ان هذه الارض وغيرها من  
البلاد التي فتحت عنوة ان يكون حكمها لاهل المحسن واربعة اقسامها تكون للمسلمين  
قاطبة الغنائم وغير الغنائم في ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها و  
تقسيلها وتقسيمها بما شاهده عبارة بجر وها وقال في المنتهى وهذه عبارة  
ارض السواد هي الارض المفتوحة عنوة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب  
وهي سواد العراق وحده في العرض من منقطع الجبال الى طرف القادسية  
الي مقبل بجذيب من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولا الى ساحل البحر ببلاد  
عبادان من ترقى دجلة فاما الغزني الذي تليها البصرة فاما هو اسلاى

من شط عمان بن ابي العاص الى ان قال وهذه الارض ففتح عنوة فتحها عمر بن  
الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة اتقن عمار بن باسر على صداقهم ايمرا  
وابن مسعود اقا ضيا ووالي على بيت المال وثمان بن حنيف على مساحة  
الارض وفرض لهم في كل يوم شاه شطرها مع الشواظ لعمار وشرها <sup>للأرض</sup>  
وقال ما اري قرية يؤخذ منها كل يوم شاه الا السريع في خرابها وصيغ عثمان  
الخارج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف الف جريب  
وقال ابو عبيدة ستة وثلثون الف الف جريب ثم ضرب على كل جريب نخل عشرة  
دراهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب النخري والرطبة ستة دراهم  
الحظلة والشعير اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك الى عمر  
فامضاه وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر ستة وستين الف الف  
درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن عبد  
العزيز ثم ساق باقي كلام الشيخ بجر وها وها ولا نقص وكذا الصخرة  
صنع في التذكرة في باب الجهاد من التحرير ولقد يحضره في وقت كتابته هذه  
الرسالة هذا الموضع من كتاب التراجم لا حكمي ما فيه لكنه في باب احكام الارض  
من كتاب الزكاة ذكر ان ارض العراق مفتوحة عنوة وذكر من احكامها



قريب من كلام الاصحاب الذي حكيناه وروى الشيخ باسناده عن مسعين  
 بن عبد الانصار ي واورده ابن ابريس في السراير والعلامة في المنتهى قال  
 استعمل امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام على اربعة عشر بيت المقدس  
 البهقياس ذات وسير وفسير وهرجوير وهرجور الملك وامرني ان  
 اضع على كل جريب درهم غلظ درهما ونصفا وعلى كل جريب وسط وعلى كل  
 جريب ربع دقيق ثلثي درهم وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم وامرني ان اتقى  
 كل غلظ شاة عن القرى طارة الطريق وابن السيل والاخذ منه شيئا وامرني  
 ان اضع على الدهاقين الذين يركبون الرارين ويتختمون بالذهب على  
 كل رجل غانية واربعين درهما وعلى اوساطهم والتجار درهم على كل رجل اربعة  
 وغرين درهما وعلى سفلةم وقرانهم اثنا عشر درهما على كل اسنان منهم قال  
 فجليلتها غنية عشرة الف درهم في سنة قال الشيخ توفيق الجزي  
 في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرنا من ان ذلك متوسط بما يراه الامام من المصلحة  
 فلا يتسع ان يكون امير المؤمنين عليه السلام راي المصلحة في ذلك الوقت وضع  
 هذا المقدار واذا تغيرت المصلحة الى زيادة ونقصان غيره واقفا  
 يكون مساويا لوضع ذلك عليهم ونفي الزيادة عليهم والنقصان عنه في

جميع الاحوال وليس ذلك في الخبر قلت ومنه القول هو في توفيق الجزي متوسطا  
 وعرف الزمان كما سياتي وهذا التقدير ليس على سبيل التوفيق بل بحسب  
 الوقت واعلم ان الذي اوردته من لفظ الحديث هو ما اوردته الشيخ في المنتهى  
 لكن وجدت نسخة مختلفة في ايراد اسماء الرساتين المذكورين ففي بعضها  
 سيريا وهرجوير وفي بعضها من السير بالياء الموحدة او لاو السير المذكورة  
 المكسرة وهرجوير بالنون والجيم المنقوحة والياء المشددة بحسب بعض النسخ  
 قال ابن ابريس بعد ان اورد الحديث في السراير يعطف البهقياس ان على المقدس  
 بالواو وهرجوير بالياء المنقطعة من تحتها نقطة واحدة والسير غير  
 المحجمة والمدارين والديل على ذلك الراوي قال استعملني على اربعة رسات  
 ثم عد خمسة فذكر المدارين ثم ذكر من حملة الخمسة هرجوير فعطف على  
 دون المعنى ثم شرع في بيان جوان مثل هذا العطف الى ان قال فاما البهقياس  
 ذات معنى فلا تارة البهقياس الا على وهو ستة طاسع ثم ذكر اسماء البهقياس  
 ذالا وسطا اربعة طاسع وذكر اسماء البهقياس الاسفل خمسة طاسع وصنع مثل  
 ذلك والذي وجدته في نسخ التهذيب المدارين البهقياس ذات بغير واو  
 وكما وجدت في نسخة التهذيب وجدته في المنتهى حيث اورد الحديث بلفظه



وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن سيرة  
الامام في الارض التي فُتحت عشوة بعد رسول الله فقال ان امير المؤمنين عليه السلام  
قد سار في اصل العراق بسيرة فهم امام ساير الارضين فان قلت ليس قد قال  
الشيخ في المبسوط ما صورته وعلى الرواية التي رواها الصحابة ان كل عسكري او فقيه  
غير امير الامام ففُتحت تكون الغنمة للامام خاصة تكون هذه الاثر  
وعزها ما فُتحت بعد رسول الله في ايام امير المؤمنين عليه السلام  
ان فتح من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من حيلة الانفال التي لا يشركه  
فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العراق من المفتح عشوة  
قلت للجواب عن ذلك من وجوه **الاول** ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية  
وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع احوالنا احوالنا مصرحون في هذا  
الباب بما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المتن والتذكرة اورد كلام  
الشيخ هذا حكايته وايرادا بعد ان افق بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه  
وهذه الارض فُتحت عشوة **الثاني** ولم يتعرض لما ذكره الاخر في **الثاني** ان الرواية  
التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد مرسله ومن هذه كيف عجز به او يمكن  
البرهان ان الظاهر من كلام العلامة في المتن ضعف العمل بها **الثالث** اننا

اننا لو سألنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العراق فُتحت  
بغير امير الامام فقد سمعنا ان عمر استشار امير المؤمنين عليه السلام في ذلك وما  
يدل عليه فعله انما فاته من خلاص الامير المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما سأل له الا  
في امرها وما يقطع مادة النزاع ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية قال  
ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما من لنته فقال هو لجميع المسلمين لمن هو  
اليوم ومن يدخل في الاسلام بعد اليوم ومن غلب بعد فقلنا ان الشرائع التي هي  
قال لا يصلح الا ان تشرى منهم على ان تصيرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عن  
عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى  
وابن شبرمة في السواد وارضه فقلنا ان ابن ابي ليلى قال انهم اذا اسلموا  
احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمة فزعم انهم عبيد وان  
ارضهم التي باين يدهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمة وقال في ارضه  
ما قال ابن ابي ليلى انهم اذا اسلموا ارضهم احرارا وهذا قاطع في الدلالة على  
قلنا لاسيما وفتوى الاصحاب ونصرهم موافق لذلك فلا عمل للتردد واما  
ارض الشام فقد ذكر كونها مفتوحة عشوة بعض الاصحاب ومن ذكره  
ذلك العلامة في كتاب احياء الاموات من التذكرة لكن لم يذكر احد



وأما البواق فقد حكمها القطب الراوندي في نزع نهاية النسخ واستند إلى البسوط  
عبارة الظاهر على ما في طان الأرضين التي هي من أقصى جبال إلى كيمان وخور  
وحدان وقزوين وما حولها أخذت بالسيف هذا ما وجدته فما حصر في من  
كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب **المقدمة الثالثة** في تحقيق معنى الخراج وأنه هل  
يتقدم بقدام لا أعلم أن الخراج هو ما يدفع على الأرض كالأجرة لها وفي معناه  
المقاسمة غير أن المقاسمة تكون جزأ من حاصل الزرع والخراج مقدار من الثقل  
عليها وهذا هو الراد بالقبالة والطقس في كلام الفقهاء ويرجع ذلك إلى نظر الإمام  
عليه السلام ما يقتضيه مصلحة المسلمين عرفا وليس له في بطن الشرع مقدار معلوم لا  
يخبر الزيادة عليه ولا النقصان عنه ويدل على ذلك وجود **الأول** أن الخراج و  
المقاسمة كالأجرة وهي منوطة بالعرف متفاوتة بتفاوت العبادات وأما **الأول**  
فلأنهما في مقابل منافع الأرض ولا ينشأ بينهما للأجرة الأذلك وأما الثانية  
فظاهره قال العلامة في التمهيد في باب قبالة البيعة في توجيه كلام الشيخ رحمه الله  
قال فيما لو ادعى من بيده أرض الخراج عند المطالبة بعد الزوال يد أهل  
أداه إلى أهل البيعة لم يقبل قولهم وجهه أن الخراج معاوضة لانه عن أجرة  
فلم يقبل قولهم في أدائه كغيره من المعاوضات **الثاني** قد سبق في الحديث

عن ابن الحسن الأول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي أخذنا منه موضع الحاجة  
ما يدل على ذلك حيث قال والأرض التي أخذت عنوة بخيل وركاب فهي موقوفة  
مروكة وفي يد من يقرها وعندها على صلح ما يصالحهم والى على قدر طاقتهم من  
الخراج النصف أو الثلث أو الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صلاح ولا يضرهم الدين  
وهذا صريح فيما قلناه فان تنوع الخراج إلى النصف والثلث والثلثين وأما قوله  
أياه بالصحة بعد ذلك صرح في عدم الخصاص الأمر في شيء بخصوصه ولا عرف بهذا إلا  
من الأصحاب **الثالث** الإجماع المستفاد من تتبع كلام من وصل إليه كلام من الاحتجاج  
وعدم العثور على مخالف ولا عكيا في كلام المصنفين لحكاية الخلاف مشهورا  
في مطولات كتب المحققين ومختصراتهم قال الشيخ في بيه في حكم الأرض المنقحة عنوة  
وكان على الإمام أن يقبلها لمن يقوم بعمارتها بإيراده من النصف أو الثلث أو الثلثين  
وقال في طي باب حكم الأرض من كتاب الزكاة في حكم المنقحة عنوة وعلى  
تقبلها لمن يقوم بعمارتها بإيراده من النصف أو الثلث وقال في كتاب الجهاد  
منه عند ذكر سواد العراق وغيره ما منع عنوة ويكفي للإمام النظر فيها وتقبلها



بأشياء وياخذ ارتفاعها ويعرف في مصالح المسلمين وقال ابن  
 في السراير في حكم المفتوحه عنوة وعلى الامام ان يقبلها لمن يقوم  
 به بغيرها بما يراه من النصف او الثلث او الربع او غير ذلك وقال  
 العلامة في النسخ وهذه الارض لما حوزة بالسيف عنوة يقبلها  
 الامام لمن يقوم بغيرها من النصف او الثلث وقال في الارض  
 المذكورة لارض لما حوزة بالسيف عنوة يقبلها الامام لمن يقوم  
 بما يراه من النصف وغيره وقال في التقرير المفتوحه عنوة  
 يقبلها الامام لمن يقوم بغيرها بما يراه من النصف او الثلث وقال  
 في القواعد هذا الباب ايضا ويقبلها الامام لمن يراها بما يراه  
 المسلمين ويعرف حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد و  
 اقبلها الامام لمن يراه بما يراه حفظ المسلمين ويعرف حاصلها  
 وقال المقداد رم في النسخ ولم يخبر في عند كتابته هذه الرسالة  
 للحكي عبارة لكن حاصل كلامه فيه على ما اظن ان مرجع تعيين  
 الخراج الى العرف فكل ما يلقى بالارض عرفا جاز فيه عليها  
 فان قلت قد صرحتم بان هذا منوط بنظر الامام ورايه فليقتل  
 بدون ذلك قلنا قد مضى امتنا عليهم في غير حوث وخرج

اصحابنا

اصحابنا كافة ويحكم في الاحاديث الواردة في ذلك وعبادات  
 الاصحاب عن قريب استألفه تعجيل تناول ما ياحظه الجاهل  
 من ذلك باسم الخراج والمقاسمة وجهه من حيث المعنى  
 واضح لان الخراج حق شرعي منوط بتقديره بالمصلحة عرفا  
 ارتباطه بنظر الامام فاذا تعدى الجاير في ذلك الى ما لا يجوز  
 له وعمل ما هو منوط بنظر الامام استقلا لا بنفسه كان الوزر  
 عليه في ارتكاب ما لا يجوز ولم يكن الماخوذ حراما ولا منظر  
 حرام لانه حق شرعي على الزارع خارج عن ملكه يستحقه قوم  
 وقد رفع امتنا عليهم المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف  
 يجوزم قال في القدوة في كتاب البيع ما اخذه الجاير من الغنم  
 باسم المقاسمة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض  
 ومن الانعام باسم النكوة يجوز شراؤه وانما به ولا يجب  
 اعادته على اصحابه وان عرفوا لان هذا مال لا يملكه الزارع  
 وصاحب الارض الانعام والارض فانه حق لله اخذه غير  
 مستحقه فبرئت ذمته وجاز شراؤه والحاصل ان هذا مما  
 وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون فان



له والمنازع فيه مدافع للنقص منافع للاجتماع فاذا بلغ الكلام  
الى هذا المقام فالاولى الاقتصار بعد على قول سلام فان قلت  
فهل يجوز ان يتولى من له الولاية حال الغيبة ذلك اعني الفقيه  
للجامع لا الشرايط قلنا لا نعرف للاصحاب في ذلك نص صريح ولكن  
من جواز الفقهاء حال الغيبة تولى استيفاء الحدود وغير ذلك  
من توابع منصب الولاية ينبغي جوازه لهذا بطريق الاول لان  
هذا اقل منه حفظ الاسماء والمحققون لذلك موجودون في كل  
عصر اذ ليس هذا الحق مقصورا على الغزاة والمجاهدين كما ياتي  
ومن تأمل في كثير من احوال الكبر اعداءنا السابقين مثل السنداء<sup>الزيف</sup>  
المرتضى علم الهدى واعلم المحققين من المتقدمين والمتأخرين  
بصير الحق والدين الطوس وعبر العلوم بحق الفرق جلال الملة  
والدبر الحسن بن المطهر وغيرهم وصون الله عليهم نظرنا في  
منصف لم يعثر عند الشك في انهم كانوا يملكون هذا المنع  
ويتقون هذا السبل وما كانوا يودعوا بطون كتبهم الاما<sup>الامام</sup>  
يعتقدون صحة **المقالة** في حل الخراج في حال حصر<sup>الامام</sup>  
وعتقنا اما حال حصره عليه لم فلا شك فيه وليس النظر

فيه مجال وقد ذكر اصحابنا في تصرف الخراج ان الامام عليه السلام جعل  
منه ادراك الغزاة والولاية والحكام وسائر وجوه الولاية  
قال الشيخ في ط في فصل اقسام الغزاة ما يحتاج اليه للخراج  
والاخر للحرب كان ذلك من بيت المال من اموال المصالح والمصلح  
كذلك مرزوق الحاكم ولا يترد الاحداث والصلوة وغير ذلك  
من وجوه الولاية فانهم يعطون من المصالح والمصلح الخراج  
من ارتفاع الاراضي المفتوحة عنوة وكذا قال العلانية حكايما  
عن السمع كلامه فلا حاجة الى التطويل به وهذا واضح على من ليس  
القصود بالنظر واما في حال الغيبة فهو موضع الكلام و  
يطمح النظر ولو تأمل المصنف لوجبه الامر فيه ايضا بينا فان  
لهذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس للامام منة قليلة ولا  
كثير وهذه المصارف التي عدها الله تعالى لا تعطى كلها في  
حال الغيبة وان تعطل بعضها وتكون خرب الخراج وتقبل  
الارصين واخذها وصرفه ما كولا الى نظره عليه السلام لا  
يقضي بحرر حال الغيبة لبقاء وجود المستحق مع تظافر  
الافكار خبار عن الائمة الاطهار وطابق كلام حجة الاسلام



وبقدم في السلف وبتأخير بهم بالترخيص لشعبة أهل البيت <sup>عليهم</sup>  
 في تناول ذلك الحال الغيبة بأمر الجابر فاذا انضم الي هذا الكلام  
 من له اليانبة حال الغيبة كان حقيقا بانذفاع الاوهام و  
 اخفلال السكوك ولنا في الدلالة على ما قلناه ملكان الاول  
 في الاخبار الواردة من أهل البيت عليهم السلام في ذلك كثير فمنها  
 ما رواه الشيخ مرة عن أبي بكر الحضرمي قال دخلت على أبي عبد الله  
 وعنده اسعيل ابنه فقال ما يمنع من أبي شمال ان يخرج اليك  
 الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس ويعطيهم ما يعطى الناس  
 قال نعم قال لم تركت عطاك فان قلت عفاة على ويني قال  
 ما منع من أبي شمال ان يبعث اليك معطالا ما علم ان لك في  
 بيت المال مضييا قلت هذا من في هذا الباب فانه عليه السلام  
 بين لك ابلحت قال انه تركت اخذ العطاء الخوف على دينه  
 بانه لا خوف عليه فانه اغا ياخذ جفة حيث انه يستحق في  
 بيت المال مضييا وقد تقرر في الاصول بقدر الحكم بالعلية  
 المصنوعة ومنها ما رواه ارم في الصحيح عن عبد الرحمن  
 الحجاج قال قال لي ابو الحسن ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام

ان اظنك ضيقا قال قلت نعم فان شئت وسعت علي قال اشره وقد  
 احتج به العلامة في التذكرة على تناول ما ياخذ الجابر باسم الحجاج  
 والمقاسمة ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن أبي المعز قال قال رجل  
 ابا عبد الله عليه السلام وانما عنده فقال اصلحك الله امر بالعامل  
 فيعينني بالدم اقم اخذها قال نعم قلت واحتج بها قال نعم ومن هذا  
 من عدة طرق اخرى ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح  
 قال ارادوا بيع ثمرتين ابني زياد فاردت ان اشر به لم قلت جئت  
 استاذن ابا عبد الله فامرت بمصاد خاضا له قال فقال قل له  
 بشر به فان بشره اشترى ام غيره قلت فقد احتج بهذا الحديث لحل  
 ذلك العلامة في المنتهى وصححه كونه قد سأل عن قوله فان لم يشتره  
 اشترى ام غيره فان شراء الناس الشيء لا يدخله في صيرورة حلالا  
 على تقدير ان تكون حراما فافى مناسبة لم يجعل به ولا بعد ان يكون  
 ذلك اشارة منه عليه السلام الى حسن لطيف وهو ان كل من لم يدخل في  
 قيام دولة الجور ونفوذ اوامرها وقوة شوكتها وضعف  
 دولة العدل المحييم عليه هذا النوع ويحوزه بشر او غير مجتلاف  
 لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في أنه لا



يتعطل امر دولة الجور ولا يتناقض بل رواجها بحاله فان شاء  
 ان لم يشتره اشتراه غيره الا اذا مانع له من الشراء اذا دخل له في  
 دولة الجور بتقوته ولا غيرهما فان لم يشتره لم يتفاوت الحال  
 بل يشتره غيره وسها مارواه ايضا عن الحق بن عمار قال سالت  
 عن الرجل يشترى من العامل وهو يطم قال يشترى فيه ما يعلم انه  
 ظلم فيه احدا وهذا الحديث ثقله هكذا امر المنتهى وظنى انه ثقله  
 مرهيب وبمعناه احاديث كثيرة ومنها مارواه ايضا في الصحيح عن  
 هشام بن سالم عن ابي عبيد عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت  
 عن الرجل يتاخر من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو  
 يعلم انهم ما يتاخرى ياخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم  
 قال ما الا بل والغنم الا مثل الخطر والشيء وغير ذلك لا بأس به  
 حتى تعرف الحرام بعينه قيل له فما ترى في مصدق حينا فيما  
 صدقات اعسانا يقولون بعناها فيبعناها فما ترى في شرائها  
 منه قال ان كان اخذها وعملها فلا بأس قيل له فما ترى في الخطر  
 والخطر والشيء بعينا القاسم فيقسم لنا حفظنا وياخذ خطره  
 فيعنه ليكل فما ترى في شرائ ذلك الطعام منه قال ان كان قبضه ليكل

الحصير ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كيل ومارواه الشيخ ايضا باسناده  
 يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان الحسن والحسين  
 عليهما السلام كانا يقبلان جوارين موهبة قلت قد علم ان موضع الشبهة  
 حقيق بالاجتناب والامام لا يوافقها وما كان قبولها مع الجواز  
 لا لانهما من الحق في بيت المال مع ان تصرفه عليه غضب الله وحظه  
 كان بغير رضى منهم عليهما فمتنا ولهما حقهما عليهما المأثرت  
 على تصرفه دليل على جواز ذلك لذوى الحق في بيت المال من المؤمنين  
 نظر الى ثبوت الناس وقد نبهنا في الدرر على هذا المعنى  
 بين الجوارين النظام وبين اخذ الحق النابت في بيت المال اصاله فان  
 ترك قبول الاول افضل بخلاف الثاني ومنه هذه الاجابة كثيرة لمن تبع  
 حشر ولنا بصدد ذلك فان في هذه عينه في الدلالة على المطابق  
 غنى السعي في تتبع ما سواها وكون بعضها قد يعتري بعض جال  
 اسناد طعن او جهالة غير قاض في شئ منها بوجوه من الوجوه  
 غلمان اسانيد كثير منها صحيحة كما قد سناه ومع ذلك فان الاحكام  
 كلهم او جلهم قد افترق بعضهم في كثيرهم وعملوا به فما بلغنا عنهم



والخبير الضعيف الاسناد اذا الخبير يقبل الاصحاب وعملهم ارتقى  
الى مرتبة الصحيح وانتظم في مسلك الحج والحق بالمشهور فان قيل  
هنا سوالان **الاول** ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشراء خاصة  
فمن اين ثبت حل التناول مطلقا **الثاني** ان هذه الاخبار انما  
تضمنت جواز التناول من الجيار بعد استيلايه واخذ من اين  
ثبت حل الاستيلاء والاخذ قلنا الجواب عن الاول ان حل الشراء كان  
ثبوت المطلوب لان **اوله** حله يستلزم حل جميع اسباب النقل كالصالح  
والهبة لعدم الفرق بطريق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التقدير  
بطريق اولي لان شرط صحة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك  
بل يستلزم جواز قبول هبته وهو في يد ذي المال والمحوالة بغير  
عرفت من ان ذلك غير ملوكت له بل انما عرض تسلط على التصرف وقد  
سوغ امتناع عليهم ان يتنازلوا على ذلك التصرف الغير السليم لان  
تحريرا كما كان من جهة عليهم عليهم فاعتقروا شيعة ذلك فطلبوا  
لذوال الشقة عنهم فاعلمهم من الله الحق والسلام وقد خرج ذلك  
بعض الاصحاب وسنذكر فيما بعد انشاء الله تعالى واما الجواب عن

الثاني فلان الاخذ من الجيار والاخذ بامر سواء على انزال الو  
ان المأخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه تحريره ولا جهة  
عصب ولا قبح حيث ان هذا حق مفروض على هذه الاراء  
المحدث عنها وتكونه منوط بنظر الامام اشقى للحصر اللان لم يسه  
بترخيص الامام في تناوله من الجيار سقط السؤال بالكلية اعل  
وراس المسلك الثاني اتفاق الاصحاب على حل ذلك وهذه عجا  
عبارة انهم غلبوا شيئا فشا كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب  
ما وقع عليه البناء من مصنفاتهم في وقت كتابته هذه الرسالة  
من ذلك كلام شيخ الطائفة ورئيسها وفقهها ومعتد بها  
محمد بن الحسن الطوسي في كتاب المكاسب من كتاب التمهيد و  
هذا الفقه ولا بأس بشراء الامعة وسائر الجيوب والخلاص على  
اختلاف اجناسها من سلاطين الجور وان علم من احوالهم انهم  
ياخذون ما لا يحقون ويفسبون ما ليس لهم لم يعلم في ذلك  
شيء ما عسير عسبا فان علمه كذلك فلا يتعرض لذلك فاما ما  
ياخذونه من الخراج والصدقات وان كانوا يبيعون متحدين  
مهاجرا ذلك شراءها منهم هذا الكلام وقال المحقق نجم الدين

حفظ



في النراج ما هذا الفظة ما ياخذها السلطان الجابر من الغلات  
باسم المقاسمة والاموال باسم الخراج عن حق الارض و  
من الانعام باسم الزكوة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا  
يجب اعادته على اربابه وان عرف بعينه وقال العلامة في  
المنتقى يجوز للاسنان ان يشتاع ما ياخذها سلطان الجور  
ينهم الزكوة من الابل والبقرة والغنم وما ياخذها عن حق  
الارض من الخراج وما ياخذها بينهم المقاسمة من الغلات  
وان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا ان يتعين له شيء منه  
بانفراده انه غضب فلا يجوز ان يشتاعه ثم اجمع لذلك برواية  
جميل بن صالح والحق بن عمار وابي عبيدة السالقات الى ان  
قال اذا ثبت هذا فانه ابتياع ما ياخذها من الغلات باسم  
المقاسمة والاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام  
باسم الزكوة وقبول هبته ولا يجب اعادته على اربابه وان  
عرف بعينه دفعا للضرورة قلت هذا بعينه هو ما اتلفناه  
سابقا وقال في التذكرة ما هذا الفظة ما ياخذها الجابر من  
الغلات باسم المقاسمة من الاموال باسم الخراج عن حق

الارض ومن الانعام باسم الزكوة ويجوز شراؤه وانما هو لا  
اعادته على اربابه وان عرفوا ان هذا مال لا يملكه الخراج  
وصاحب الانعام والارض فانه حق لله اخذها غير مستحق  
وغيرت ذمته وجاز شراؤه ولم اجمع كذلك غير ابي عبيدة  
وعبد الرحمن السالقي وقال في الحقير ما الحقه ظالم بينهم  
الزكوة من الابل والبقرة والغنم وما ياخذها عن حق الارض منهم  
الخراج وما ياخذها من الغلات باسم المقاسمة من الغلات وان  
لم يستحق اخذ ذلك من الغلات باسم المقاسمة حلال وان لم  
ولا يجب اعادته على اربابه وان عرفهم الا ان يعلم في شيء بعينه  
انه غضب فلا يجوز شراؤه ولا شراؤه وقال في عدو الذي يا  
خذها الجابر من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال باسم  
الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكوة يجوز شراؤه وانما هو  
ولا يجب اعادته على اربابه وان عرفوا وفي حواشي شيخنا الشهيد  
على القواعد ما صورته وان لم يقبضها الجابر وكذا نثره الكرم  
البيستان وقال في الارشاد عطا على اشياء ما يحل بيعها وتناولها  
وما ياخذها الجابر باسم المقاسمة من الغلات والخراج عن الارض



والزكاة من الانعام وان عرف المالك وقال شيخنا في الدرر  
 كلاما في هذا الباب من اجود كلام المحققين اذا تأمل  
 الفطن علم انه يعتقد في الخراج انه من جملة الاحول الخالية  
 من الشبهة بعيدة عن الالوهام حيث ذكر الجواب وجعل ثبوت  
 قبولها افضل وبالغ في احكام الخراج بما يحكيه متصلا و  
 صورة كلامه يجوز انما ياخذ الجابر باسم الخراج والحق  
 والمقاسمة وان لم يكن مستحقا له ثم قال لا يجب رد المقاسمة  
 شبهها على المالك ولا يعتبر رضاه ولا يمنع بطلانها من الشرا وكذا  
 لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم النظم بعينه نعم بكرة معاملة  
 النظم ولا يحرم لقول الصادق عليه السلام كل شئ فيه حرام وحلال  
 فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه ولا فرق بين قبض الجابر  
 اياها او وكيله وبين عدم القبض فلو احواله بها وقد قبل الثلثة  
 او وكله في قبضها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته  
 جاز التناول ويحرم على المالك المنع ولا يجوز الشرا بقوله  
 سائر المعاملات والهبة والصدقة والوقف ولا يحل  
 تناولها بغير ذلك المقداد في التقييد شرح النافع اخذنا

هذا الكلام واوردته بصورة الشرح مطولا ولم يخبرني في ثبوت  
 نقل كلام الاصحاب سوى هذا المقدار من الكتب فان نقل كلام  
 الباقيين لكن فيما اوردناه عينه وبلاغ لاولى الالباب فان  
 كلام الباقيين لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم  
 مخالف لحكامنا من غيرنا على مصنفاتهم واطاعنا على مناهم  
 لما علمناه من شدة حرصهم على ايراد خلاف الفقهاء وان كان  
 ضعيفا والاشارة الى القول الشاذ وان كان واهيا فيكون  
 الحكم في ذلك اجماعيا على انه لو كان فيهم مخالف مع وجود فتوى  
 كبار المتقدمين والمتأخرين واستفاضت الاخبار عن ائمة  
 الهدى ومصابيح الدجى وصحة طرق كثير منها واشتهار  
 مصنفاتها لم يكن خلافا قادحا فليكن الحال كما علمت فيها  
 عوف قد قرأنا لك في هذه المسئلة واوضحنا لك من مشكلاتها  
 ما يحل صدق القلوب وزيل اذى الصدور وريغ غمنا في  
 ذوى الجهل ونينوه وجوه اولي الخصال الذين معصون اولاد  
 غنيظا وحققنا ولبثون في تغليب كبريتهم الى التفتك في  
 الاعراض والتبعية على ما بعد ونه بزعيمهم من العور



ويطعنون بالاعتدال في الدين يهدون بذلك لانفسهم في  
قلوبهم ردها العامة وصفها العقول وسفها الاحلام  
ولا يعلمون انهم قد هدموا من دينهم وانخطوا الله مولاهم وهم  
يحسبون انهم لا يحسبون صغافا فانما ما اوردناه من الاخبار  
عن الامم الاطهار وحكيما من مذهب فقهاء العترة النبوية  
المبرزين من الزرع والزلال ان كان حقا يجب اتباعه والافتقار  
اليه فهاهنا وكما اننا احق بها واهلها واي ملامه على من اتبع  
الحق وسلك بهدي قادة الحق لولا الفخر عن صوب الصواب  
والعنا عن نور اليقين وان كان باطلا مع ما استناه من  
الاخبار الكثيرة والاقوال الشريفة فلا سبيل لنا الى مخالفتهم  
وسلوك غير جادتهم والحال انهم قد رتبنا في اصول ديننا  
وعقدتنا في اركان مذهبنا وكيف نتبعهم حينئذ ونعاوهم  
حينئذ لعلنا نعلم ما يحرموننا وما انا من محرمين  
ان دعوت عنيت وان ترشد عن تدارشده على ان الحاسد  
لا يرضى وان نرشد سمعنا الايات والمفوض لا يتبصر وان  
اتى باحج البينات ولم يمنع عقله وتفكره من قاييهم جل

الغنائم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعيرة من ذلك فانه  
اذا كان المبيع له والاذن في تناوله واحدا فاي حال المك  
واي موضع للظن لولا عين البغضا وطوية الحماة  
عن علم كيف كان طعن الخاندوين وانكار المعصنين على  
سيد الكوايين وامام الثقلين ونسبتهم اليه الا باطيل ونظام  
عليه في الاندبر تاريزين المراسير وبعت قلوب ذوي  
البصائر ان يهون عليه قتل هذه الاقوال السقيمة والالتكا  
الفاسدة فاني جريد بعد ما من تخرج ولا هتك سترها  
بحرم ومازلنا بسبع حلال المناكرة في علبس المحض الصافي  
الماضين وسلفنا الصالحين ما هو من جملة الشواهد على  
مانعهم والدلائل الدالة على حقيقة ما نتجده من ذلك  
ما نكتة رسم عناله من احوال الترفيع المرتضى علم الهدى ذي  
الحجدين اعلم العلماء في زمانه الغاير بعلو المرتبة في انه  
على بن الحسين الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما  
من جلاله قدر في العلوم دانه في المرتبة التي ينقطع انفس  
على نزهة قد اقتدى به كل ما تاخر عنه من علماء اصحاب



بلغنا انه كان في بعض بلاد دول الجور ذا حسم عظيم ونوره  
 حسمه وصورة عجيبه وان كان له ثمانون قرية وقد وجونا  
 في بعض كتب الانار ذكر بعضها وهذا اخيه اخيه ذو الفضل  
 السهير والعلم العربي والعقبة الهاشميه والنوه القرشيه  
 السيد الشريف الرضي الرضي روح الله روحه كان له ثلث  
 لايات ولم يبلغنا عن احد من صلحاء ذلك العصر الا انكار  
 عليها ولا العنص منها ولا نسبتها الى فعل حرام او مكروه او خلاف  
 الاول مع ان الذين في هذا العصر ممن نواصم بدعواه الصلحاء  
 يبلغون درجات اتباع اولئك والمتدين بهم ومتى خفي شيء  
 فلا يخفي حال اساد العلماء المحققين والسابق في الفضل  
 على المتقين والمتأخرين العلامة بضير الملة والحق محمد  
 بن محمد بن الحسن الطوسي قدس الله نفسه وظهر ربه وان  
 كان المتولي لاهوال الملك والقيام باعباء السلطنة وهذا  
 وامثاله انما يصدر عن اواره ونواهيهم انما انظر ما انتهى من  
 احوال ائمة في المتأخرين بحر العلوم معنى الفرق جمال الملة  
 والدين ابي منصور الحسن بن المطهر قدس الله لطيفه وكيف

كانت ملازمة للسلطان المقدس المبرور محمد خدابنده انه  
 كان له عدة قري وكانت شققا للسلطان وجوانبه  
 واصله اليد وغير ذلك مما لو عد دلتال ولو شئت ان احكي  
 من احوال عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف  
 كانت احوالهما في دول زمانها الحكيم شيئا عظيما بل لو تأمل  
 المتأمل الخالي من الرضى قلبه لوجد المربي للعلماء والمراجع لا  
 حوالهم انما هم الملوك واركان دولتهم ولهذا لما قلت  
 العناية بهم وانقطع توجههم بالترتبة اليهم ضعفت الاحكام  
 وتضعفت احوالهم وقلت ان ذيرة العلم ومخافه في جميع  
 الارض وليس لاحد من المتخصصين ان يقول ان هؤلاء  
 احيوا هذه البلاد وقد كانت قبل موالاتنا لان هذا معلوم <sup>البطلان</sup>  
 صعب بذهمة العقل اما اولاد الان بلاد العراق على ما حكينا <sup>سكنت</sup>  
 بقاءها معجزة لم يكن لاحد محال ان يعرف وسط البلاد  
 فزنى مسعدة وما كان بين القنيتين والبلدين في  
 البعد قد فرح الانادرا كيف ومجوع معمود من الموصل  
 الى عبادان ستة وثلاثون الفا الف جريب واما انما فلا



عمارة القرى امر عظيم يحتاج الى ضمان طويل وصرف مال جليل وهم  
كانوا يعيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه التحللات  
مع ما تلقوا من كلامهم في احكام هذه الارضين واحوال  
خزائنها وجل ذلك من التكاليفات الباردة ولا مورا الساعه  
نعوذ بالله من القول من الهوى ومجاورة سبيل الهدى  
وهو حسبا ونعم الوكيل **في النواحي والتواقي** ويدها  
**مسائل** في ان الخراج ليس من مواضع الشهات لانا قد  
قد رايها بقا من حيلة الغنائم اذ هو حق عن الارض  
المعنونه في الرابع ملها بغير تفاوت وقد اتينا الدليل  
على ذلك وحكيما ما صدر عن الاحباب عنهم الشريفه وليس لنا  
ما ياتي في ذلك الا اخذه بامر سلطان الجور وهو موقوف على  
الامام ونظره عليهم وهذا لا يصح للمنافاة لان الامام عليه  
السلام باحوال ينعتهم عن ذلك في حياال العينية وازال المانع من جنتهم  
ولما فلم يكن فيه حق يقتضي التفسير ولا يعيد من هو سر سجان  
ورضاهم لا سيما اذ انضم الى ذلك نظرنا بغير العينية واي فارق  
بينه وبين ما احلوه لشيعتهم حال العينية ما فيه حقوقهم وهو

لا الذين يبرزون على هذا النوع لا يقتضون ما فيه حقهم عليهم  
بل ولا يستطيعون فان هذه الحقوق اري والعبيد وموقوفات  
الغنائم وبما يحصل من الجور بالهوى وغيره لا يستطيع احد  
الانفكاك منه وهم لا يتجزون من هذا القسم ولا يفرق منه  
وبما الحق في التشيع على القسم الاول بالحق بالحرمان او  
مواقع الشهات ويجعلون انفسهم في ذلك مقتضى للعامة  
يقتضون ان اثارهم ولا يخافون لغير سجان حيث انهم قد حرموا من  
ما احل الله وانكروا ما علم بشيعة من الدين وينالون من  
الحرم به ما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق الحق من الله  
سجان به بين سلال الخرام وبين حقهم للحلال فان غيرهم  
حل المستقر ما زال الامة عليهم السلام ينكرون عليه ويتحققون  
من فعله وافتراده وحقوا على فعلها ووعدها عليه بمعضة  
النواب فظلم النقيس عن متابعته عن ضلاله والشبهة انما  
سميت شبهة لانهما موضع الاشتباه وليس هذا موضعا  
للاشتباه كما نقول في اموال الظلمة والغارين فانها متعلقة  
بالشبهة ومطابق الحرمات فان الحل والحريم حكايا شرعية



انما يشترط ان يشترط ان يحكم الشارع فما كان امر الشارع فيه  
 هو الحلال مما كان امره فيه المحرم فهو الحرام والشهر هو  
 الحلال بحسب الظاهر ولكن مظنة الحرام في نفس الامر كما قلنا  
 في اموال الطلبة ولله الموفق **الثاني** فنعرف ان الخارج هو المقتضى  
 والذوق المأخوذ به بالخيار او ناسبه حلال فهل يكون حلالا  
 للاخذ مطلقا حتى لو لم يكن مستحقا للزكاة ولا اذا نصبت في  
 بيت المال حين وجود الامام عليه السلام او ايا يكون حلالا  
 بشرط الاستحقاق حتى ان غير المستحق يجب عليه صرف ذلك الى المستحق  
 اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي الاول وتعليمهم بان لا  
 نصيبا في بيت المال وان هذا حق لله تعالى لا ينفك بالتوقيف  
 فيه حال وان كان ظاهر كلامهم هو انه لا ينفك في الضرورة  
 لا يكون الا بالحمل مطلقا **الثالث** قال في التحرير روى عن الصادق  
 عليه السلام انه سئل عن النزول على اهل الخراج فقال لا نزلنا ايام  
 ومن الحجة في القرى وما يؤخذ من العلوج والاكراد اذا  
 نزلوا القرى قال بشرط تعليمهم ذلك فان شرط تعليمهم من الدرام  
 والحجرة وغير ذلك فيجوز ذلك وليس لك ان تاخذ منهم

شيا حتى تشارطهم وان كان كالمستيقن ان من نزل تلك  
 الارض او القرية اخذ ذلك منه قلت الرواية في التهذيب  
 وفيها يدل الاكراذ والاكراذ كما ترجم اكارو في معناه ما رواه  
 اسماعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
 ارضا من ارض الخراج الى ان قال ان انا من اهل الذمة  
 نزلوها له ان ياخذ منهم اجرة البيوت اذا ادوا وجوبه بها  
 قال يشارطهم فما اخذ بعد الشرط فهو حلال لكن روى  
 عن علي الانزهرق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو  
 رسول الله صلى الله عليه واله عليا عند موته فقال يا علي لا  
 تظلم الفلاحين بحضرتك ولا يناد على ارض وضعت عليها  
 سخرة على مسلم وفي معنى ذلك ما روى ايضا عن الحلبي عن ابي  
 عبد الله عليه السلام روى الشيخ في التهذيب عن علي بن يقطين  
 قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء قال ان كنت  
 لابد فاعلا فائق اموال الشيعة قال فاحير في علي انه كان  
 يجيبها من الشيعة علانية ويدها عليها عليهم في السرو في  
 معناه ما رواه عن الحسن بن الحسن الانباري عن النضر  
 قال كتبت اليه كذا عشر سنة استاذنه في عمل السلطان فلما



كان اخر كتاب كتيبة اليراذكر اني اخاف على حبيب عني ان  
السلطان للرفق فكتب اليه ابو الحسن عليه السلام فتمت  
كتابتك وما ذكرت من الخوف على نفسك فاما ان كنت تعلم انك  
اذا وليت عمت في عملك بما امر به رسول الله صلى الله عليه واله  
ثم يصير اعدائك وكتابتك اهل ملكك واذا صار اليك شيء  
واسبب به فقر المؤمنين كان ذابدا والا فلا قلت في  
معنى هذين الحديثين احاديث اخرى وليس هذا ما نحن  
فيه بشي لان موضوع هذا تولى اعمال السلطان للرجوع  
اخذ الجانية على ذلك وهذا خارج عن بحثنا بالكيفية وما يرب  
عليهم نرا يمكن ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من وجوه  
الظلم المحرقة ويكون ان يراد به وجوه الخراج والزكوة و  
المقاسمات لانها وان كانت حقاً عليهم فليست حقاً للجانية فلا  
يجوز جمعها لاجلها الا عند الضرورة وما زالنا نسمع من كثير  
من عاصرتهم لاسمائنا الا انهم النسخ على بن هلال قدس  
الله روحه وغالب خلقه انه بغير واسطه بل بالمشافهة انه  
لا يجوز لمن عليه الخراج والمقاسمة سرقته ولا يجوز له ولا  
مسغه ولا شيئا منه لان ذلك حق عليه والله اعلم بحقائق الامور

وحيت انتهى الكلام الى هذا المقام فليخبر الله الذي وفقنا  
بعروة النبي المصطفى وخلاصة خاصته الوصي الرضا احد  
السبيين وثاني الثقلين وصي الكونين وعصمة الخلق في  
الدارين وسلوك يحجتهم والاستضاء بانوار حجتهم سال  
الله جل اسمه ان يصلي ويسلم عليهم اجمعين صلوة يظهر بها  
شرف مقامهم يوم الدين وان يحشرنا في زمرة من تحت اديم  
وسيق فاننا على حسبهم مقتدين هديهم في صدهم وهدم  
وان يصنع من ذنوبنا ويحيا وزعم سيئاتنا وله الحمد والمنة  
اولا واخرى وظاهرا وباطنا فرغ من تسويد العبد المعترف  
بنو به على بن عبد العالي بواء الله علاسيا في جنانته  
وكساه بفضل حلاله وصنائه وسطه سمار الاثنين تقريبا  
حادي عشر شهر ربيع الثاني من سنة ست عشرة وتسعين  
ومصليا عودا على يد و صلى الله على سيدنا محمد واله  
الطيبين الطاهرين والسم عليهم وعلى اجمع الهدى سعة



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 الله أنه قد اشترى على السنة الطلعية في هذا العصر تحريم المرأة  
 على جعلها بأرضاء من سنذكره ولا يعرف لهم في ذلك  
 أصلا يرجعون إليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قول لأحد من  
 المعبرين أو عبادة يعتدي بها شهر بذلك أو دليل مستنبط  
 في الجملة يعول على مثل بين الفقهاء وأما الذين شاهدنا  
 هم من الطلعية وجدناهم يزعمون أنه من فتاوى شيخنا الشهيد  
 قدس الله روحه ونحن لأجل بيان هذه الفتوى لا نقول  
 المذهب استبعدنا كونها مقالة لمثل شيخنا على غير علمه  
 ونقوب فهمه لا سيما ولم نجد لهؤلاء المدعين لذلك أسنادا  
 يتصل شيخنا في هذه الفتوى يعتد به ولا مرجعا يركون إليه  
 ولنا فافين لهذه النسبة عندهم رحمهم الله استعانة على القول  
 بفساد هذه الفتوى فإن الأدلة على ما هو حق اليقين  
 اختيارنا المبين بحمد الله كثير جدا لا يستوحش منها من قلة  
 الرفيق نعم اختلف أصحابنا في ثلاث مسائل قد يتوهم منها

٥٩٤٧

القاصر عن درجه الاستنباط أن تكون دليلا شئ من هذه المسائل  
 أو شاهد عليها وسنكون المسائل التي نحن بصدد ردها أما  
 لم يتحقق لها الأصحاب والثلاث التي ذكرنا أن للأصحاب  
 فيها اختلاف فاعطينا البحث حق في المقامين سالكين بحجة  
 الإضاف في المعصدين غير تاركين لأحد في ذلك تعللا  
 دام على جادة العدل تحليلا بحلية التحقيق وهذا وإن  
 الشروع في المقصود دعوى الله تعالى فنقول المسائل المتفق  
 في هذا الباب كثيرة لا تكاد تحصر والذي يقع لنا ذكره الآن  
 خارجا عن المسائل الثلاث المشار إليها صورا أن ترضع  
 المرأة بلبين فليها الذي هي في حكم حريم الأرضاء أخاها  
 وأختها لأبويها أو لأحد هـ **أ** أن ترضع ولدا لها أخوها  
 أن ترضع ولدا ختها **ب** أن ترضع ولدا لها ابنا أو بنتا **ج**  
 ما لو أرضعت أحدا زوجته ولدا أخرى **د** أن ترضع لها  
 أو عمتها **هـ** أن ترضع خالتها أو خالتها **ز** أن ترضع ولدا عمها  
 أو ولد عمتها **ح** أن ترضع ولدا خالتها أو ولد خالتها **ط** أن ترضع  
 أخا الزوج أو أخته **ي** أن ترضع ولدا لزوجها **ك** أن ترضع ولدا



أخى الزوج أو ولد اخته **أ** ان ترضع عم الزوج أو عمته **س**  
 ان ترضع خال الزوج أو خالته فهذه ثلاث عشرة صورة  
 يتبين بها حكم ما لم نذكره وأما المسائل الثلاث التي **٢**  
 اختلف فيها الأصحاب **فالأولى** جدات المرتضع بالنسبة إلى صاحب  
 اللبن هل تحل له أم لا قولان للأصحاب وقرئ منه أم الموضع  
 وجداً منها بالنسبة إلى أب المرتضع **الثانية** أخوات المرتضع نسباً أو  
 رضاعاً بشرط اتحاد الفحل هل يحلن له أم لا قولان أيضاً **الثالثة**  
 أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً أو كذا أولاد المرتضع و  
 لادة وكذا رضاعاً مع اتحاد الفحل بالنسبة إلى أخوة المرتضع  
 هل تحل لهم أم لا قولان أيضاً إذا عرفت ذلك فالذي يدل  
 على عدم التحريم في المسائل الأولى وجوه **١** التمسك بالبرائة  
 الأصلية فإن التحريم حكم شرعي فيستوقف على مستند شرعي فإن  
 قيل كما أن الحق بر حكم شرعي فكذلك الإباحة أيضاً حكم شرعي  
 فالمطالبة بالمستند أيضاً قائمة أجنبياً بوجهين أحدهما  
 أنه قد تقررت في الأصول أن الأصل في المنافع الإباحة و  
 المتنازع منفعته لأنه الفرض الثاني أن القائل بالتحريم

نسب و القائل بالإباحة ناف وقد تقر أيضاً أن الناف لا  
 دليل عليه فيخص مدعى التحريم بالمطالبة بالدليل فإن  
 قيل القائل يأخذ المقالتين فاف للاختصاص فلم خصصت  
 القائل بالإباحة بكونه نافعاً قلنا معلوم أن التحريم لم  
 زائد على أصل الذات والمنافع لا يكتفي في المنع برده وإن  
 لم يصرح بدعوى الإباحة و **ج** فالإباحة ثابتة بطريق  
 الزوم والتحقيق أن يقال إن أردت بالإباحة الإذن  
 الصريح المسموع لذلك فسلم توجيه المطالبة عليه ونحن  
 لا ندعيه فإن مطلوبنا غير متوقف عليه وإن أردت  
 الإباحة المستفادة من الأصل المقرر المذكور سابقاً فهو  
 مدعياناً ولا تم توجيه المطالبة **ج** فإن قيل الأصل حجب  
 عدم الدليل الناقل وقد وجد ههنا فإن الروايات  
 التي سنذكرها تدل على التحريم قلنا إنما الروايات في  
 الكلام عليها في الموضع اللابق بها ونبين أن لا حجة فيها  
 ولا دلالة بوجه من الوجوه ونتبع ذلك بما وجدناه من  
 كلام الفقهاء الدال على المراد **ب** عموم آيات الكتاب العزيز



الدالة على الإباحة مطلقا مثل قوله تعالى فأنكحوا ما قاربكم  
من النساء منى وثلاث ورباع فانما بعموما تنكحوا ولحل  
النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله نعم فأنكحوا  
منكم والصالحين ولا ياتي جميع ايم وهي التي لا ترجح لها بكوا  
كانت او نيبا والجميع المعترف باللام للعموم فيستل على النزاع  
وغير ذلك من محومات الكتاب والسنة الدالة على التزوج  
ومن غير تعيين فانما بعموما تنكحوا ولحل النزاع وهي  
كثيرة جدا بل لا تحصى وظاهر العموم حجة كانت في الاصول  
فان قيل العموم فيما ادعيت غير مراد قطعا للتناول ظاهره  
لما ثبت تحريمه فتستفي دلالة قلنا لما ثبت فيه التحريم  
يخص من العمومات وينبغي ما عداه على حكمه فان العام  
المخصوص يفرد بل باطل ولا دليل سوى القياس على ما  
ثبت فيه التحريم من المحرمات بالوضاع ولا يجوز التسك  
به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب **ح** قوله تعالى واحل  
لكم ما وراءكم بعد تعداد المحرمات المذكورة في الآية  
وذلك من في الباب ودلالة على المطلوب اظهر فان

المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة  
هذه ومعلوم ان شيئا من المتنازع فيه ليس عين شي من  
المحرمات المذكورة ولا دخلا في مفهومه ولا يد عليه  
من الوجوه المعبر في الدلالة واذا عدد الحكيم انواعا  
خصها بالتحريم واحل ما سواها المتنع عدم الحل في  
غير المذكورات والا لكان مغزى بالقياس فان قلت قد  
ثبت التحريم في البعض من غير المذكورات كالمنطلق <sup>سما</sup>  
للعدة والمعقود عليها في العدة مع العلم او الدخول  
غير ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم الحد ولو لم يكن <sup>هنا</sup>  
معارض ينهض بخصيص الكتاب اما مع فلا يخد  
ولا نبي عما ادعى تحريمه خارجا في الآية بزيادة في التحريم  
الاول شاهد يمسك بمنزلة ويصلح لمخصص الكتاب و  
الفرق ان المتنازع لا شاهد له اصلا واداسا من <sup>ا</sup>  
شيئا فاعليه البيان **ح** الاجماع فان جميع العلماء نقلت  
اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم عدد المحرمات في الكتاب  
واباحوا النكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شيئا من المتنازع



في جملة المحرمات ولا نقل احد من الابرار الذين يرجع الى  
اقوالهم ويعول على امثالهم ويعول على امثالهم بل في  
عبارة بعضهم ما يدل على المدعى وسنشير اليه في موضع  
من ادعى التحريم في شيء من ذلك احتاج مع اقامة الدليل  
الى سلف يوافقه حتى يراى ان يكون خازن الاجماع فان  
قبل هذا الاجماع الذي اذعيت له لو ثبت لكان اجماعا سكونيا  
وهو غير حجة عند المحققين كما تقرر في الاصول قلنا  
الاجماع السكوني حقيقة ان يفق واحد من اهل العصر فخر  
الباقيين فلا يصحون بخلافه ولا يردون فتواه ولا ذلك عمل  
النوع لان الفقه ما عقد والمحررات في النكاح بايا واستوفوا  
اقسامهم ونحو وان لا يدعوا من اقسام المحرمات شيئا الا  
ذكوره كان ذلك جارا ما جرى التعريم على ما سواه من وهذا  
حقيقي لا سكوني فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول  
بنكاح الى الشهيد ر م فقد ثبت القول بالتحريم وان دفع  
الحديث قلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فانما نجد لها  
في مصنف مسنوب اليه ر م ولا سمعنا هاهنا عن من يركن الى قول

سما بمنزلة ونسبته اليه وانما كان نجد لها مسنوبة في طهر بعض كتب  
الفقه وفي خلال الجايزة كنا فسمعنا من بعض الطلبة الا  
عمرانهم وهو لا ايضا اهلوا بها باسناد في ذلك تسكن النفس  
الى مثله لم يجد واليه سبيلا ونزل هذا لا يشغلة ولا يقطع  
علة وقد رايت في عصرى كثيرا من الجواشي والقيود منسوبا  
اليه يرحم الله وانا اجزم بغساده تلك النسبة والشر في ذلك تفر  
الطلبه الذي تفر سلاستهم من الزيادة والنقصان والخطا  
وسوى الفهم وما هنا شأنه كيف يجوز ان يعمل قولنا لاحد من  
المعتبرين او يجزى به على غايفة لاجماع او ما يكاد يكون اجماعا  
ومخالفة ظواهر الكتاب والسنة والادلة الحليّة الشرعية ثم  
لاجله تجزى به ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح وحل  
زوجته الرجل بسيرة من سواه ويحكم بقوله احكام الزوجة  
الناطقة شرعا غير يشهد ان هذا الامر عظيم ولا مبين  
الاستصحاب وهو وجوه استصحاب الحال فان الزوجة  
حل قبل الرضاع المذكور والاصل بقاها كان على ما كان الى ان  
ينبت الناقل عن حكم الاصل الثابت ولم يوجد من ادعى شيئا



فعليه البيان وما يمكن ان يتعلق به الخصم من الاخبار باضعف سبب  
سنتين ما فيه مستوفى ان شاء الله تعالى **ب** استحباب الاجابة  
الى موضع النزاع فان المرأة قبل الرضاع المذكور حلالا اجمل  
فكذا بعده عملا بالاستحباب وهذا النوعان من الاستحباب  
حجة كائين في موضع **ج** ان حقوق الزوجية ثابتة قبل  
الرضاع المذكور من الطرفين فكذا بعده لما تقدم من الاستحباب  
فنفيتها يحتاج الى التليل دليل **د** الاحتياط فان الفروج  
مبني على الاحتياط التام ولا ريب ان حل المرأة المذكور لغير  
من هي زوجة له مجرد الرضاع المذكور قول عجائب للاحتياط  
بل للتدين وفيه من الاجتزاع على الله والخالفه لا رسا والسنة  
المطهرة ما هو بين حلي فان قيل بقا المرأة على حكم النكاح  
عليها ايضا فالاحتياط لو كان الدليل من الكتاب او السنة  
او الاجماع على خلافه او كان ثم اختلاف للفقهات اهرش  
على انه لو ثبت ذلك لم يبق الا ان الحكم يحل ما ثبت تحريمه  
كالحكم بحل ما كان حلالا وانه هذا من ذلك **هـ** انتفاء  
المتنفي للتحريم في المسائل المذكورة من حيث المعنى اما

الاولى فلان المرتضع اعني اخا المرتضعة صار ولدا ولها ول  
واخت الولد انما يحرم بالبنوة او بالدخول بايها ولهذا اذا  
انتفى الامر ان جاز النكاح كما في اخت اخي الولد مع انتفاء  
العلاقة ومعلوم انتفاء الامر بين ههنا على ان النكاح  
عليه والدراما قال يحرم من الرضاع عما يحرم من النسب واخت  
الولد انما يحرم من جهة النسب اذا كانت بنتا والافتقار بها  
بالمصاهرة اعني كونها ربيبة مدخولا بايها والرضاع  
كالنسب كما لمصاهرة واما **الثانية** فلان اقصى ما يقال ان  
الزوجة اعني المرتضعة صارت اما للولد وهي عمته ولا يلزم من  
ذلك تحريمها لان عمته الولد انما يحرم على من هي اخته اذ ليس  
في الكتاب والسنة ما يدل على تحريم عمته الولد بوجه  
الوجوه الا اذا كانت اختا و **ج** فالنكاح بسبب الاخوة لا  
بسبب عمومة الولد والاخوة بين المذكورة وبين ابني  
المرتضع اعني زوجها بنسب ولا رضاع والحكم في المسئلة **الثالثة**  
اظهر لان خال الولد لا يحرم الا للجمع بينها وبين اختها  
وذلك منتف هنا ولما في **الرابعة** فلا فاقصى ما يقال



ان الرضعة صارت حدة ولده من الرضاعة وانتفاخ حمة  
الولد من الرضاعة سياق بيان في الكلام على الثلاث التي  
هي موضع خلاف الاصحاب على انه لو ادعى استقاء التحريم  
فيها بغير خلاف المكن نظر الى حقوق الرضاع المشكوك في  
كونه محرما للتحريم المعلوم حلة وان بعد لان الظاهر عدم  
الفرق واما في **الخاتمة** فلان الرضعة اعني الزوجة قد صارت  
بنت اخي ولد صاحب اللبن وبنت اخي الولد اتم التحريم  
للسبيلين السابقين اعني كونها بنت لابن او كونها بنت ابن  
الزوجة المدخول بها وكلاهما مستوفيان واما في **السادس** فلان  
الرضعة صارت بنت اخي ولده والتقريب ما تقدم  
ذلك يعلم الوجوب في **السابعة** و**الثامنة** لان الرضعة صارت  
بنت ابن عم ولده او عمته وبنت ابن خال ولده او خالته  
واما في **التاسعة** فلان الزوجة قد صارت ام اخي الزوج  
وام الاخ اتم التحريم بالامومة او بكونها مدخولة الاب واما  
في **العاشرة** فلاقتها وان صارت املا فافده الا انها لا تحرم  
الا بكونها زوجة ولده واما في **الحادية عشر** فظهر لان ام

ولد الاخ لا تحرم واما في **الثانية عشر** فلاها وان صارت ام  
او عمته لا تحرم اذ المحرم في ذلك اما الامومة الاب او كونها  
مدخولة الخلد وقريب من الحكم في **الثالثة عشر** وما يشهد لذلك  
من عبارات الفقهاء قول الشيخ في المبسوط بعد ان ذكر احكام  
الرضاع اذا بنت هذا فاقطع يحرم من الرضاع من الاعيان  
السبع التي مضت حرفا بحرف واراد بالاعيان السبع الامهات  
والاخوات والبنات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات  
الاخت وهذا صريح في المراد وقال ايضا يجوز للفعل ان يخرج  
بام الرضعة وبنته واخوته وجدة ويجوز لو ولد هذا الرضعة  
ان يتزوج بالنسبة لانه لما جاز له ان يتزوج امه  
من النسب فبأن يجوز ان يتزوج ام ولده من الرضعة  
او لم قالوا ليس لا يجوز ان يتزوج ام ولده من النسب  
يجوز ان يتزوج ام ام ولده من النسب الرضاع فكيف جاز  
ذلك وقد قلتم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قلنا  
ام ام ولده من النسب ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل  
وجود النسب والبنى صلى الله عليه واله انما قال يحرم من الرضاع



ما يحرم من النسب فانظر الى ما ارشد اليه محمد بن الحسن من التعليل  
 والتوجيه وان التحريم في الوضاع نوع التحريم في النسب  
 فاما لم يثبت بظاهر نظير لحمة النسب حقيقة المقتضية  
 للتحريم لم يثبت التحريم وحكي العلامة في المختلف عبارة  
 ابن حزم وهي لا تخلو من اضطراب لكن ذكر في آخرها  
 ما صورته ويجوز للفعل التزويج بام القبي وجبته ولو  
 القبي التزويج بالمرضعه وباتما ويجذاتها وقال ابن المراح  
 في المذهب ويجوز ان يتزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت  
 ابنه وكذلك نوجها غير الذي ارضعته لانها ليست اما  
 لهم وانما هي ام اخيه الذي ارضعت فلا حق معلوم لانها  
 ليست زوجة لا بيهم وانما حرم الله سبحانه نسبا لا با وهذا  
 المرأة ليست من الاب بسل وهكذا يجوز ان يتزوجوا  
 ابنتها التي هي رضيع اخيهم وولدها وولد ولدها وكذلك  
 يتزوج الرجل بنت المرأة التي ارضعت ولده وناتين  
 ايضا لمن لم يرضع من لبنه والابن من بين قارة  
 من رضاع ولا غيره وانما يحرم نكاحهم على الرضاع فانظر

الزوجي فخلص من التحريم في المذكورات بنفي المقتضى لانه  
 اما المقتضى لانه القارة بالنسب او الرضاع او المصاهرة  
 وجميع ذلك منتف في المذكورات وهذا بعينه اوت في  
 المسائل المذكورة والحاصل من ذلك ان تحريم الوضاع <sup>يقصود</sup>  
 على نظير المحرمات بالنسب دون المحرمات بالمصاهرة  
 والحديث يرشد الى ذلك وقال العلامة في التذكرة ما صورته  
 يحرم في النسب اربع سنوة وقد يحرم من في الرضاع وقد  
 لا يحرم ام الاخ في النسب حرام لانها ام ام او زوجة وانما  
 في الرضاع فانها كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك  
 لم تحرم كما لو ارضعت اخاك او اخيك لم تحرم **ب** ام ولد  
 الولد حرام لانها اما بنته او زوجة ابنه وفي الرضاع قد  
 لا تكون احدهما مثل ان ترضع لاجنبيه ابن الابن فانها  
 ام ولد الولد وليست حراما **ج** جدة الولد في النسب حرام  
 لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون  
 كذلك كما اذا ارضعت اجنبيه ولدك فان امها حرة  
 ليست بامك ولا ام زوجتك **د** اختك في النسب حرام



عليك لانها انا بنتك او ربيتك واذا ارضعت اجنبية  
فبنتها اخت ولك وليست بنتك ولا ربيتك ولا تحرم  
اخت الاخ في النسب ولا في الرضاع اذ لم تكن اختا له بان يكون  
له اخ من الاب واخت من الام فانه يجوز للاخ من الاب  
نكاح لاخت من الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح  
الاخت من الام وفي الرضاع لو ارضعت امرأة واخصت  
صغيرة اجنبية منكم يجوز لاختك نكاحها وهي اختك  
من الرضاع فهذا التصريح بالمراد وتبيينه على ان غلبة  
التحريم هي صيرورة المرأة بسبب الرضاع احدى المرأة  
بالنسبة بالمصاهرة فان قلت سياتي حكايته فقلت  
للاصحاب في بعض المسائل المذكورة قلنا مسلم لكن لا  
مع كون الدليل دالا على المراد ونافيا لمقالة الخصم وقال  
يروى للابن ان ينكح ام البنت التي لم تر صغرة قلت مراد به  
ان تضع صبي وصبيته اجنبيا من امرأة بلبس مخفي في  
كان له ان ينكح ام البنت التي لم تر صغرة لانها ولد كانت  
ام اخته الا انه لا نسب بينهما ولا مصاهرة وام اجنبية

من النسب انما حرمت اما لانها امراة ولا انها موطوءة ابعد قال  
ايضا ولو ارضعت امرأة صبيين وصدا اخوين وكل  
منها ان ينكح ام اخيه من النسب بخلاف للاخوين من النسب  
لان ام الاخ من النسب انما حرمت لانها منكم حقة لا لانها  
ام الاخ من الرضاعة وكذلك لو كان لاخيه من النسب ام من  
الرضاع جاز له ان يتزوج بها وكذلك لو ارضعت امه من  
النسب حبيبا حصارا اخاه وكان له ان يتزوج امه هذا  
كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفى عنها التحريم  
والى اسد لاله كيف يقضي على عمل النزاع في كلامنا باستثناء  
التحريم اذ لو ثبت التحريم في شيء من المسائل السابقة للزم  
مثله هذا اذ الام والاخت من الرضاع قد صادرت بمنزلة  
ام الاخ السبب وقال المقداد في كثر العروة على فان ما  
صورته قال الزعفراني قالوا التحريم الرضاع كتحريم النسب  
في سائلين احدهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت  
ابنه من النسب والعلة وطوء امها وهذا المعنى غير موجود  
في الرضاع وثانيها لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب



وعبود في الرضاع لان المانع في النسب وط الابا باها وهذا  
المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اخري  
ام الحفدة ونايهما حدة فانها محرمتان من النسب دون  
الرضاع اما الحفدة فلا تنها بنتك او زوجة ابنتك ولو  
ارضعت اجنبية ولد ولدك لم تحرم واما حدة الولد  
امك او ام امك وولدتك ولو ارضعت اجنبية ولدك كانت  
اما حدة ولدك ولدك لم تحرم عليك وقال المقداد وفي  
استثنا هذه الصورة نظر لان النفس ائمار على ان  
جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات في  
هذه الصورة ليست جهات الحرمة في النسب فان  
جهة اختيار لابنا اسلام <sup>تعتبر</sup> تعتبر من جهات الحرمة بل المحرم  
منها اما كونها ربيبة واما كونها بنتا واية جهة من  
ها تين للبهنتين لو وجدت كانت محرمته وتوضيحه ان  
الابن اذا كانت بنتا يكون جهتان جهة الاختيار للابن و  
جهة البنية لك ولا تنك في تغايرها والنظر في  
الحرمة من جهة البنية لان جهة الاختيار للابن وكذا

اذا كانت ربيبة وجهة الحرمة منها ليست الى كونها ربيبة على  
ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يقع  
الاستثنا من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانما اذا تأملت  
هذا الكلام وجدت تارة المراد واخيرا ببيان ما لم يفت  
بيانه وقد وقع على تحقيق كسبه قدرا على بعض هذه المسائل  
وهي امرأة الرجل اذا ارضعت ابنته ارضعت اهل حق من عليه  
نما صار من عمة ولده لانها بمنزلة اخته ام لا واصل ما  
كسبه في جواب ان الحرمة من طرف الاخ النسب لا من طرف  
الخل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما  
نسب وهو ظاهر ولا رضاع لعدم ارتضاعها بل من غير  
والمقتضى للتحريم في عمة الولد القرابة بينهما وبين ابيه  
اعني اخته ام لا بالنسب او بالرضاع فان ثبتت الحرمة  
المقتضية تابع لاخته الاب وهي منتفية في طرف الخل  
ودا ما وثبتت من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من  
الطرف الاخر قطعا فيثبت في التحريم بينهما اذ هو فرع  
القرابة المنتفية والذي اوقع في الخلط صدق لم الحرمة



للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف جنس الفل ولا  
النسب فان قيل ليس قد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن  
مهن يار قال سأل عيسى بن جعفر ابا جعفر عليه السلام ان  
امراة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنه زواجا  
فقال لا ما جود ما سالت من ههنا يؤتى اذ يقول الناس  
حرمت عليه امراته من قبل البن الفل هذا هو لبن الفل لا  
غيره فقلت له الجارية التي ليست ابنة المرأة التي ارضعت لي  
هي ابنة غيرها فقال لو كان من اهل الك من بني وكن في  
موضع بنائك وروي ابن يعقوب في الصحيح عن عبد الله  
بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امراة ارضعت ولدا  
الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة  
ام لا فوقع عليه السلام لا يحل له وروي هو ابو جعفر في صحيح  
كتبه علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام امراة ارضعت  
بعض ولدي هل يجوز لي ان تزوج بعض ولدها فكتب لا  
يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولده فلهذا  
الروايات الثلاث دالة على ان صار بالرضاع في موضع

الحرم حرم نكاحه وذلك دال على التقدير في المسائل المتنازع  
فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه **١** ان الروايات  
الثلاث تضمنت واقعة معينة فلا عموم لها وما هذا  
شأنه الا ليكون حجة على محل النزاع فان قيل ليس قد تضمنت  
تعليلا للتحريم بانهم في موضع بنات ابو الرقعة فاذا انقضت  
الدلالة الصريحة كفى الاستدلال بحجة مضمونة العلة  
اجيبنا بان النائية منه لا تعليل فيها فلا دلالة لها  
وانا الاولى والثالثة فانها وان تضمنتا التعليل كما في ذكر  
في السؤال الا ان ذلك لا يفيد ما ادعاه الخصم لان التعليل  
في المصنوع انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت تلك العلة  
بعينها لا حيث ثبت ما اشبهها لان ذلك عين القياس <sup>المستوفى</sup>  
منه ونحن نقول بالموجب فانا بعد تسليم الادلة المذكورة  
وانتفاء القوارح حكم بالحق في حيث صارت بمنزلة الولد  
وهو المصنوع والمتنازع فيه اذا صارت بمنزلة المحرم  
مطلقا وليس هذا من ذلك فقلنا حاولت تدبير الحكم  
المستدل الى العلة المضمونة عليها الى موضع اشقت فقلنا



العلّة لكن ثبت فيها ما هو مشبهها فقد ارتكب العمل بالقياس و  
خرج عن الأصول المقررة وبذلك باطل قطعا وقوله في الدين  
بغير علم **ب** ان في التعليل المذكور اجمالا وليس الان موضع  
البنات المحقق ومنزلتهن في قوله وكن في موضع بناتك  
وقوله صارت بمنزلة ولذلك غير مراد قطعا اذ لا معنى له  
والجواز غير متعين لاحتمال ارادة المساواة في الوصف للمقتضى  
للمتخير و ارادة غير ذلك كالاختلاف او استحقاق الشفقة  
مثلا ومع الاجمال المذكور كيف يجوز ان يمكن العمل على ذلك  
المعنى ليحصل تعديته الحكم الى محل اخر سلمنا العمل على المساواة  
لتعنيته هذا المراد من هذه المساواة ان بعض الوجوه ام  
جميعها الاجاب ان يراد به البعض والالتفات للمعنى بالمساواة  
في امر واحد لا جاز ان يكون المراد المساواة من جميع الوجوه  
لاستتبع تحقيقه ولا من وجهين بخصوصه لحد من شعار  
اللفظ شئ **ج** انا اذا سلمنا دلالة الروايات المذكورة  
على المراد بغير مانع مما يجوز ان يكون المقصود بوجه اخر لان حكمته  
للحال في السؤال اعني قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي

ان تزوج ابنة زوجها يحل كون زوجها هو صاحب اللبن  
وغيره مع ذلك فيحتمل كون البنت المذكورة منها ومن غيرها  
وترك الاستفصال في نحو ذلك دليل العموم فيقتضي تحريم  
بنت الزوج من غيرها وان لم يكن الزوج هو صاحب  
اللبن وهو باطل بالاجماع ومثل هذا البعينة ات في الثانية  
والثالثة لان قوله في السؤال هل يحل لك الرجل ان يتزوج  
ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز لمان تزوج بعض و  
لدها كما يحتمل ان يكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن يجوز  
ابنة لغيره ايضا وكما يحتمل كونها ابنت لها من النسب يحتمل  
كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضي ترك الاستفصال تحريم  
بنت المصغر من الرضاع بل ليس محل الرضاع على اي وجه وهو باطل  
قطعا ومع ذلك فهنا مسألتان وما هذا انسانه كيف يتمسك  
به بل كيف بعدى حكمه الى غيره قياسا واما المسائل الثلاث  
فكلها فيها الاشهاد **والاول** ام ام الرضاع منسبا ارضا  
هل تحرم على صاحب اللبن اعني النخل ام لا قولان للاصحاب  
**الاول** وبه قال الشيخ في ذهاب ابن حمزة وابن البراج والعلامة



في التحريم والقواعد والتفخيص وظاهر عبارته في الارشاد  
عدم التحريم لعدم المقتضى له فانه ليس الاكراه جادة اي  
وذلك لا يصلح دليلا على التحريم لان جادة الولد انما حرمت  
بالمصاهرة اعني الدخول بانيتهما وذلك منتف ههنا  
فيتمسك باصالة الطفل الى ان يثبت الدليل المحرم **الثاني**  
ويدفع الشك في فتوى بضره ابن ادريس واختاره العلامة  
في كرفع اعترافه بقوة المذهب الاول ولا يصرح بشئ لكن  
الظاهر منه الميل الى التحريم ومجتهد ما تقدم من الاخبار  
الصحيحة ووجه الاستدلال بها حكمها حكمهم عليهم بتحريم اخت  
الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنوت واخت الابن تحريمها  
بالنسب اذا كانت نيبا وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة  
والتحريم ههنا بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك  
فيكون في ام الام كذلك وليس قياسا لانه بنو محرمي من  
كل على حكم الكلى كذا اجمع نحننا في شرح الارشاد وفيه نظر اما  
الحا ولا فلان المشار اليه بقوله في ذلك هو محرم بنت  
الزوجة اي جعل الرضاع كالنسب في تحريم بنت الزوجة

اي كما يحرم بالنسب يحرم بالرضاع ومعلوم ان تحريمها اذا  
لم تكن نيبا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله  
جعل الرضاع كالنسب في ذلك واما ثانيا فلا لا يلزم من  
ثبوت التحريم في هذا الفرد المعين مع حرمه عن حكم الاصل  
وظاهر القواعد المقررة لورد النص عليه بخصوصية  
الحكم الى ما اشير من المسائل فان ذلك عين القياس واصاؤه  
نفي القياس عنه واعتذاره بانه بنو محرمي من كل على حكم  
الكلى لا يعقد شيئا لان تعريف القياس صادق عليه فقد  
عرف بانه تعدية الحكم في الاصل الى الفرع بعبارة محددة فيهما و  
الاصل فيما ذكره هو اخت الولد من الرضاع والفرع هو جادة  
الولد من الرضاع والحكم المطلوب تعدية هو التحريم **الثاني**  
في الاصل بالنص وما نطق كونه عليه التحريم هو كون  
اخت الولد في موضع من يحرم من النسب اعني البنت النيبية  
وهذا البينة قائم في جادة الولد من الرضاع فانها في موضع  
حديثه من النسب بل ما ذكره استوحالا من القياس لانك  
قد عرفت ان القياس بتعدية الحكم من محرمي الى اخر لا يترأ كما



فيما يظن كونه غلة للحكم وهو رة قد جاوزت قدر الحكم  
من الخوف على الحكم ونبت على العلة ونبتوا في الفرع اول  
كلامه واعرف في مبارته فسمي ذلك تنبيهها على الحكم ونفي  
عنه اسم القياس وذلك لا يحصل من الابواب والمعارض  
ولا يلتبس على الناظر المتأمل كونه قياسا **فصل اولاد الخلل**  
ولادة ورعا اهل يحرم على اب المرتضع ام لا الخلاف  
هنا كالحلاف فيما سبق غير ان التعرير هذا راجع على ان  
دلالة المصنوع السالفة ولا عند وفي استثناء هذه  
المسئلة من قاعدة عدم التعرير في الرضاع بالمصاهرة  
حنفا منها بالنص فان قيل المصنوع السالفة دللت على  
عقرير اولاد الرضعة وهو يقتضي شيئين احدهما عدم  
الاكتفاء بعقرير اولاد الخلل من غيرها فكيف يحتمل التعرير  
والثاني يحرم اولادها من الرضاعة وان كان يلزم فعل  
اخر لعدم صدق اولادها عليهم وانتم لا تقولون بقلنا  
انما الامر الاول فصيح بالنسبة الى الروايتين الاخيرتين  
واما بالنسبة الى الاولى فلا لانها امر حرمه عقرير اولاد الخلل



فان اول السؤال يصون به ولا يضر التعرير بالزوج فانه وان كان  
اعم من الخلل الا ان الاصحاب يطبقون على ارادة صاحب  
الدين ولعلمهم فهو من لفظة او اهدت واليه وباقتضا  
الاجماع له واما الامر الثاني فالعموم **بمسبب الظاهر** ثابت  
لكن الاجماع يستغنى عن اعتبار انعقاد الخلل في ثبوت التحريم  
فان قيل هذا شان اولاد الخلل بالنسبة الى اب المرتضع فانقول  
في اولاد اب المرتضع ولادة ورعا او اخواته هل يحرم  
على الخلل ام لا قال في التعرير في البحث السادس في الحق  
ما صورته قال الشيخ في فتا اذ حصل الرضاع المحرم لم يحل  
للخلل النكاح اخت المرتضع بلبنه ولا احد من اولاده من  
غير الرضعة وسما لان اخويه واخواته صاروا بمنزلة اولاده  
وليس يعتمد في القواعد بعد ان قوى عدم تحريم  
الرضاع بالمصاهرة في عليه عدم التعرير في المسائل المذكورة  
وخرج بعدم التعرير في هذه المسئلة قال وللخلل نكاح ام  
المرتضع واخوته وجدته والظاهر عدم الفرق بين بنات  
الخلل بالنسبة الى اب المرتضع واخوات المرتضع بالنسبة الى الخلل



نظر الى العلة المذكورة في الحديثين السابقين فان كانا  
 حجة وجب التمسك بمقتضى العلة المخصوصة والآثار  
 التحريم في المقامين وعلى كل حال فالعمل بالاحتياط فيهما  
 اول **فصل** هل الاولاد اب المرتفع الذين لم يرضعوا من  
 هذا اللبن ان ينكحوا في اولاد المرتفعة ولادة وفي اولاد  
 حملها ولادة ورضاعا ام لا قولان للاصحاب كخو ما سبق  
 لكن القائل بالتحريم ههنا هو الشيخ في وقاية قال ابن  
 ادريس قول شيخنا في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين  
 اخت هذا المولود المرتفع وبين اولاد الحمل وليست هي اختهم  
 لانهم ولا من اسمهم والنبي صلى الله عليه واله جعل النسب اصلا  
 للرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من  
 النسب وفي النسب لا يحرم على الامه نكاح اخت اخيه لان  
 انه ولا من اسميه وفي طحاكم بعدم التحريم في ذلك والتمسك  
 الى ما اصلة من ان التحريم يتعلق بمرتفع واحد ومن  
 كان من نسله وذن من كان من طبقته وهذه من طبقته  
 انه لا نسب بينه وبين اخت اخيه ولا رضاع وهو

فان قيل المصنف السالف قد دل على التحريم هنا الترادف لانه لما  
 تضمن التحريم الاولاد على اب المرتفع معللا بانهم بمنزلة  
 اولاده في التحريم لزم من ذلك ان يكونوا لاولاده كما  
 للاخوة فيحرم بعضهم على بعض لان النسب لصاحب اللبن  
 والاخوة لاولاده مثلا ان متان فيمتنع ثبوت احدهما  
 استقاء الاخر وقد ثبت النسب بالمصوص السالف  
 فثبتت الاخوة فيلزم التحريم قلنا منع الدلالة للالتزام  
 هنا لان من شرطها الذم والذهني البين بالمعنى الاخص  
 وليس ببايت بل منع التلازم اصلا فان ثبوت النسب  
 شخص لاخر يقتضي ثبوت الاخوة لاولاده لا ثبوت الاخوة  
 لاخته لاولاده وذلك غير مقتضى التحريم بوجه ولله  
 اعلم والمحمد لله رب العالمين تمت الرضاغة للشيخ على  
 بن عبد العالي العاملي قدس سره **بسم الله الرحمن الرحيم**



رسالة في صيغ العقود والايقاعات المحقق الشيخ علي بن عبد الله  
المعالي القاطن قدس سره

٥٩٤١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله حمد كثير كما هو اهلل والصلوة والسلام على رسوله  
محمد وآله وبعد فقد هجته كما في تبيين صيغ العقود  
والايقاعات اذ كان لابد من معرفتها لمن احتاج الى شي منها  
من المكلفين لتوقف حصول الامور المطلوبين منها  
شرعا على الاتيان بها على الوجه المعبر الذي ثبت كونه مقرا  
لحصولها ودرغيره من الوجوه فانقل الملك من عين  
ومنفعة وابلحة الفرج وقطع سلطنة النكاح والزام  
الذمة البرية بشي من الحقوق واستقاط باقي الذمة انما  
يكون بالطريق المعين لذلك شرعا دون مجرد القصد و  
التراضي من المتعاملين والمتناهيين الا ترى ان المرأة  
لورصيت بالوطى لم يحصل ذلك وان كانت خلية من المولى  
وصاحب المال لو قصد نقله الى غيره لم يكف ذلك و  
لم ينقل المال عن ملك المالك وكذا الواقي كل منهما يغير اللفظ

وصلح

المعبر

المعبر لذلك شرعا ذلك حد والله فلا تعتدوها **والعلم** ان  
العقد صيغة شرعية لا بد لها من متقابلين ولو بالقوة يترتب  
عليها نقل ملك او سقوط حق او حمل فرج او تسلط على تصرف  
والعقود **فصل** عقد البيع والغرض والرهن والصلح والضمان و  
الحوالة والكفالة والوديعة والعارية والوكالة والسبق والاد  
والرهن والمجاعة والشركة والمضاربة والاجارة والمزارعة  
والمساقات والهبة والصدقة والعمرى والجس والوقف  
والوصية والنفكاح والوصية **فصل** في حكم ذلك المخلع وتضمن الحرية  
والمباراة **فصل** على كل من اصنافه لان من الطرفين  
باعتبار اصله وهو الذي لا يتسلط على فسخه الا بسبب اجنبى  
وذلك البيع والصلح والضمان والحوالة والكفالة والاجارة  
والمزارعة والمساقات والوديعة والعمرى والجس و  
الوقف والنكاح ولان من احداهما خالصة وهو الذي لا  
يتسلط على فسخه من طرف الذمة الا بسبب اجنبى وذلك  
الرهن فانه لازم من طرف الرهن جاز من طرف الرهن  
ويلا يجه المخلع والمباراة فان الرهن وجبه لما كان لها

و



الرجوع في البذل وكان للزوج الرجوع معه فهو في قوة الفسخ  
فهو لازم من طرفه جاز من طرفها وغير لازم من أحدهما  
وهو الجاز في أصله وحكمه تسلط كل منهما على الفسخ  
قد يعرض له لزوم وبند وما عجز جري مجراه وهو  
العقود **والإيقاع** خمسة شرعية يكنى فيها الواحد برب  
عليها قطع وصله أو نقل ملك أو استحقاق حق أو عقوبة  
أو سقوط ذلك والإيقاعات الطلاق والرجعة والظهار  
والإيلاء **والأشقي** اللعان والعق و التديب والرماء  
والندور والعهود والمجر والشفعة والحكم ومعلوم  
أن المجر للشفعة والفسس وغيرها خبر من الحكم وليس  
الأقرار من الإيقاعات لأنه أخبار والمفروض من الإيقاعات  
كونها استأثرت أما البيع فأقسامها باعتبار النقد  
النسيئة في الثمن والمفتم أربعة باعتبار الأخبار بر  
المال وعدمه أربعة باعتبار وجوب مساوات  
الثمن للمتمن قسمان فهذا عشرة أقسام بعد التامل  
لها يعلم أن فيها تداخل هذه هي السقد والنسيئة والسلف

وبيع السكالي بالسكالي وبيع للمحجر والمواضع والتولية  
والمساومة وبيع الربوي وغيره ومن ذلك الصرف **وتنقسم**  
البيع باعتبارات أخرى إلى أقسام منها بيع العن ومنه بيع  
الملاقيع والمضامين وبيع الحصة والمنازلة والملازمة  
وبغير ذلك والبيع المعلوم على شرط وصفه وبيع النحر ومنه  
بيع خيار الشرط الذي منه بيع المواقرة والبيع المشتل على  
الشرط والثمن أو مثله في مدة معلومة واسترجاع المبيع  
بيع البراء من عيب معين أو عيب يستعينه أو ما يربى العيب  
وبيع القربة قبل ظهورها عا ما وأزيد مع الصنعة ويدونها  
وسمها بعد الظهور قبل بدو الصلاح وبيع المزاينة  
المحاكمة وبيع العربي وبيع الرطبة والقبيل للزنا  
أذا بدى في كل عقد لازم ولو من أحد الطرفين من وقوعه  
باللفظ الصحيح العربي فلا يقع بغيره إلا إذا لم يعلم المتعاقدان  
أو أحدهما ذلك ونسق تعلمه عادة ولا بد من وقوع  
الإيجاب والقبول بلفظ الملاء وتقديم الإيجاب على  
اتح القولين وفوريته القبول بحيث لا يتخلل كلام



اجنبى ولا سكتة لويل في العادة ولا يضر النفس والسواك  
 ذلك بخلاف العقود الجارية وفي شرط ايضاً ايقلها بالالفاظ  
 الصريحة في بابها فلا يقع البيع بلفظ الاجارة والنكاح  
 وبالعكس فان صرح احد كل من هذين اللفاظ في غير بابها  
 مستقيم وفي شرط في الايقاعات ايضاً وقوعها باللفاظ  
 الصريحة العربي صيغ الاسكان وشرط احده في بابها ايضاً  
 فلو وقع البيع بغير ما قلناه وعلم المتراض منها كان معطلاً  
 لا يلزم الا بدعها بحدى العينين وكذا القول في الاجارة <sup>عقودها</sup>  
 بخلاف النكاح والطلاق ومخوفاً فلا يقع **اصلاً** **مصلحة** **يكنى**  
 اسارة الاخرى الذالة على ارادة صيغ العقود والايقات  
 وتثبت عليها اقرها وكذا العاجز عن النطق لمرض ونحوه  
**نصل** **المقدم** **بيع** **الحال** **بالحال** سواء كان مع شرط ام لا  
 سواء كان الشرط خيار او سقوط خيار **مصلحة** **بعثك** **او** **مصلحة**  
 له او ملكك بهذا المتاع المعلن او الموصوف الغلاني  
 بفترة دراهم او بهذه الفترة دراهم او بهذا الثوب او بنوب  
 صفة كذا فيقول قبلت او اتبعته او شريته او اثريته

او تملكته وعوض ذلك ولا بد في الموصوف ثمناً ومثماً من وصفه  
 بصفاة السلم ولو كان عيناً غائبة كالذاتة الغلانية و  
 لم يكن رايها الاخر فلا بد من ذكر او صفاة الموصوف لرفع  
 للمهالة عنها متى كان احد المتعاقدين وكيلها ان  
 التبرع في الايجاب والقبول بالوكالة فيقول بعثك يا  
 الوكالة عن فلان ويقول الاخر في القبول لموكله قبلت  
 لموكله فلان ولو لم يصرح احدهما بالوكالة كفى القصد لكن  
 لا يعلم فاهراً وقومته عن الموكل اوله باخبار القاصد ولا <sup>يبيد</sup>  
 ذلك بمثل الشاهد الا على اقرار المقر ولو اراد شرط من كذا اجل  
 دين حال او رهن بدين او عشرين قال بعثك هذا لكذا وثبتت  
 عليك تاجيل دينك الغلاني الى سنة او وثبتت لك تاجيل  
 ديني الغلاني الى سنة او وثبتت رهن كذا ابدى كذا او  
 قضين فلان كذا او وثبتت سقوط خيار الخبز <sup>للمدين</sup>  
 مثلاً او سقوط خيار العنب او خيار الرقبة كذلك او وثبتت  
 لنفسي الخيار مدة سنة او لك اولى ولك او بعتك بشرط  
 استمرار الى سنة مثلاً او بشرط أنك متى رددت الفم <sup>مصلحة</sup>  
 الى سنة استرجعت المبيع ونحو ذلك او بشرط البراءة



عيب كذا وكذا او بالبرادة من جميع العيوب على اصح القولين او  
بعثك ثمرة البستان الغلابي الموجودة بكذا او منضمة الى ثمة  
سنتين مثلا او منضمة الى الشئ الغلابي او بعثك هذه  
الاخجار وثمرتها فانه يقع في هذه وان لم تكن قد ظهرت  
كما لو كان حاملا وضم اليها العمل ولو حرص العربي تبعا ومثلا  
قال بعثك ثمة هذه الفضة تبخار ثمر موصوف بصفات كذا  
وذكر صفات السلم ان كان الثمر مصفونا ولا اشار الى معين  
**فصل** بيع النسبة هو بيع عين او مصنوع في الذمة حالا  
بشئ مؤجل وصيغة بعثك هذا المتاع بعشرة دراهم و  
في الثمن الى شهر وكل ما سبق من الشرط والاصالة والوكالة  
اتصفا ولا ريب انه يشترط في الاجل هنا وفي كل موضع يذكر  
كونه عرو ساعن احتمال الزيادة والنقصان لكونه غير  
معين في جوده انه فلا يصح التأجيل باذراك العلل وقدم  
المساخرين ومحو ذلك **فصل** بيع السلف هو بيع موصوف  
في الذمة الى اجل بشئ حال معين او مصنوع ومعا هو  
مقابل النسبة ويشترط ذكر صفات التي لها دخل في تفاوت  
القيمة بسبب تفاوت الرغبة وقد ذكر الفقهاء كل نوع

من الانواع التي يكثر دورها ويجوز فيها السلام صفات  
مخصوصة على طريق التدريس لتعمل منها المكلف ما  
ذكره في العقد من صفات ما لم يتقرر من اليد ويجب ايضا ان  
يلزم موضع التسليم ان كان المتعاقد ان يصعد وبغاية  
موضع العقد قبل الحلول كما لو كان عرو من مختارين وكذا  
احدهما والاحوط ذكره مطلقا ويعتبر في اجل السلام ما  
سبق من كونه عرو ساعن الزيادة والنقصان وتسليم الثمن  
قبل التفرق والاجاب بالسلم يقع باسلفتك واسلمت اليك  
من المشتري وبعثك وملكك وما جرى مجراه من البيع  
فلو كان السلم فيه حنطة قال اسلمت اليك كذا في تعار  
حنطة يوسفية عراقية خمر اكبر الحبوب جيدة جيدة  
حريبة الى شهرين مسلمة في موضع كذا فيقول البائع  
قبلت ولو ابتد البائع بالايجاب فقال بعثك تعار حنطة  
يوسفية عراقية الى اخوها بكذا او حنطة الى كذا مسلمة  
في موضع فلان كذا افقال المشتري قبلت مع والمرجع في ذكر  
الاصناف الى العرف فكل وصف يختلف للاغراض



بسيه وتزيد القيمة وتنقص باعتبار زيادة معتد بها يجب التعرض  
اليه وغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من الشروط والقيود  
هنا والظاهر انه لا يجب في السلم فيه اشتراط البراءة من  
العيوب لانه لا بد من اشتراط ذكر الاوصاف التي لها دخل في  
تفاوت القيمة والسلامة من العيوب في السلم فيه او كونه  
معييا اما تفاوت به القيمة فتفاوتا ظاهرا **فصل في بيع الكا**  
**بالكا** هو بيع الدين بالدين يجوز هرة وترك الهرة  
وقد ثبت في السنة المطهرة الهبة عند وكونه محرما وصيغته  
ان يقول بعيتك ديني الفلاني بدينك الفلاني او بعيتك  
الفلاني بعثه درهم من اجله الى الشهر فيقول قبلت ومنه  
ان يسلفه ديناه عليه في ثمن مما يجوز السلام فيه على اصح القولين  
كلاهما اسلفه الغرة التي في ذمته من تغار حفظه موصوف  
بصفات موجبل الى كذا السلم في موضع كذا ولو عدت الحاجة  
مثل ذلك اسلفه عشرة مضمونه غير عقيدة لكونه دينه ثم  
بعد تمام الى مثل ذلك اسلفه تمام العقد وثبوت الغرة في  
ذمته المشتري يقاصد بها ولو باع الدين بمضمون حال جاز

اذلا بعد ديننا والظاهر انه يصح ذلك وان كان الدين موجلا  
لم يحل **فصل في المراجعة** هي البيع براس المال مع زيادة فلا  
بد فيه من الاخبار براس المال ان لم يكن المشتري عالما به  
تحقيقه انه ان جرى وقع على ما وقع به الشر المبيع فصيغته ان  
يقول بعد الاخبار بالنفس بعيتك كذا بما اشترته به وبيع  
عشرة او بعيتك كذا بما ابتلت من الثمن فيه الى اخر صيغ  
البيع السالفة وهي شريك ومالكك والمراجعة صيغتان  
اخرتان احداهما ان يقول بعيتك بما قام على بيع ملكك او بما هو  
على بيع كذا الثانية بعيتك براس المال وبيع كذا والفرق  
بين هذه الصيغ الثلاث ان الاولى لا تتناول الا الثمن  
خاصة فلو بطل ما لا في عمل فيه او عمل بقسده فيه ما يبطل  
في مقابلته مال او حقة مؤنة ولالة وعونها ليست اوليا  
من ذلك اللفظ وان اجزى به قبل الصيغة وكذا الثالثة  
على اظهر القولين واما الثانية فانه يندرج فيها جميع  
ما لحق من الموثق التي يقصد بالتزامها الاسترباح مثل  
اجرة الدلال والكيال والحارس والقصار والخياط وقيمة



الصبي واختا اجرة ختان المملوك وقطع الدار ونحو ذلك  
 اذا بذلت اجرة ذلك كله ولا بد ان يكون تطيين الدار  
 لا يكون ما قد تجدد فيها عنده ما يقتضي التطيين وكذا  
 وكذا اجرة الرفا لو بذل لها لو كان القماش مقطوعا ولم يجدد  
 عنده ومن ذلك اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع فانها  
 من المؤن اللازمة للاستمرار بخلاف المؤن التي بها بقاء  
 الملك كنفقة العبد التي بها بقاءه عادة ومن جعلتها اجرة  
 مسكنة الذي لا بد منه وكذا السوتة الضرورية ومنه علف  
 الدابة واجرة الاصطبل وجل الدابة ونحو ذلك والفرق  
 بين اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع واجرة مسكن و  
 اصطبل الدار لا يكاد يتحقق خصوصا اذا كان استيفاء العبد  
 والدابة لبس التجارة ولو زاد في العلف على المعتاد للتمتين  
 فهو ما يدخل وكذا اجرة الطبيب اذا زال المرض ولم  
 يكن حاديا في يده ولو عمل شيئا من هذه الاعمال بنفسه او بغيره  
 له بها بيع فاذا رادها في البيع قال اشترى به بكذا وعلت  
 فيه ما يشاء وكذا ثم يبعه بذلك ويرجى كذا واعلم ان

يبيع الصبي ~~المشتري~~ الثلث السابقه فراقا اخر وهو ان لا  
 لا تصح الا حيث يكون المتاع قد انتقل الى بائعه بالشرا فلو  
 انتقل اليه بالصلح والهبة المشروطة بالعوض ونحو ذلك لم  
 يصح البيع مرا حجة بالصيغة الاولى بخلاف الثانية وبينه  
 على ذلك ان المبذول عوض العمل اجرة من انه يندرج في  
 قوله تقوم على ولا يبعد في الثالثة الجواز لو اشغل بالصلح  
 وفي القرض والهبة المشروطة بالعوض نظر ولا يخفى انه لا  
 يصدق راس المال والنق ما تقوم به المتاع لا فيما قيل به  
 استقلاله فاما ما بالمتاع بالتقييد اذا جرى البيع على  
 من قاسقة لا يبعد واحدا منها والمعاطاة كالعقد في ذلك  
 كله **فصل** التولية هي البيع براس من غير زيادة ولا نقصان  
 ولا بد من الاجاز براس المال الامع العلم به والصيغة  
 بما اشترت او وليتك هذا العقد جاز قال في الدرر <sup>بعتك</sup>   
 السبعة احق الجواز والقبول ان يقول قبلت او توليت  
 ويلزم مثل النكاح الاول جنسا وقدر او وصفا ونشرط في  
 التولية كون النكاح مثليا فياخذ المولى مثل ما بذله فلو  
 اشتراه بعرض لم يجز التولية واستثنى من ذلك بعض ما



اذا انتقل العرض من البائع الى الانسان فوله المشتري العقد  
وحكامه في التذكرة عن بعض الشافعية وحكي ايضا ما لو  
اشترى بعرض وقال قام على بكذا وقد وليت العقد  
بقام على او ارادة المرأة عقد التولية على صداقها بلفظ  
القيام واراد الرجل التولية على ما اخذ من عوض الخلع  
ثم قال ان في ذلك وجهين للشافعية وعندنا لا يجوز  
التولية في مثل هذه الاشياء ويجوز البيع ببعض المبيع  
تولية بلفظ بعث ووليت بشرط تعيين البعض ويلزم  
قسطه من الثمن **فصل** والمواضع هي المحاطة و  
ما حوزة من الوضع والمراد هنا ان يبيع براس المال وصيغة  
معلومة وهي كالمراوحة والاحكام والصيغة الا ان يضيف  
وصيغة كذا فيقول بعثك هذا بما اشتريت وصيغة  
كذا او يكره في المراوحة والمواضع نسبت البيع والوضيعه  
اي المال بان يقول بعثك براس المال وبيع كل عشرة درهم  
او وصيغته درهم من كل عشرة فنع لو قال الثمن مائة  
بعثك براس المال ووصيغته درهم من كل عشرة فالثمن  
تسعون ولو قال وصيغته درهم لكل عشرة فالمحاطة

درهم وجزء من احد عشر جزءا من درهم فيكون الف تسعين  
وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم ولو قال بوضيغته  
الصغرة درهم العمل كلاما من الامرين لاحتمال ان تكون الاضافة  
بمعنى من او يعنى اللام على ان يكون المراد بوضيغته من العشرة  
درهمها او العشرة درهمها ويحتمل ان الاحتمال الثاني لا يابى الى  
العبارة لاحتمال حيث ان وصيغته العشرة درهم لا يكون الا  
في العشرة الدراهم دون ما سواها من اجزاء الدرهم مدفوع  
بان اللفظ لابد فيه من تقدير هو اماق صيغة كل عشرة درهما  
او بقياس وصيغته العشرة درهما وما جرى هذا الجرى وكل  
من التقديرين محتمل ولا رجحان لاحدهما على الامر **فصل** بيع  
المساومة هو البيع من غير تعرض الى ذكر راس المال وصيغته  
معلومة بما سوده هو اجود من باقي الاقسام لما فيه من السلامة  
من الوقوع في الكذب او غلطا واما بيع الوهب فلا  
ينفرد بصيغته انما يجب فيه التحرز من الزيادة مع اتحاد الجنس  
وانقضاء ما يجوز معه الزيادة كالا بوه والزوجية وكذا  
القول في الصرف فانه لا يختص بصيغته عن باقي اقسام البيع



نعم بشرط فيه التعاقب قبل التفرق والسلامة من الريا الى التخذ  
 الخس من الجانبين وكذا بيع الثمار والحيوان وبيع المزاينة  
 هو بيع ثمرة الفحل بعد خرسها بقدر خرسها ثمرا وان لم  
 يشترط كون الثمن سنها وما يلحق بها في ذلك ثم باقي  
 الاشجار المثمرة وبيع الحاقلة بيع الزرع عجت من جنسها وان  
 خرس وبيع بقدر خرسه سواء شرط الثمن من الزرع او  
 باع عجت اخر على الاصح **فصل** تصح القبال بين الترتيبين  
 في الثمر والزروع بان يخرص حصته احداهما فتم ثقلها  
 ثم يكره خرسها فيقبل وهو عقد صحيح لو رددت الثمن عليهما  
 ولازم لان الاصل في العقود التزام الا ما اخرج به دليل ذلك  
 قضيت كلام الاصحاب وصيغتها قبلتك نصيب في هذه  
 الثمرة بكذا فيقول قبلت او قبلت وحكمها وجوب العوض  
 مع سلامتها من الافر ولو تلفت فلا شيء ولو تلفت البعض  
 فان وفي الباقي جمال القباله والاستقطا منه قدر ما نقص  
 من زاد الخرس ومن قدر بال القباله فالزائد للمستقبل ابا حجة  
 ولو نقص كله وهل هذه عقد ابرام ضرب من الصلح

قال في الدروس بالفاني فيصح بلفظ الصلح والنظر في ذلك  
 بحال لان الربا يعم الصلح على الاصح ولانه لا يبطل بتلف العوض  
 بعد القبض وليس يبيد ان يكون ذلك عقد ابرام **فصل**  
**بيع العنبر** فاصد كبيع الملائع وهو بيع ما في بطون  
 الامهات وبيع المضامين وهو بيع ما اصاب الفحل و  
 بيع الحصة وهو ان يقول ارم هذه الحصات فعلى اي  
 ثوب وقعت فهو لك بكذا او بيع المسامسة وهو ان يبيع  
 غير مشاهد على انه متى لمس وقع البيع وبيع المنازعة هو  
 هو ان يقول ان نبتت ثمرتي فقد اشتريته بكذا وعن  
 البيع المعلق على شرط وهو ممكن للحصول عادة مثل بعتك ان دخل  
 زيد الدار وعلى صفة وهو معلوم للحصول عادة مثل بعتك  
 ان طلعت الشمس تنيهات الاول مقبوض بالبيع الفاسد  
 لا يجوز التفرق فيه للقبض وهو مصفون عليه بمعنى انه لو  
 تلفت او نقصت بحال من الاحوال كان عليه ضمانه ويضمن  
 القيمة بقيمتها حين التلف فكذا زوايده الشا في الشرط  
 الواقع في القطع العقد اللازم يجب ان يكون لازما فلا يشترط



الشرط من فعل الشرط كان للاخر رفع الامر الى الحكم الجبري عليه العموم  
قوله تعالى او فوا بالعقود والشرط من جملة المعقود عليه و  
لقوله صلى الله عليه وسلم من شرطهم الا ان يرضوا به  
الاكثر على العدم وفائدة الشرط عندهم تسلط الآخر على الفاعل الثاني  
لا يبيع ان شرط من الفاعل غير المشتري فلو قال يبيع عبدك  
من فلان على ان على حسناته مثلا فباعه على ذلك لم يبيع  
لان خلاف مقتضى البيع بخلاف ما لو قال اعتق عبدك وعلى  
كذا وطلق وجهك وعلى كذا فانه اذا اطلق او اعتق لزمه  
العوض فان ذلك لما كان فكا ولم يكن معاوضة كان البذل  
ضربا من الخباله ولو قال في الصورة الاولى ما قاله على طريق  
الضمان فباع البائع العبد لزيد بشرط ان يضمن عمره والقدر  
المذكور من تنه صفة البيع والشرط وكان بيعا بشرط **فصل**  
**اقالة** مبيع وليست ببيع في حق المتبايعين وغيرهما فلا يثبت  
بها الحائس ولا شفعة لو كان المبيع شقفا مشقوعا وبيع  
في المبيع والعوض مع بقاء الساعده وتلفها فيجب المثل او القيمة  
ولا تنفع زيادة في الثمن ولا المثل ولا نقص في احدهما

وصيغتها ان يقول تقابلنا في بيع كذا وتفاخنا او اقلتك فقبل  
الاخر ولو التمس احدهما الاقالة فقال الاخر اقلتك ففي  
الاكتفاء بالاستدعاء من قبول المثل من رد ولا ريب ان القبول  
اولى التعرض عقد جائز من **الطرفين** ثمرة تملك العين  
مع رد العوض ففي المثل المثل وفي القيمة القيمة ولا بد في رد  
الايجاب وقبول فاما الايجاب فلا بد ان يكون بالقول فلا  
يكفي الدفع على وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك نعم  
يكون ذلك في القرض كالمعاطاة في المدايع فيتم اياها بالتقرف  
فاذا تلف العين وجب العوض الذي يساق اليه النظر ان  
المعاماة في البيع ثم ملكا منزلا ويستقر بذهاب العينين  
او بعضها ومقتضى هذا ان الثمن الحاصل من المبيع قبل تلف  
شي من العينين يجب ان يكون للمشتري بخلاف الدفع للقرض  
هنا فانه لا ينفذ الا على الاذن في التقرف وابطاحه الا فلا  
فيجب ان يكون ثمن العين المقرض ليقاها على الملك اذ لا  
معاوضة هنا ولا تملك بخلاف الاول وصيغة الايجاب  
اقرضتك كذا وملكته كذا عليك رد عوضه ولا بد من هذا



القول في الثاني دون الأول لأن رد العوض جزء من مفهوم القرض  
 بخلاف التمليك ومثله استلفك كذا أو خذته وأخره  
 ورد عوضه أو تصرف فيه ورد عوضه أو انتفع به ورد  
 وعوض ذلك ولا بد من قبول أما قولك قبلت أو قرضت و  
 عوضها أو فعل كالأخذ على وجه الرضا ولو بوكيلة في عقد  
 القرض اشتراطه لا ينافي مع مقتضاه كالوشرط وهذا هو  
 مننابه أو بما لا يخفى على الأصح في الثاني بخلاف ما لو شرط زيادة  
 في العين أو الصفة وزيادة الصفة مثل ما لو شرط الدرام  
 الصحيح عوض المكره ولو عكس فشرط المكره عوض الصحيح  
 لغى الشرط وصح القرض أما الأول فلأن الزيادة في القرض و  
 المقتصة على حد سواء وأما الثاني فلأن الرضا بالمكره يفتقر  
 الرضا بالصحيح بطريق أولى ويصح اشتراط قرض آخر في عقد  
 القرض المقرض أو المقرض ولا يبعد ذلك زيادة لأخصار  
 الزيادة في زيادة العين والصفة ويصح اشتراط الأيفاء القرض  
 مع عدم الشرط وجب على المقرض الوقاع مع عدم الضرر و  
 يتحقق الضرر بأن يكون قيمة المثل في موضع المطالبة

وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض ظاهره الرهن  
 عقد لازم من طرف الراهن خاصة فائدة التوفيق للدين  
 ليستوفي منه ولا يجاب فيه رهنتك هذا على الدين الفلاني  
 وعلى كل جزء منه وشرطت لك ما يتحد من ثمنه أن يكون رهنا  
 وإن لم يوضع على يد العبد الفلاني أو يكون بيدك وإن  
 تكون ثا وكيل في بيعه عن ظهره وهذا هو القبول قبلت  
 وأرقتت وما جرى مجراه ويجزى في الإيجاب هذا وثيقته  
 أو هذا رهن عندك وكما أدى هذا المعنى وشرط وقوعه  
 اللفظ العربي الصحيح الصريح مع القدرة والتطابق بين الإيجاب  
 والقبول وعدم تأخر القبول بما يعتد به في العادة وكونها  
 بلفظ الماضي الذي هو صريح في الاستثاء ولا يقدح في ذلك صحة  
 بهذا وثيقته عندك لأن اسم الإشارة مع ما بعده تفيد  
 المعنى وقد اطلقوا على الاكتفاء به هنا ولا يكتفى بشرط الرهن  
 في عقد البيع عن القبول له أي وجب الراهن الرهن بغيره  
 بغير فضل ولو شرط فيه أن لا يبيع إلا بإذن فلان مثلا وإن  
 لا يبيع إلا بكذا ففيه تردد وفي السبيل أن قوة ولو شرط عليه



الرهن في بيع فاسد فظن الزوميه فراهن فله الفسخ وسنله  
 بالوبرات ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فبقيت الفسخ  
 او وهب بن واهبه بظن صحة الهبة الاولى ونحو ذلك  
 وعقد الرهن قابل للمزوط اذا لم يكن منافيه لمقصود العقد  
 ولم يثبت في الكتاب والسنة ما يقتضي سبغها فلو شرط  
 ان لا يبيع اصلا لم يبيع لما فاته بمقصود الرهن وكذا  
 لو شرط بيع العبد المسلم من كافر ولو شرط دخول الفداء المتحد  
 في الرهن صح ولا يدخل بد ونه على الاصح كما لا يدخل الموجد  
 ولو رهنه الى مدة معينة على انه ان لم يقضيه في الاجل كان  
 سبيحا فكل من الرهن والبيع فاسد وليس بصواب في المدة  
 لانه رهن فاسد فيها بخلاف ما بعدها فانه بيع فاسد  
 وكذا ومن الاصول المقررة ان كل عقد يتبطل على صحته حرمان  
 العيون المقبوضة على القايض على معنى انها لو تلفت كان  
 تلفها منه مضمون بفاسده وكل عقد لا يضمن لصحته كما  
 يضمن بفاسده وينبغي اذا رهن على الدين ان يرهن على  
 كل جزء منه حذرا من تطرق احتمال الانفاك باءا نفي

منه ولا يترط صحة الرهن قبض الرهن العين المرهونة  
 اصح العقولين **فصل** الصلح عقد لازم من الطرفين شرع  
 لقطع تنازع المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين و  
 اهل الحرب على ترك الحرب الى امد يقتضيه المصلحة و صلح بين  
 اهل العدل و اهل البغي و صلح بين الزوجين اذا خيف النفاك  
 بينهما يتوكله الحاكم من اهلها و صلح بين المختلفين في المال  
 وقد يجري بين المتعادلين لفضل عين او منفعة من غير ان  
 يسبق حضومة والصيغة في الجميع متقاربة والصيغة صالحة  
 على ما يتحقق في ذمق من جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال  
 لآخر صلحتك على يتحقق في ذمق من جميع الحقوق الشرعية بكذا  
 صح ولو اراد الصلح لقطع المنازعة ظاهرا خاصة قال صلحتك على  
 قطع المنازعة بيني وبينك من جهة كذا وكذا ويجوز الصلح على  
 الاقرار والاحكام والصلح اصل في نفسه وليس فرع على شيء من  
 العقود على الاصح الا انه يفيد فائدة عقود خمسة الاولى البيع  
 وذلك فيما اذا كان بيد انسان عين فادعاهما اخر او ادعى  
 في ذمته فاقضاهما على العين او الدين بما يتفقان عليه



فان الصالح هنا منزلة البيع في نقل الملك ونسبته ما اذا صار المحل على عين  
او دين ابتداء من غير سبق حصونة بما يتفقان عليه عندنا  
الثاني الاجارة وذلك فيما اذا كان المصالح عليه منفق كما  
اذا كان لاحد مما عند الاخرين او عين او منفق وصالحه  
على منفق فان الصالح هنا يفيد فائدة الاجارة الثالثة  
الابراء الخطيطة وذلك اذا كان له ما في ذمته دين فيقر به  
ثم يصالحه على اسقاط بعضه واعطاء بعض وهو هنا يفيد  
فائدة الابراء الرابع الهبة وذلك فيما اذا ادعى عليه عبد  
او دارين مثلا فاقر له بها وصالحه منهما على احدهما فانه هنا  
يفيد فائدة الهبة للناس العارية وذلك فيما اذا ادعى عليه  
دارا مثلا فاقر له بها وصالحه على سكنها سنة فان الصالح  
هنا يفيد العارية واصل القولين التزوم فليس لصاحب الدار  
الرجوع خلافا للسمع ويجب في الصالح التخلص من البر كما يجب  
التخلص منه في البيع على الاصح فلو اختلفت بائنه دينار ثم  
صالح ما لك على دينارين لم يصح ان كان النقد الغالب هو  
حبس ما صالح به بخلاف ما اذا نقد الحبس واستوبا

بادي

بان كان دراهم ودنانير ويصح الصالح على مثل حق الشفعة لا  
وعلى حق التجير واو لويه سكنى المدرسه ومخوها على  
اليدين والخيار على اجراء الماء المعين على سطوح الغير  
مدة معلومة ومجوزة الاشرط في عقد الصالح كما يجوز في  
البيع **فصل** الضمان نقد ثمرته نقل المال من ذمته المضمون عنه  
الى ذمته الضامن رضي عنه ضمن لك ما نتحققه في ذمته  
زيدا وتحت لك او تكفلت او التزمتا وانا ضامن او ضامن  
او نعيم او ما ادنى هذا المعنى والقبول قبلت او ضمننت او  
كفلت ويجوز ذلك ولو قال اودي او احضر لم يكن هذا  
ولا تكفى الكفاية ولا الاستارة مع القدرة على النطق ولا  
التلفظ بالصيغة بغير العربية مع القدرة عليها الى اخر ما  
سبق بيانه مما يعتبر في العقود اللازمة ويجوز الضمان حالا  
ومؤجلا فان شرط اجلا وجب كونه مصنوبا لا نحو ادراك  
العقبات وقدوم الحاج ولو شرط ما لا ياتي بمقتضى العقد  
لم يمنع منه شرعا صح ولزم كاشراط الخيار مع تعيين المدة كما  
شرط الاداء من مال بعينه فيبطل لو تلف بغير تفريط في وجه



وصيغة الضمان الموحل في الشروط فيه الخيار ما سبق مع اضافة <sup>جبل</sup> الثاني  
 واشترط الخيار كقولهم ضمننت لك الكذا او شرطت لنفسي الخيار  
 شهرا مثلا او لك وشروط الاداء من المال الغلاني ونحو ذلك و  
 ضمان العهد قد يكون للبائع على المشتري بان يضمن الثمن  
 الواجب بالبيع قبل تسليمه وضمان عهده ان يظهر عيب بالنسبة  
 الى الارش او الثمن ونقص الصخرة فيه ولا يكون للمشتري عن التمسك  
 بان يضمن الثمن بعد قبضه متى خرج المبيع سحقا وكذا الارش  
 عيب المبيع ونقص الصخرة فيه **فصل** في الحوالة عقد ثمرة عقول  
 المال من ذمة الى اخرى وصيغة العقد كل لفظ يدل على النقل و  
 الحوالة مثل احللتك على فلان بكذا فيقول قبلت او اخلت و  
 مثله قبلتك وذكر في التذكرة استعديك الى اخر الصيغة وشروط  
 فيه كلما يشترط في العقود اللازمة من الايجاب والقبول و  
 كونها بالعربية وغير ذلك مما يشترط في باب العقود **فصل**  
 الكفالة عقد ثمرة العقد بنفس من عليه حق وان كان ذلك  
 الحق الحضور الى مجلس الحكم وصيغته قريته من صيغة الضمان  
 فانه يعقد بالمال والكفالة بالنفس فيقول ضمننت لك احضا

اما مطلقا او الى شهرا وفي الوقت الغلاني او تكلفت او التزمت  
 باحضاره او انا كفيل حالا او مؤجلا لكن مع ضبط الاجل والبيع  
 الاصحاح على انه اذا قال انا كفيل ببيعك اني ان لم احضره كان على  
 كذا الزمة لاحضار خاصة ولو قال انا كفيل على ان على كذا الى  
 كذا ان لم احضره لم يزمه المال خاصة ولا يخفى انه لا بد من القبول  
 والشروط الواقعة في هذا العقد بلزم اذا كانت جائزة كغيره  
 من العقود اللازمة الوديع من العقود الجائزة من الطرفين  
 ثمرد الاستنابة في اللفظ ويكفي في الايجاب كل لفظ دل على  
 الاستنابة في ذلك ولا يتعين له لفظ ولا عبارة محصورة و  
 يكفي في القبول تماديه على الرضا من قول وفعل ولا يشترط فيه  
 ومضى شرط اللفظ على وجه مخصوص ففيل لم يكن له اللفظ الا  
 على ذلك الوجه **فصل** في الغاوية عقد لازم من الطرفين  
 الانتفاع بالعين مع بقائها اما مطلقا او مدة معينة ولا يتعين  
 له لفظ بل كل ما ادى هذه المعنى كاف في ذلك ويكفي القبول  
 العفلي وكل ما يشترط فيه من الشروط الجائزة ناقذ ومنها اشترط  
 الضمان على المستعين **فصل** في المعاملة عقد جائز من الطرفين  
 ثمرة استحقاق المال المجهول او المقدر شرعا او عرفا في مقابل



مقصود محلل ولا يثبت من صيغة ويكفي في إيجابها ما دل على العمل المخصوص  
بعوض مثل من رعى عدي أو دخل داري أو بنى جداري أو من رعى  
عدي من بلد كذا أو في يوم كذا أو في بلد كذا أو فله عوض والقبول  
يكفي فيه الفعل ولكل منهما الفسخ قبل الترويع في العمل وكذا  
بعده إلا بالنسبة إلى ما معنى من العمل فإن فسخ الجاعل لا يسقط  
استحقاقه من الجعل **فصل** الأجرة عقد ثمرته نقل المنفعة خاتمة  
مبوض معلوم متول والإيجاب الجرتك أو كرتك الدار  
الفلانية شهرا بكذا أو ملكك سكن هذه الدار شهرا بكذا أو  
لا ينفذ بلفظ العارية ولا البيع بل تكون أجرة فاسدة ولا  
بد من القبول وهو اللفظ الدار على الرضا قبلت واستأجرت  
ومحوزه ولما كان هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبر  
فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة من فورية القبول وكونهما  
بالعينية ويصح اشتراط ما لا ينافي مقتضى العقد من الشروط  
السائغة المعلومه حتى الخيار ويلزم الشرط المزارع معاملة  
على الأرض حصته من ثمارها والإيجاب زارعتك أو ملكك  
على هذه الأرض أو سلمتها إليك للزراعة أو ما أشبه ذلك  
مدة نصف سنة على أن كل مناه نصف حاصلها مثلا والقبول

الحا

المسح

قبلت ومحوزه وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل  
ويعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة ويصح اشتراط السائغ  
الذي لا ينافي مقتضى العقد ولا يقتضي جهالة ولو شرط مع الحصنة  
شيا من ذهب أو فضة جاز على كراهية **فصل** المساقات  
معاملة على أصول انجار ثابته حصته من ثمرها وما جرى مجرى  
الشر وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل والإيجاب  
ساقيتك أو عاملتك أو سلمت إليك هذا البستان لتعمل فيه  
مدة كذا على أن ذلك نصف ثمرته مثلا وما جرى مجرى  
ولا ينفذ من القبول لفظا ويصح الاشتراط فيه كابق  
الشركة عقد جاز من الطرفين ثمرته جواز الأذن في التعرف  
لمن امتزج مالهما بحيث لم يمتزج أو الصغير قولا لهما انشركنا  
وما جرى مجرى مجوز لكل منهما التعرف بما فيه الغبطة ولو اشتركا  
أحدهما بالأذن جاز له التعرف خاصة ومع إطلاق الأذن  
يتمتع مع الغبطة كيف شاق ولو قيد بوقت أو موضع  
أو وجه لم يجز تجاوزه ويجوز اشتراط السائغ ولو شرط  
التفاوت في الربح تساويا للمالين أو التناهي فيه مع تفاوت  
فالأمع البطلان إلا أن يخص دون الزيادة بالعمل أو



بالزيادة فيه **فصل** القراض عقد جابن من الطرفين ثمره جواز  
التجارة بالنقد حصته من مخبره والاجاب صار بملك او قاض  
او عاملك على هذا المال او المال القلا في على ان الرجح بيتا  
تصفين مثلا والقبول ما دل على الرضا وما شرط فيه من  
الشروط الجائرة من البيع على وجه مخصوص او في جهة معينة  
او على شخص معين او الى امد معين لم يحز للعامل تجاوزه  
الوكالة العقد جابن من الطرفين ثمره لاستنابة في التصرف و  
الاجاب كل نفعه دل على الاستنابة في التصرف مثل استئنتك او  
وكلتك او فوضت اليك ابيع او اشتر بكذا مثلا او اتفق  
عبدى او زوجنى من فلانة او طلقها او نحو ذلك ولو قال  
الوكيل وكلتني على ان افعل كذا فقال نعم وانشا بما يدل على  
ذلك كفى في الاجاب والظاهر ان سائر العقود للجائز  
كذلك يكفي في القبول كل ما يدل على الرضا من قول او فعل و  
لا يشترط فوريتها وينفسخ بفسخ كل منهما فاذا فسخ الموكل ان شرط  
علم الوكيل وكذا ان شرط علم الموكله لو مرود الوكيل وبدونه  
يبقى جواز التصرف بلاذن بماله وان لم يكن وكيله وعيب  
اتباع ما يشترط الموكل من الشروط الجائرة دون غيرها و

يلزم للعقل لو شرطه فاني الوكيل بالعمل الذي بذل الجمل في مقابلة  
**فصل** السبق والزمي عقد لازم من الطرفين على اصح القويين  
يشترط فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة والاجاب عاملك  
على المسابقة على هذين الفرعين ويعين ما يركبه كل منهما  
في مسابقة فيعين ابتدائها وانتهائها على ان من سبق منها  
كان له هذه النشاة العشرة المبذولة من بيت المال او من اجني  
او العشرة التي بذلها الاخر اذا كان كل منهما قد اخرج عشرة و  
لو كان بينهما عمل قال على من سبق منها من العمل كان ذلك  
والقبول ما دل على الرضا فقط ولو كان ريبا قال عاملك  
على الرامة من موضع كذا الى العرض العلاء في عشرين رمية  
عن قوم كذا او يعين خمسة عبيث يتساويان فيه وكذا  
السهم على ان من ناضر مثلا الى اصابع خمس من عشرين كان  
له كذا فيقول قبلت ولو اطلق العقد ولم يعقد بمباداة  
ولا عاطفة حمل اطلاقه على المحاطة فلا يتحقق فضل احدهما  
الاخر الا بعد الاكمال ان رجح به فائدة **فصل** الوقف عقد  
يفيد تمسك الاصل والطلاق المنفعة ولفظ الصريح وقت



وفي حبست وسيلت قوله والاولى اعتبار ما يدل على الوقف  
 اليها مثل لا يباع ولا يوهب ولا يورث واما حرمت وتعدت  
 وابدت فلا بد اقترانها بما يدل صريحا على الوقف ونزول  
 القول اذا تخلص الموقوف عليه اما اذا وقف على جهة حكمه  
 عامة ففي اعتبار القول عند له امرها قول واعتبارها اولى  
 ولا بد من القبض ممن يعتبر قبوله في صحة الوقف باذن الواقف  
 ولا يشترط فورية انما يشترط فورية القبول كما يشترط في العقد  
 ما يشترط فيه العقود اللازمة ويكفي في المجد ان يقول اجعلت  
 هذه البقعة سجدا اذا صلى اية شخص صلوة صحيحة على قد  
 القبض باذن الواقف وتكفي صلوة الواقف بهذا القصد او  
 قبضه الحاكم بالتخليد باذن الواقف وتكفي صلوة الواقف  
 بهذا القصد المعبرة في قبض ائتماله ويصح ان شرط ما لا ينافي  
 في مقتضى العقد اذا كان سائعا واذا اتم الوقف بشرط لم  
 يبطل بالتقيد والتفاسع مجال من الاحوال **فصل السكنى**  
 والرقى والعمرى عقد لازم فورية مستلزم الساكن على  
 المنفعة المدة المشروطة فان كان مقرونه بالعمرى فهو عمرى

او بالاسكان فهو سكنى او بدة معينة فهي رقبى عيار  
 شتى والمقصود واحد ولا بد من ايجاب اسكنك او  
 اعزلك او ارقبتك هذه الاربعة ملازمة عمرى او عمرى او  
 شبرا وهو ما دل الرضا من الالفاظ التي سبقت غير مرة  
 ويعتبر فوريتهما وكونها بالعربية الى غير ذلك من الشروط  
 وصيغة الحبس حسنت عليك كن امد حيا لك فيقول  
 قبلت وصيغة الصدقة صدقت عليك او على موكلك  
 موكبك ان يقول قبلت وحالان من الطرفين فيشترط  
 فيها باسابق للجهة عقد يفيد انتقال الملك وتقع على بعض  
 الوجوه لازما او ايل الى لزوم والايجاب وهبتك وملكتك  
 واهديت اليك هذا وكن اعطيتك وهذا لك والقبول  
 قبلت وعنه الوصية عقد فورية عليك عيين او منفعة بعد  
 الموت فالايجاب او وصيت بكذا او افعلوا كذا او اعطوا  
 فلا نأ بعد وفاى او لفلان كن ابعد وفاى او جعلت له  
 كذا ولو قال عينت له كذا فهو كفاية انما ينفع مع النية  
 والقبول انما يكون بعد الموت ولا يشترط القبول لفظا بل



كفى الفعل الدالة عليه **فصل** النكاح عقد لازم من الطرفين  
وهو دائم ومستقر وصيغة الدائم زوجتك أو أختك أو  
مستقك نفسي بالف درهم مثلا ولو كان العاقد وكليهما  
قال زوجتك موكلتي إلى آخر ما ذكر ولو كان العقد مع وكيل الزوج  
قالت زوجتك نفسي من موكلتك ولا تقول زوجتك نفسي  
بغلا غير النكاح من العقود فإنه يصح أن يقال للوكيل بعقدك  
والفرقان الأمر في النكاح مبني على الاحتياط التام وحل الزوج  
لا يقبل النقل ولو كان العاقد الوكيلين قال وكليهما زوجت  
موكلتي من موكلتك والقبول قبلت التزويج ويصح قبلت وحده  
وكذا كل لفظ يدل على الرضا بالإيجاب ولو كان العقد مع وكيل  
الزوج قال قبلت لموكلتي وسق كان العاقد وكيل أحد الزوجين  
أو وليه فلا بد من تعيينه بما يرفع الجملته أما بالامانة  
أو بالاسم المعلن أو بالوصف الواقع للاشتراك وصيغة المتعة  
زوجتك أو أختك أو مستقك نفسي موكلتي فلا ترفع بقية هذا  
اليوم أو هذا الشهر مثلا بعشرة دراهم فيقول قبلت إلى آخر  
ما سبق ولو قيل للولي زوجت بنتك من فلان بكذا فقال الولي

نعم على قصد الاستايعا بما فقال الزوج قبلت فالأصح عدم  
الانقضاء ولو قدم القبول على الإيجاب فالأكثر جواز  
لأبد من إيقاعه بالعربية الأصح المتعذر وكونه بلفظ المنة  
كسائر العقود اللازمة ولو لم يذكر المهر في العقد صح في غير  
المتعة ولا ينعقد النكاح بغير الألفاظ الثلاثة وصيغة  
التحليل أحلت لك وطى فلانة وهذه أو جعلتك في حل من  
وطئها ولو أراد تحليل مقدمات الوطى خاصة كالنظر والوطى  
والقبيل قال أحلت لك النظر إلى بدن فلانة أو لمها أو  
نقبيلها والأصح الاقتصاد على لفظ التحليل فلا يتعدى إلى  
الاباحه ولو كانت الشريكتين وكل في التحليل واحد أو قال  
كل واحد منهما أحلت لك وطئها ولا يكفي أن يقول أحلت لك  
وطى حصصي ولا بد من القبول ولفظه ماسبق ويعبر عن أحلا  
الشريكتين قولان لكل قبول ولا يترتب تعيين مدة بل يكفي الإطلاق  
وتصح حكمة إلى أن يمنع وإذا أحل الوطى حلت المقدمات  
دون العكس ويجوز أن يجعل عتقا منه صدقها فبعثتها  
وتزويجها ويجعل العتق مهرها ولا فرق بين تقديم العتق



والتزويج وصيغة اعتقك وتزوجك وجعلت عتقك ملك  
 وأفي انشراط قبولها تردد وانشراطه احوط وفي قول قوی انه  
 يكفي في الإيجاب تزوجك وجعلت عتقك مملوك من دون  
 ان يقول واعتقك وصيغة الفسخ في النكاح بالعيب والعق  
 ونحوها فنحن النكاح الذي بيني وبين فلانة او فلان و  
 ما ادى هذا المعنى وفي نكاح العبد لامة مولاة فنحن عقد كما  
 او امر كل منهما باعتق الى الآخر وعقد النكاح باقسامه قابل  
 للشرط الساعته التي لا تنافي مقتضى العقد وانما يجب الوفاة بها  
 بما وقع في متن العقد ومتى اراد انشرط شي من الاجناس غيره  
 النقود وصف ما ينشرط بصفات العلم والسموع وماها ترفع  
 للجهاز ولو اعتبر قدر قيمته من النقود فاشترطه في العقد وهو  
 حسن **فصل** الطلاق لا بد فيه من اللفظ الصريح وهوانت اوهذه  
 او فلانة اوزوجتي طالق ولا يقع بغير هذه اللفظ مثل انت  
 طلاق او الطلاق او من المطلقات او طلقت فلانة ولو قيل  
 للزوج طلقت فلانة فقال نعم لم يقع وان قصد الاستا وكذا  
 لا يقع بالكليات وان قادتها النية مثل انت حليمة ابيرة

وحرام واعتدى ولا يقع بالاشارة الاعم المجوز عن النطق كالأخر  
 ولا بالكناية مع القدرة على النطق نعم لو كتبت العاقر مع النية  
 وقع ولو انت طالق لرضي فلان فان قصد العرض صح لا قصد  
 التعليل وان قصد التعليل بطل ولو قال انت طالق ان كان  
 الطلاق يقع بك فان جهل حالها لم يقع وان كانت طاهرا لا  
 الشك في الشرط يقتضي الشك في الشرط فكان تعليلها بخلاف  
 ما اذا علم طهرها فانه يقع ولو عتب الصيغة بالمبطل قال كان  
 للطاهر المدعى بها انت طالق للمبطل لم تقع وقبح الرجعة  
 في الرجوع باللفظ مثل راجعتك ورجعتك ولو قال مردتك  
 الى النكاح او اسكت كان رجعت مع النية ولا بد من تجريد الصيغة  
 عن الشرط وبالفعل كالوطى والنقل والنسب شهوة اذا وقع  
 من قصد الامن نحو النائم والساعي ورجعة الاخرى بلا شارة  
 وكذا العاقر عن النطق **فصل** الخلع ولا بد فيه من شوال الخلع  
 والطلاق بعوض من مملوك من الزوجة او كيلها او وليها  
 الا الاجنبى مثل طلقني على الف مثلا او اخلعني على ذلك او على  
 مالي في ذمتك اذا كان معلوما معولا لكن انشرطه في كل فدية



ولا بد من كون الجواب على الفور وصورة خلعتك على كذا أنت  
مختلعة على كذا أو أنت طالق على ذلك ونشره سماع شاهدين  
عدلين لفظة كالطلاق وتجريده من الشرط لا يقتضي الخلع  
بخلاف ما يقتضيه مثل أن رجعت في البذل رجعت في الطلاق  
ولو كان السؤال من وكيلها أو وليها قال بذلت لك كذا على  
أن تطلق فلانة به أو تطلق فلانة على كذا فيقول الزوج هو طالق  
على ما بذلت عنها أو على ذلك ولو طلعت طلاقا بعوض فخلعها  
عبره من لفظ الطلاق لم يقع وبالعكس يقع ويلزم البدل أن  
قلنا أن الخلع طلاق وهو لاحق **فصل** المبررات مثل الخلع في  
الصيغة والشرط ويريد كون الكراهة من كل من الزوجين  
لصاحبه وفي الخلع يعتبر كراهتها إياه ويكون الغية بعد المهر  
أو أقل لأن يخلد الخلع إلا أنه لا يقع بمجرد بل لا بد من ابتداء  
لفظ الطلاق وصورة السؤال بارتئي على كذا فيقول ح ما تركت  
على ذلك فانت طالق **فصل** صيغة أنت على كظهر ائى أو  
زوجي وهذه أو فلانة ولا يخفى في هذه العبارة بكل لفظ  
أو إشارة تدل على تمييزها ولو قال أنت بنى أو عذى أو

كظهر ائى وقع وكذا الواقع على قوله أنت كظهر ائى ولو قال أنت  
على كائى ثم يقع أن قصد الظهار في قوله وكذا قوله أنت  
ائى وزوجتي ائى ولو قال حملتك أو ذاك أو بذك أو حبك  
كظهر ائى وقع بخلاف لو قال إن امرئ أو مثل امرئ وكذا  
لو قال ليدك على كظهر ائى أو فربك أو راسك أو جلدك  
وكذا الوعس فلو قال أنت على كيد ائى أو شمرها أو طمها  
أو فوجها وكذا لو قال أنت كزوج ائى أو فمها فإن الزوج  
ليست محل استماع ولو قال أنت على حرام لم يقع وإن فوجي  
بجها الظهار وفي أنت على حرام كظهر ائى قد وجد خلاف ما لو قال  
أنت على كظهر ائى حرام أو أنت حرام أنت على كظهر ائى وأنت  
طالق أنت على كظهر ائى للرجعية أو أنت كظهر ائى طالق و  
لو قال أنت طالق كظهر ائى وقع الطلاق خاصة وإن قصد حها  
وكان الطلاق رجعيا ولو قال على الظهار أو الظهار يلزم  
لم يقع **فصل** إذا الأيلا هو الحلف على ترك وطى الزوجين بلفظ  
الوطى أو تنقيب الحشفة في الفرج وكذا الأيلاج والسيك أما  
للجماع والمباضعة والملازمة والمباشرة فيقع بها مع النية



لا بد من ان لا يعتقد الا باسماء الله تعال الخاصة وصيغته والله لا  
 وطيتك ابدا وخمس اشهر مثلا او حتى اذهب الى الضيق ولعود هو  
 بالعراق والضابط في المدة ان تنوي على اربعة اشهر علما او ظنا  
 بخلاف ما لو حلف على الامتناع اربعة اشهر فمادون او قال  
 اعود من الموصل وهو سبعا مثلا فانه لا يعد ايلا وضابط هذا  
 ما يحصل في الاربعه علما او ظنا او احتمل الحصول وعدمه على التواتر  
 ولو كثر اليقين كذلك كما لو حلف على الامتناع اربعة اشهر وقيل  
 وقيل اخر وجه الحلف كذلك لم يكن مولى ولو حلف بغير الله  
 نعم واسمانه كالعتاق والظهار والصدقة والكعبة والبقع والامة  
 عليهم السلام او التزام صوم او صلوة او غير ذلك لم يعتقد وكذا  
 لو قال ان وطيتك فله على صلوة او صوم ونشر طمخه عن الخط  
 ولو قال لاربع والله لا وطيتك لم يكن مولى في الحال وله  
 وطى ثلاث فاذا فعل كان حكم الايلا ثابتا في الرابع ولو قال لا  
 وطيت واحدة منك فان اراد تعليق العقد بكل واحدة فانه  
 لا يلا من الجميع فان وطى واحدة حنت ولعلته وان اراد  
 معينة قبل قوله ولو اراد بهيمة ففي وقوع الايلا وتعلقه

بواحدة منى تعين بعينه نظر ولو اطلق اللفظ ولم يرد واحدة  
 من الامور الثلاثة لم يعد كون مولى من الجميع **فصل** في اللعان وصيغته  
 القذف بالزنا قبل او بغير الزوجة المحصنة الدائمة المباحة  
 السليم من الصميم والفرس وان لم يكن مدخولا بها الا ان يكون  
 سبب اللعان يفي الولد فيشرط كونه لاحقا بظاهرها وذلك يستلزم  
 الدخول ان يقول الزوج اربع مرات بثلثين الحاك اشهد بالله  
 اني لمن الصادقين فيما ربيت فلانة وهذه اوز وجبت  
 بغيره يعنفه الحاكم ويجوز فان رجع او شكل عن اكمال البين حدة  
 وسقط اللعان وان اصراره ان يقول مرة ان لعنة الله على ان  
 كنت من الكاذبين فاذا قال ذلك ترتب على المرأة الحد ولها ان  
 تستظهر بان يقول اربع مرات اشهد بالله انه من الكاذبين  
 فيما رما في به فاذا قال الثلثة وعنفها الحاكم وخوفها وقال لها  
 ان اكمال عذاب الدنيا اهن من عذاب الاخرة فان رجعت او  
 شككت عن اليقين رجعا وان اصررت امرها ان تقول ان غضبي لله  
 على ان من الصادقين ونشر طمخه ان يكون ذلك عند الحاكم او من  
 قضيه ولا بد من النطق بالعربية مع الامكان واعتماد هذا الترتيب



ورعاية لفظ الشهادة على هذا الوجه المذكور وكذا لفظ الجلالة  
ولفظ اللعن والعن والصدق والكذب مع لام الابتداء  
والمولات بين الكلمات وسبق لعان الرجل وقيامها عند  
كل منها **فصل** العتق وصيغة من حايث المقرف انت وهذا او  
عبدى فلا حر وعتيق او عتيق ولا بد من وقوع اللفظ **فصل**  
الانثا ولو قال بن اسمها حره انت حر على قصد الاخبار لم  
يغنى عن خلاف ما لو قصد الانثا العتق ولو جهل مقصده وانكن  
استلزام رجح اليه وقبل قوله وان تعذر لم يحكم بحرج الاحتمال ولو  
قال يا حر او يا عتيق لم يقع ولا بد من كون على وجه القرينة وان  
شرح بها في الصيغة كان اكمل ولا يقع بغير التقرير والاعتناق سواء كان  
حر محبوسا فله رقبته وان لم يقيد الملك وكنايته فوات سلبته  
او لا سلب عليه وكذا لا يقع بالاشارة والكناية الا مع العرج عن  
المنطق ولا يغير العريضة مع **الفتحة** الفقرة عليها ويجوز فيها لغة  
مادة اللفظ وصورة ونشر بخير فلا يقع معلقا بشرط او  
صفة مثل ان دخل الدار او اذا طلعت الشمس ولو قرئ بشرط لم  
يفر من انت حر على ان عليك خدمة سنة او فيه درهم ونشر

يقول العبد في الثاني فيبطل العبد ان لم يقل بخلاف الاول ولا بد من  
ابقاء العتق على الجملة او على جزئ من مخرج مثل نصفك او ثلثك بخلاف  
ما لو قال يدك او رجلك ولو قال يدك او جسدك فالوقوع **فصل**  
**فصل** التدبير وصيغة تقتضي عتق المملوك بعد وفاة مولاه ومن  
جرى مجرى مكر جعلت له الخدمة وصيغة انت حر بعد وفاتي  
او اذ انت فانت حر او عتيق او عتيق ولو قال انت مبرق **فصل**  
نظر ولو عقبه بقوله فانت حر فانت حر صرح اجماعا ولا يفرق في  
ادوات الشرط بين ان يقول اذ انت او اذ انت او متى انت او اى  
اى وقت مت وكذا الفاظ التدبير مثل فانت حر او فلان و  
يتميزه وهذا والتى به ينقسم الى مطلق كما سبق ومقيد مثل اذ انت  
في سفرى هذا او فى متى هذه او فى مرضى او شهرى او بلى فانت  
حر ولا يقع معلقا بشرط او صفة مثل ان قدم زيدا او اذا اهل  
شوال فانت حر بعد وفاتي وقد يسأل عن الفرق بين هذا وبين  
العتق ولو قال الشرط كان اذا استأفقت فانت حر اخصر قول كل واحد  
مسفها الى نصيبه وصرح التدبير ولو لم يكن ذلك تعلوقا على شرط  
ولو وفى ثلث احدها بنصيبه خاتمة اخضع بالاعتناق **فصل**  
ما لو قصد اعتقه بعد موتها فانه يبطل التدبير **فصل**



الكاتب وهي معاملة مستقلة غير البيع وهي عقد لازم من الطرفين  
سواء كان مطلقا أو مشروطا على الأصح فإنه يجب على العبد السبي  
فيها أيضا ويجب عليه لو استع وبطل بالتعاقل ولا بد من مال الكتابة  
فينتقل وبالاتفاق بالعجز في المشروطة فالإيجاب أن يقول كما  
على الفملا واحلتك فيها شهر على أن تؤدي جميعا عند آخر  
الشرا وفي تخمين مثلا أو فلتن ولا بد من تعيين المعلوم كأي عشرة  
أيام أو خمسة عشرة والقبول قبلت كل ما جرى مجراه من الأفعال  
الدالة على الرضا هذا إذا كانت مطلقة ولو كانت مشروطة افتأ  
الذي ذلك قوله قد تجزى فاسترد في الرق ومهما شرط المولى على  
المكاتب في العقد لم اذ لم يخالف الشرع وهل يجب في كل واحدة  
من الصيغتين إلى قوله فان أدبت فاستحرفه احتمال فان لم تنو  
فلا بد نية اليمين وإنما تنقذ بلفظ الدال على الذات المقدسة  
مع النية مثل والله وبالله وبالله وبها الله وامن الله أيام الله  
وم الله ومن الله والذي نفسي بيده وتوليد القلوب والأبصار  
والأول الذي ليس كمثل شي والذي فلق الحيرة وبر النعمه أو  
باسمائه المختص به مثل الرحمن والقديم والأزلي وباسمائه التي  
ينصرف إطلاقها عليه وإن أطلقت على غيره عجان مثل الرب و

والخالق والرازق ينزط العقد في البيع لابد ونه ولا بد ونه تنقذ بالألق  
إطلاقه اليد كالموجود والحي والسميع والبصير وإن نوى بالخلف  
ولا بد من نية له وعلمه إذا قصد المعاني بخلاف ما إذا قصد كونه ذا  
قدرة أو ذل علم ولو قال وجلا لله وعظمة الله وكبرياء الله و  
لهما الله وأقسم الله وأحلف بالله وأقسمت بالله وحلف بأمران  
وقصد به الله الحق أو المسحق للالهية قولان قصد به ما يجب لله  
على عباده وكذا الاستعقد لو حلف بالطلاق والعاق والخلو  
المشرف كالنبي والأئمة عليهم السلام أو البراءة من الله قدر أو من  
رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام على قول ويجوز ذلك والاستثناء  
بنسبة الله قدر يوقف اليمين مع الاتصال عادة فلا يضر النفس  
والسعال ويحرفها والنطق به فلا أثر لنيته **فصل** النذر التزم  
المكلف المسلم القاصد طاعة مقدرة أو إيا المقدرة بقوله إن  
عافاني الله مثلا فقلته على صدقة أو صوم أو غيرها ما بعد طاعة  
ومثله أن وقفني الله الحج أو أعطاني مالا مثلا أو أعانني على منع  
عن المعصية فقلته على صدقة وهذا البر والطاعة ولو قال إن  
عصيت الله فقلته على صلوة على قصد منع النفس من المعصية



وهو نذر الحاج والغصب ومنه بالوقال ان لم اجمع فله على صلوة  
على قصد الخس على الفعل ويصح النذر بغير شرط على اصح القولين وهو  
المبتزع به ولا بد من التلفظ بالصيغة فلو نذر اها لم تنفذ على  
الاصح نعم يحجب الوفا به ويتزط في المندور ان يكون طاعة  
مقدور بخلاف اليقين فانها تنفذ على المباح اذا سأل على  
فعله وتركه في الدين والدنيا **فصل** والعهد كالنذر في ذلك وصيغته  
عاهدت الله او على عهد لسه انه متى كان كذا فعلى كذا ولو جرده  
عن الشرط مثل على عهد لسه ان افعل كذا جاز ويتزط فيه ما يترط  
في النذر والخلاف في انعقاده بالنية كالنذر والاحد بالشفقة  
قد يكون فعلا بان ياخذ به الشفيع ويدفع الثمن او يرضى المشتري  
بالصبر فيملكه وقد يكون لفظا لقوله اخذته او تملكته او خلعت  
بالشفقة وما اشبه ذلك ويتزط علم الشفيع بالثمن والمنع معا  
ويجب تسليم الثمن اولا فلا يجزى على المشتري الدفع قبله عقد تضمن  
الحريه ان يقول احد المتعاقدين عاقدتك على ان تنصرف في انظر  
وتدفع عني وارفع عنك وتعقل عني واقبل عنك وترتني وارزك  
فيقول قبلت وهو من العقود اللازمة فيلزم فيه ما يلزم فيها

صورة حكم الحاكم الذي لا ينقض ان يقول الحاكم بعد استيفاء  
المقدمات حكمت بكذا او انفذت او امضيت او الزمت  
او ادفعت فخرج اليد مالها واخرج اليه من حقه او يامر به بالبيع  
وعنه ولو قال ثبت عندى او سكت ثبت حقه او انت قد  
قت بالحجة او دعواك ثابتة شرعا لم يعد ذلك حكما والفرق  
بينه وبين الفتوى ان متعلقة لا يكون الأشخاص متعلق  
الفتوى كلى والحكم بالحجر بالشفقة والفلس قسم من الحكم واخذ  
المال في الدين وعنه مقاصدة في موضع الجواز لا يترط فيه اللفظ  
بل يكفي الفعل المعترف بايدل على ارادة ذلك وان اتي بصيغة تدل  
على ذلك كان اولى وكذا التملك العبد للجاني عند اوجها واما  
الاقرار فليس من العقود والايقاعات في شيء لانه ليس باستاء  
واغاها واحبا رجا من من حق لازم للمخير وصا بطه كل لفظ دال  
على الاستغال ذمة المقر نحو قوله على او عندى او في ذمتي  
او قبلي كذا بالعربية وغيرها بشرط علمه بدلول ما تلفظ به و  
لو قال نعم او اجل عقيب قول المعنى عليك كذا فهو اقرار ومثله  
قوله عقيب صدقت او بررت او انا مقر لك به او بدعواك



وكذا لو قال فضيلة اياه او بعثته او وهبته او عبته بخونه  
وكذا لو قال ليس عليك كذا فقال بل لو قال نعم ففي كونه  
اقرارا قل لان اصحهما المساواة بخلاف ما لو قال اتزنا او  
ضارنا وخذاه او عده او علق الاقرار بشرط مثل امل كذا  
ان دخلت حل الدار او اذا طلعت الشمس وان كان التعليق بشي  
الله تعالى الاصح الا ان يصرح بانه قصد التبرك وكذا لو قال  
اذا جازر اسنهر الا ان يفسر بارادة التاجيل ومثله ما لو قال ان  
سند فلان فهو صادق وان سند فاته لا يكون مقرا في شيء  
من ذلك ولو قال له في داري او في ميراثي من ابي كذا فان قال  
عجق واجب او يسبب صحيح وعونه لازم وان اطلق ففي كونه اقرارا  
قلان اصحهما نعم ولو بهم الاقرار في شئيين طوبى بالبيات  
ولو اقر بلفظ مبهم فهو انواع ولو استثنى من المقر به فلا قسم  
واحكام جميع ذلك مذكور في معادته من كتب الاصحاب  
رحمهم الله فليطلب من هناك وليمكن هذا الاثر الرسالة والمحمد  
رب العالمين وصلى الله على محمد وآله واجمعين تمت الرسالة لرفع  
العقود والايقاعات للحق المعلن عن غير الله تعالى قدس سره

المحمدية	رأى عليه	الوجه	البرج
١	١٤	١١	١٢
بالدوم	انار نقيذ	نقيذ	وانار
١٣	١٥	١٢	١٣
نقيذ	البرج	البرج	البرج
١٤	١٦	١٣	١٤
انقيذ	انقيذ	انقيذ	انقيذ
١٥	١٧	١٤	١٥



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي اختار الانبياء والاوصياء حفظه للايمان وجعلهم حجة  
على الاسن والجان واصطفاهم على العالمين في كل وقت وان و  
اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا نص القرآن ونزهم عن السوء  
والشك والسيان حمد الله وسلم عليهم جميعا في جميع الاوقات **اما**  
**بعد** فيقول الفقير الى الله العلي محمد بن الحسن الحار العاملي على الله بلفظه  
الحق هذه رساله في نفق السهو اهل العصية عليه السلام وذكر  
نبذة مما يدل على ذلك من الادلة العقلية والمنصوص النقلية وكلام  
جماعة من الاصحاب في هذا الباب ورد شبهة من جوار السهو عليهم  
في العبادة وتاويل الاحاديث التي تدل على ذلك بظاهرها وذكر بعض  
نظاير مبرها وما يناسب هذا المطلب والذي دعا الى تأليف  
هذه الرسالة التماس بعض الاصل والاشتباه الامر على بعض اخر  
وكون هذه المسئلة من المهمات ولم اجد من تعرض لها بكلام  
ساف واستللاف الامن قل مع قصور ما وجدته عن

البيان كما ينبغي واجوز ان تنول الشبه بهذه الرسالة بالحكمة  
وتضع الحق عند كل من له بصيرة ورؤية وهي مرتبة على اثني عشر فصلا  
تركا بالعدد الشريف **الاول** في ذكر جملة من عيارت علمنا  
المصريين بنفي السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام في العبادة  
وبغيرها الثاني في ذكر جملة من جواز السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والائمة في العبادة **الثالث** في بيان ما يدل على نفق السهو عن النبي والائمة عليهم السلام  
مطلقا من الايات القرآنية الرابع في بيان ما يدل على ذلك من الاحاد  
المعتمدة الخامس في بيان ما يدل على ذلك من الوجوه العقلية **السادس**  
في بيان بعض المفاسد المترتبة على تجويز السهو عن المعصوم **السابع**  
في ذكر شبهة من جواز السهو عليه الثامن في ذكر ضعفها التاسع في  
بيان اصطرارها وبطلانها العاشر في بيان تاويل احاديث السهو  
الحادي عشر في الجواب عن استدلال ابن بابويه في التفصيل الثاني  
عشر في ذكر بعض النظائر والاشباه لاحاديث السهو التي لا يجوز  
حملها على ظاهرها **الفصل الاول** في ذكر جملة من عيارت  
علمنا وفقهانا المصريين بنفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام



في العبادة وغيرها اقول قد صرحوا بذلك في اكثر كتبهم في الفروع  
 وصرحوا بجميع كتب الاصول بنفي السهو عنهم عليهم السلام على  
 وجه العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها واوردوا  
 ادلة كثيرة شاملة للعبادة ولا يحضر في جميع تلك الكتب فانما ذكر  
 ما يمكن ايراد من ذلك قال الشيخ الاجل رئيس الطائفة  
 ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس سره في التهذيب بعد ما  
 روى حديثا ان رسول الله صلى الله عليه واله ما يجد عجباً  
 السهو قط ولا يجد لها فقيه قال محمد بن الحسن الذي افتى به ما  
 تضمنه هذا الخبر وانما الاخبار التي قد سناه من ان النبي صلى الله  
 عليه واله ما فيها فحيد فانها موافقة العامة وانما تذكرناها لان  
 ما تضمنته من الاحكام معمول به على ما بيناه انتهى وقال في موضع  
 اخر بعد ما اورد حديثين بعنوان المناقاة يتضمنان قصة  
 وى الثمالين ما هذا القصة على ان في الحديثين ما يمنع من التعلق  
 بهما وهو حديث ذى الثمالين وسهوا النبي صلى الله عليه واله وهذا  
 مما منع العقول منه انتهى وقال في كتاب الاستبصار في باب  
 السهو في صلوة المغرب بعد ما اورد حديثين بعنوان المناقاة

وجمع بينهما وبين الاحاديث السابقة ثم قال مع ان في الحديثين  
 ما يمنع من التعلق بهما وهو حديث ذى الثمالين وسهوا النبي  
 صلى الله عليه واله وذلك مما يمنع منه الادلة القاطعة في ان لا  
 يجوز عليه السهو والغلط صلى الله عليه واله وقال في الاستبصار  
 ايضا بعد ذكر حديث في باب من صلى على غير وصو بمصونة ان  
 عليا عليه السلام يصلي يقوم على غير طهر ثم نادى مناديا ان امير المؤمنين  
 صلى لكم على غير طهر فاعيدوا قال هذا خبر شاذ مخالف للاجماع  
 وما هذا حكمه لا يعمل عليه وقد يضمن ايضا من الفساد وما يقدح  
 صحته وهو ان امير المؤمنين عليه السلام بالناس على غير طهر  
 وقد استنا من ذلك دلالة عصمة عليه السلام انتهى وقال في التهذيب  
 ايضا مثل ذلك عند ذكر حديث وقال الشيخ المعين قدس سره  
 في رسالة منسوبة اليه في الرد على من ذهب على تحوير السهو على الله  
 والائمة عليهم السلام في العبادة وريما ص نسبت الرسالة الى  
 السيد المرتضى والاول ارجح قال فيها ما هذا القصة قد وقفنا بها  
 الاخ على ما كتب به في معنى ما وجدته لبعض متأخريك فيما  
 يضاف الى النبي صلى الله عليه واله من السهو في الصلوة والنوم



عنها حتى خرج وقتها ثم نقل مصموني عبارة الصدوق الانسة  
وسالت امرت الله ان اثبت لك ما عندي فيها حكيمته والحق  
ابن عن الحق في معناه وانا جئتك الى ذلك والوقوف للصواب  
اعلم ان الذي حكيت عنه قد تكلف ما ليس من شأنه فابدى  
عن نقصه في العلم فنجزه ولو كان ممن وفق لرسده لما تعرض  
لما لا يحسنه ولا هو من صناعته ولا يهتدى الى معرفته لكن الهوى  
مراد صاحبته بقول الله من سلب التوفيق وسناله العصمة  
من الضلال وشتمه في سلوك نهج الحق الحديث الذي مدونة  
الناصبية والمقلد من الشيعة ان النبي صلى الله عليه واله رسما في  
صلوته فسلم في ركعتين ناسيا فلما ابنه على غلظته فما صنع ايضا  
اليها ركعتين ثم سجد سجدة في السهو من اجبار الاحاد التي لا يشرها  
ولا يوجب عملا ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعقد في عمله بهادون  
البقين وقد روى الله تعز عن العمل بالظن في الدين وحذر من  
القول فيه بغير علم بقين فقال وان تقولوا على الله لا نقول  
وقال الامن ثمند بالحق وهم يعلمون وقال ولا تقف ما ليس  
لك به علم وقال وما يتبع اكثرهم الا ظن ان الظن لا يغني من

الحق شيئا وقال ان من يتبعون ان الظن وانهم لا يعرفون  
ذلك في القرآن كثير واذا كان جرسهوه من اجبار الاحاد التي  
من عمل عليها كان عاملا بالظن حرم الاعتقاد بصحة ولم  
يجز القطع به ووجب العذر والعذر الى ما تقتضيه البقائ  
كله عليه السلام وعصمته وحراسته من الخطا في عمله والتوفيق له  
فيها مال وعمل من شرعية وفي هذه القدر كفاية في ابطال  
حكم من حكم على النبي صلى الله عليه واله مبهور في صلوة اثرى و  
ياتي باقي نقل الرسالة المذكورة استأنس وقال الحق في  
مختصر النافع وفي رواية الخليلي عن عبد الله عليه السلام انه  
سمعه يقول فيها حتى سجد في السهو بسبب الله وبالله  
الله على محمد وال محمد وسمعه مرة اخرى يقول بسبب الله وبالله  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والحق رفع منسوب  
الامامة عن السهو في العبادة انتهى ورفع منسوب النبوة  
يلزمه بطريق الاولوية ولا ريب انه مراده كما لا يخفى ان الله  
عليه السلام امام كما وقع التصريح به في القرآن والحديث  
ويمكن ان يكون مراده ان معنى قول الخليلي سمعته يقول في سجدة



السهو كذا انه سمعه يقول ذلك فيها على وجه الفتوى والتعليم  
لا انه بينها وسجد فقوله في سجد في السهو كذا اي هذا  
دعائها وذكرها من غير ان يكون سجدها قالوا عليه السلام في  
القتل ستة من الابل وقال العلامة قد سر في التذكرة ما  
هذا الفظة وخبر زيد بن ابي عمير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه  
والصلاة والسلام لا يجوز عليه السهو مع ان جماعة من اصحاب الحديث  
طعنوا فيه لان رواية ابو هريرة وكان اسلامه بعد موت  
ذي الريد بن بسير فان ذي الريد بن قتل يوم بدى وذلك بعد  
الهجرة بسنتين واسلم ابو هريرة بعد الهجرة بسبع سنين قال  
المحققون به ان المقتول يوم بدر هو ذو النمالين واسم عبد الله  
بن عمرو بن فضالة الخزاعي وذو الريد بن عاصم بن عبد النبي صلى الله عليه  
عليه واله ومات في ايام معاوية وقبره بذي خشب واسم الخزاعي  
الاسد عمر بن الحصين روى هذا الحديث فقال فيه فقام  
لنزال وقال اقصررت الصلوة واجيب بان الاوزاعي قال  
فقام ذو النمالين فقال اقصررت الصلوة وصل ذو النمالين  
قتل يوم بدر لم لا محال ومن طريق الخاصة ان ذي الريد بن كان

يقال ذو النمالين عن الصادق عليه السلام انه سئل كلام العلامة وقال  
في رسالة السعدية اختلف المسلمون فذهبت طائفة الى  
ان النبي لا يجوز عليه السلام عليه الخطا والسهو وذهبت طائفة  
الى جواز ذلك حتى قالوا ان النبي صلى الله عليه واله كان يخطئ  
الصبح فقرأ مع النجم والنجم اذا هوى الى ان وصل الى قوله اذ انتم  
اللات والعزى ومائة الف الله الاخرى قرأ تلك الخرائق العجا  
مها الشقاعة ترجى ثم استدرك ذلك وهذا في الحقيقة  
كفر وان عليه السلام صلى يومنا العصر ركعتين وسلم ثم ذكر  
حديث ذو النمالين ثم قال العلامة في هذا المذهب في غاية  
الرواية والمخالفة الاولى فانه لو جاز عليه السهو والخطا لجاز ذلك  
في جميع احواله وافعاله فلم يبق وفوق باخباراته عن الله  
ولا بالشرائع ولا ديانا لخوان ان تنريد فيها وينقص سهوا  
فيمنعني فائدة العبث ومن المعلوم بالضرورة ان وصف  
النبي عليه السلام بالعصمة اكل واحسن من وصفه بضد  
فيجب المصير اليه لما فيه من رفع الضرر المفسوق به المعلوم  
انه سئل كلام العلامة وهو صريح في منافية السهو في العبادة



العصمة ونقل المقداد في شرح نهج المسترشد من عن أصحابنا وجوب  
عصمة النبي والامام عن السهو في كل من الاقسام الاربعه بتبليغ  
تبليغ الشرع والاعتقاد الذيني والفعل الذيني والديني و  
استدل على ذلك بادلته ذكرها وقال نخنا الشهيد بها الذين  
في جواب مسائل المدنيات عصمة الانبياء والائمة من السهو <sup>السيان</sup>  
مما انفق عليه اجماعا وحين وجب التخصيص المعلوم والتبعية  
قارح في الاجماع وايضا نسبة السهو اليه في هذه المسئلة اولي  
من نسبتها الى الانبياء والصدوق يكون سهوه من تسه  
ان سبب كلوه كسليط النوم عليه واقع منه ثم لمصلحة دينه  
او دينويه فان احواله مع محلة بالاعراض وليس ذلك من  
الشیطان اذ لا قدرة له على كسليط النوم عليه ومراده يكون  
سهوا من الشيطان ان شبه الوهنا وس الشيطان به  
لحق اطرافه لهبة واقعة بفعله قال والرواية المنقضة للقول  
عليه السلام من الصلوة صحيحة السند قد يلحقها الاصحاح  
بالقول حتى قال الشهيد في الذكر انه لم نجد لها راد فقول  
من عند الصدوق من الاصحاح لها شاهد صدق بانهم لا

ذلك سهوا والعرف يد لعليه انتهى وقال الشهيد في الذكر بعد  
ذكر خبر ذي الديدن وهو متروك بين الامامية لقيام الدليل  
العقلي على عصمة النبي عليه السلام عن السهو ولم يصر الى ذلك غير ابن  
بابويه ونقل عن نخبة محمد بن الحسن الوليد انه مال اول درجة نقل  
بقي السهو عن النبي وهذا بالامراض عنه حقيقة لان الاخبار معدلة  
بمنها من جع الى قصة العقل ووضوح النقل لوجب تأويله على  
ان اجماع الامامية في الاعصار السابقة على هذين التخصيصين و  
اللاحقة لهما على في السهو عن النبي والائمة عليهم السلام انتهى و  
قال المحقق الطوسي في البحر يرد وعبد النبي العصمة الى ان قال و  
الذكا والعفنة وقوة الوري وعدم السهو وكل ما ينفرد عنه النبي  
وقال العلامة الحلي في شرحه عن هذه العبارة بلا يبلغ منها وقال  
المفيد في شرح اعتقادات ابن بابويه كلاما طويلا بليغا في ان  
القول بنفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام ليس من العلوب  
القول يجوز ان من التخصيص في الاعتقادات وقال العلامة  
في المنها في مسئلة التكبير في سجدة السهو بعد ما رد في حديثنا  
في سهو النبي صلى الله عليه واله والمجواب عن هذا الحديث عندنا باطل



لاستحالة السهو على النبي صلى الله عليه واله وقال في مسئلة اخرى قال  
 الشيخ في قوله ماله باطلا لاستحالة السهو على النبي صلى الله عليه واله  
 في المختلف بعد ما ذكر حديث السهو يشتمل على ما هو مترون با  
 الاجماع وهو سهو النبي صلى الله عليه واله ثم قال واما استحالة على  
 السهو فانه يحمل على الترتيب لتعريف العباد احكام السهو بما علم  
 ان الصحابة كانوا يصيرون الى اقواله اذا اقتربت بافعالها غالبا  
 ولهذا شك الى ام سلمة ذلك فاراد تعويضهم احكام الصلوة با  
 القول في الفعل ويكون قد صلى بهم ركعتين واجبتين غير الرباعية  
 لهذا القائل على ان ابن بابويه قال قوله لا ضعيفا لا يصار اليه  
 ثم ذكر عبارته الاية ثم قال هذا اخر كلام ابن بابويه وهو خارج  
 عن سنن الصواب والحق دفع منسوب النبي صلى الله عليه واله  
 عن السهو وقد بيناه في كتبنا الكلامية اذ هو الموضوع المنقصر  
 به انتهى وقد صرح علمائنا في كتب الاصول بما يقتضيه السهو  
 اما في كتب اصول الدين ففي مقام اثبات العصمة وفي الخطا و  
 السهو والسيان عن النبي والامام بقول مطلق قبل النبوة و  
 الامة وبعدوا عن ان يكون في العبادة او غيرها و

الاستدلال على ذلك على ذلك بادلة واضحة في قول العبد  
 كما ياتي ان شاء الله واما في كتب اصول الفقه فحيث يذكر  
 ان الله السنة التي يجب اتباعها والعمل بها والتقويل  
 عليها هي قول النبي والامام او فعلهما او تقريرهما ثم  
 يبيئون عن الفعل ويقسمونه الى اقسام ويحصرونه في  
 شقوق حاصلة الوجوب والندب والاباحة والائيد  
 الكراهة فضلا عن التحريم او السهو ثم يحكون بان فعله  
 عليه السلام دل على الجواز صريحا وعلى الاستحباب والوجوب  
 القرينة الدالة على وجهه وان تركه عليه السلام دل على  
 منى الوجوب صريحا وعلى الكراهة والتحريم مع القرينة وكل  
 ذلك يقتضي ان يكون فعله عليه السلام حجة عندهم مطلقا  
 وان دفع من التبليغ لوجوب اتباعه والاقتداء به بعض  
 القران وغيره من الادلة وبالجمله فعبادته عليه السلام  
 تبليغ قطعا وتبليغ عبادة ضلل الفرق بينهما كما ياتي  
 نقله الا ترى الى قوله عليه السلام كما توردون صلواتكم على  
 اصلي وخذوا عن مناسككم الى غير ذلك وهذه الامارة



كافية عن نقل عبارات الاصحاب في كتب الاصولين فارجع اليها  
فانما دلالة على ما قلناه والله الموفق **الفصل الثاني**  
في ذكر عبارة من جواز السهو عن النبي والامام في العبادات خاصة  
وهو ابن بابويه وحده كما وقع التصريح به سابقا وان شبه  
الى بعض مشايخه كما ياتي فانه لم يوجد لمن نسب اليه تصريح  
به غير نقل ابن بابويه عنه وهو محقق للسهو والغلط والاشباه  
قال ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه وروى  
الحسن بن محبوب عن الرباعي عن سعيد الانرج قال سمعت ابا عبد الله  
عليه السلام يقول ان الله تبارك وتعالى اقام رسوله صلى الله عليه  
واله وسلم صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم قام فيه افضل الركعتين  
اللتين قبل الفجر واسماها في صلوة فسلم في الركعتين ثم وصف  
ما قاله ذو الشمالين وانما فعل ذلك به رحمة لهذه الامة لئلا  
يعتبر الرجل المسلم اذا هو نام عن صلوة او سها فيها يقال  
قد اصاب ذلك رسول الله صلى الله عليه واله ويقولون لو  
جاز ان يسها عليه السلام في الصلوة لجاز ان يسها في التبليغ لان  
الصلوة عليه فرضية كما ان التبليغ فرضية وهذا لا يلزم

لان جميع الاحوال المشتركة يقع على النبي صلى الله عليه واله فيها ما يقع على  
غيره وهو سقيد بالصلوة كغيره ممن ليس بشئ وليس كل من  
سواه بنى فالحال التي احقق بها هي النبوة والتبليغ من  
شرائطها ولا يجوز ان يقع عليه في التبليغ ما يقع في الصلوة لانهما  
عبادة مخصوصة والصلوة عبادة مشتركة وبها تنبت امتا  
العبدية وبانبات النعم لم من حد من رتبة عز وجل من غير ارادة  
له وقصد منه اليه نفى الربوبية عنه لان الذي لا يخلق منه  
ولا يوفى هو الله الحي القيوم وليس رسوله صلى الله عليه واله  
لهو نالان رسوه من الله عز وجل انما اسماها ليعلم انه نزل خلق  
فلا يتخذ معبودا وله ولعلم الناس بهوه حكم السهو بنى رسوا  
وسهونا من الشيطان وليس للشيطان على النبي والائمة عليهم السلام  
سلطان انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون  
وعلى من تبعهم من القوادين ويقول الدافعون لسهو النبي صلى  
الله عليه واله وسلم في الفحاشية من قال له والذين وانه لا اصل للقول  
والالحذر وكذبوا لان الرجل معروف وهو ابو محمد وغيره  
عبد عمر والمعرف بن عبد الله بن فهد نقل عنه الحافظ والموافق



وقد اخرجت عنه اخبار في كتاب وصف القاسطين بصفيين  
 وكان نجلنا محمد بن الحسن بن الوليد يقول وله حجة في الغلو  
 نفى السهو عن النبي صلى الله عليه واله فلو جاز ان ترد الاخبار  
 الواردة في هذا المعنى لجاز ان ترد جميع الاخبار وفي ردّها  
 ابطال الدين والشرع وان احتسب الاجر في تاليف كتاب منفردة  
 في انساب هو النبي صلى الله عليه واله على منكره انما الله قم انشئ  
 كلام ابن بابويه وهو كما ترى ضعيف جدا لما ياتي بيانه ان  
 شاء الله وقد نقلنا الشيخ المفيد في اول رسالته ثم ذكر بعده  
 الكلام الذي نقلناه سابقا واعلم ان الطبري في جميع البيئات  
 عند قوله قم واذا رايت الذين يخصوصون في ايماننا الى قوله  
 واما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى نقل عن الحسن  
 انه قال في هذه الآية **دلالة** على بطلان قول الامامية في النسيان  
 لاجتماع على الانبياء قال الطبري وهذا غير صحيح لان الامامية  
 لا يجوزون السهو عليهم ان ينسوه او سهوا عنه ما لم يؤد ذلك  
 الى اخلال بالعقل انتهى واقول نقل النجاشي عن الامامية صحيح كما  
 عرفت ولم يقتر قول من سندهم واعترض الطبري عليه حجة

ان الامامية غير مجمعين على ذلك بل يجوز بعضهم السهو والنسيان  
 فيجب حمل قوله جوز واعلم ان المعنى جوز بعضهم والا كان  
 العلامة غير صحيح كما لا يخفى ثم انه لم يصح الطبري بجواز ذلك  
 في هذا الكلام كما ترى مع انه محتمل لكون الخطاب عاما كما في  
 ولوترى اذ وقفوا على الخطا للنبي والمراد غيره كما في قوله تعد  
 اشركت لي بطن عمك وعمل كون النسيان بمعنى التزلزل والنسيان  
 بابويه ايضا لا بد من تاويله للآية كما ياتي ان شاء الله  
**الفصل الثالث** في ذكر جملة ما يدل على نفى السهو والنسيان  
 النسيان عن النبي والائمة عليهم السلام بطريق الخصوص والعموم <sup>الاطلاق</sup>  
 النسيان عن المعبادة وغيرهما من الامارات العارسة وحجية على  
 العصمة وغيرها مستلحق به معلومة وذلك يمكن من آيات  
 كثيرة بعضها دال مقدّمات اخرى فائبة او روايات اخرى معتدّة  
 ولتقتصر من ذلك على اثنا عشر آية **الاولى** قوله تعالى ان  
 الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسمران على العالمين  
 قال رئيس المفسرين ابو علي الفضل بن الحسن الطبري فكأنه  
 في كتاب مجمع البيان الاصطفا والاحتباء والاختيار بطاير



وهو افعال الصفوة وهذا من حسن البيان الذي غفل به المعلوم  
بالمرئى وذلك ان الصافي هو الخالص من شوائب الكدر فيما  
يشاهد فنزل الله حلوله من قول القوم من الفساد وظاهرا و  
باطنا بخبر الصافي من شوائب الادناس الى ان قال وال  
عمران قيل هم الى ابراهيم وفي قراءة اهل البيت عليهم السلام وال  
محمد وايضا قالوا من ابراهيم الى محمد ويحجب ان يكون فيهم  
معظمين معصومين منزهيين عن القبائح والنقص لان  
الله لا يختار الا من يكون كذلك ويكونوا طاهرة مثل باهية  
والطهارة والعصمة وفي الاية دلالة على تفضيل الانبياء على  
الملائكة لان العالمين نعم الملائكة وغيرهم من المخلوقات  
ولله سميع لما تقول له الله عز وجل يعلم بما يضمرونه فلذلك فضله  
على غيرهم لما في معلومته من استقصا صم في افعالهم و  
اقوالهم انتهى اقول وجوه الاستدلال بالايد من وجوه  
احدها دلالتها على العصمة التي يلزمها في جوارب اتباعهم في  
اقوالهم وافعالهم وثانيها استلزامها الاستحالة للخطا عليهم  
مطلقا وثالثها دلالتها على طهارة طاهرهم وباطلهم كما ذكر

وصفا لهم لهم عن جميع شوائب الكدر فلا يتطرق اليهم سوء  
ولا سيان لعدم سببه وسوجبه وراعيها ان الاستقامة في الا  
والافعال اذ صلى ركعتين على مولاهم وسلم وتكلم وترك  
ركعتين واجبتين وابن هذا من الاستقامة **الثانية** قوله  
تعد ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ذلك على وجه  
متابعة عليه لم في افعاله وامره واقواله فلو كان عليه سوء  
لوجب متابعته فيه وهو باطل قطعا واقله انه يلزم جواز  
المتابعة ومطلبا له ايضا واضع على انه لو كان سهوا لا  
كل فعله من افعاله واقواله ذلك فلا يكون حجة اصلا وهو  
ظاهر الفساد اتفاقا وخلاف مدلول الاية قطعا ومنا  
لوجوب العصمة في النبي والامام **الثالثة** قوله تعالى لقد كان  
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم  
الآخر وذكر الله كثيرا استدلالا على وجوب الاقتداء  
بالنبي عليه السلام ومطلبنا حاصل وان لم تثبت تلك المقدمات  
لظهر حتمها في حسن الاقتداء به وترجيحه ولو احتل فاعلم  
لما جاز الاقتداء به عموما بل مطلقا ولا كان فعله حجة على الجوار



ولا ترك حجة على نفي الوجوب مع ان فعله كل نوع من التسليم فان  
عبادة لا يتبين منها ما هو تسليم عن غيره بل ينفي الجزم بان  
جميعها تسليم ولا ما علم ودام التكليف **الثامنة** قوله ان الله  
الله لينه عنكم الرحمن اهل البيت ويعلمكم تطهير وهي دلالة  
على عصمتهم بالوجه المقررة في الاصول والتفاسير والروايات  
الكثيرة من العامة والخاصة باختصاصها باهلها و  
شماعة للتطهير من كل عيب ونقص وكذب وخطا وغلو  
ومنافاة لحديث ذوالنمادين كما ياتي بيانه ان شاء الله **الاربع**  
قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وحى ذلك  
ان الرسول عليه السلام لا ينطق الا عن وحى فيستحيل ان يسلم في  
الصلاة في غير محلة ثم يتكلم قبل تمام صلواته ثم يعزب ذوالنمادين  
وهو صادق على قولكم في عترة جطانه وكل ذلك يناقض مدلول  
الآية **الخامسة** قوله تعالى ما اياكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
فانهوا ذلك على وجوب التسليم والانقياد لقوله واحواله  
على وجه العموم والافلاق ولو جاز السهو لا يحتمل كل فعل  
وقول ذلك ومنافاته لدلول الآية واضح ومنافاته حديث

ذوالنمادين له اوضح **سادس** قوله تعالى وتعدوا اذن واعيه  
روى الطبرسي وغيره من طرق العامة والخاصة انها نزلت  
في امير المؤمنين عليه السلام وان قال ما سمعت شيئا من رسول الله  
صلى الله عليه واله فمسيته وهذا عام مطلق في التسليم وغيره  
فيستحيل النسيان على النبي عليه السلام لطريق الاولي مع وجوه  
السابقة والآية **السادسة** قوله سقرتك فلا تنسى وهي عامة  
فان المعقول لا يتعين تقديره بالقراءة ولا قاتل بالقرابين  
ما قبل نزول الآية وقبل القراءة وما بعدها فالعارض خارق  
للاجماع **الثامنة** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
سلموا تسليمنا روى في عدة احاديث ان المراد التسليم عليه السلام  
والانقياد لقوله واحواله ونحوه ودلالة ذلك على المراد  
ظاهرة تمامه ودلالة التسليم من القرآن والحديث كثيرة و  
لوجاز السهو لدنا في وجوب التسليم **الثانية** قوله تعالى ورحمى  
وسعت كل شئ فمنا كتبها للذين يتقون ويؤتوا الزكاة  
والذين هم باياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول الذين  
الاتى الاية ودلالته ظاهرة مما مر **العاشرة** قوله نعم فامسوا



باسم رسول الله النبي الذي يؤمن بالله وكلماته واسمعه  
 لكم تهتدون ودلائلها وضع ما تقدم **المراد** قوله تعالى  
 فويل للمصلين الذين هم ساهون ولو كان الرسول عليه السلام  
 سهيا في صلوة دخل في هذا التهديد والذم وهو محال وإنما  
 مثل قوله نعم ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما  
 فقد نقل الطبرسي عن ابن عباس أن معناه فترك وروى الكليني  
 هذا المعنى في حديث طويل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما  
 هو فترك لذلك في باب فيه نكت ونسق من الترتيل في الولاية  
 وفي غيره من المواضع أيضا فتأويله عليه السلام للسياق هنا  
 بالترك مع أنه لا يتعلق بالتبليغ والعلامة قلناه ومنها وخبرنا  
 السياق على المعصوم مضافا إلى ما مضى ويأتي مع عدم ما يدل  
 على الإنبات صريحا ومنه قوله نعم حكاية عن موسى عليه السلام  
 لا تخافوني عما نسيت وقوله تعالى حكاية عن فناء فاني  
 نسيت الخوف وما أسأله إلا الشيطان فقد روى المغيرة  
 والمحدثون أن المراد في الآيتين بالسياق الترك وهو دل  
 على ما قلناه ولا شك أن أحد معاينة التعويذة فيجب الحمل عليه

هنا لما مضى وباقى والعجب ممن يتناول جميع الآيات والآيات  
 المناهضة بظاهرها للعصمة ثم يتوقف في مثل هذا مع وضوح  
 وظهوره وقريضا ويلجأ إلى الآية الأخيرة فلا بد من تأويلها  
 على قول ابن بابويه أيضا أما بان يقول فناء غير معصوم  
 أما بان يقول المراد بالزمانى بتركه عما الاشتغال **بما مضى**  
 بجاهدة الشيطان وإن كان التأويل لازما لابن بابويه  
 أيضا لأنه لا يجوز عليهم السهو والسيان الحاصلين من النسيان  
 بل يقول أن سهوا من الله كما قرأ **الفصل الرابع** في ذكر ما يدل  
 على نفي السهو والسك والسيان عن أهل الله العصمة عليهم السلام  
 من الأحاديث المعبرة المنقولة من الكتب المعتمدة وذلك  
 أيضا كثير ولا يحضر في جميع تلك الأحاديث وإنما أذكر ما يترتب  
 منها والله الموفق **الحديث الأول** ما رواه الشيخ الجليل رئيس  
 المحدثين محمد بن علي بن بابويه في آخر كتاب من لا يحضره الفقيه  
 الذي لم يرد فيه إلا ما يفيقه به وحكم بصحته ويعتقد أنه حجة  
 بينه وبين ربه وكل ما فيه مستخرج من أصول معتد بها  
 المعول واليه المرجع قد روى فيه عن محمد بن إبراهيم بن اسحق



الطالقاني عن احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي قال حدثنا  
 علي بن الحسين بن فضال عن ابيه عن ابي الحسن علي بن موسى  
 الرضا عليه السلام قال للامام علامات يكون اعلم الناس واحكم  
 الناس واتق الناس واحكم الناس واعبد الناس ويكون  
 مطهر ويرى من خلقه كما يرى من بين يديه ولا يحتمل وتسام  
 عينه ولا ينام قلبه ويكون عذفا ولا يرى له بول ولا غائط  
 لان الله وكل الارض ما يتلغ ما يخرج منه الحديث ووجه  
 دلالة على العقصود هنا ظاهر وحال النبي محمداً يكون  
 اعظم من الامام ورواه ايضا في كتاب عيون الاخبار في باب  
 ما جاء عن الرضا عليه السلام علامات الامام **الشاف** ما رواه  
 الشيخ الاجل نفقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني في كتاب  
 العقل والجهل عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن  
 علي بن محمد بن عثمان سماعة بن مهران قال كنت عند ابي عبد الله  
 عليه السلام وعنده جماعة من مواليه فقال اعرفوا العقل  
 وجنوده والجهل وجنوده تهتدوا قال سماعة فقلت  
 جعلت فداك لا اعرف الا ما علمتنا فقال ابو عبد الله عليه السلام

ان الله خلق العقل والى ان قال ثم جعل للعقل خمسة وسبعين  
 جندا فقال الجبل يارب هذا خلق منكلي فاعطني من الجنود  
 مثل ما اعطيتك فقال نعم فاعطاه خمسة وسبعين جندا  
 فكان مما اعطى الله العقل من الخمسة والسبعين الجنود الخير  
 وجعل جنده الشرا الى ان قال والعلم وصده الجبل والتسليم  
 صده الشك والتذكر وصده السهو والحفظ وصده  
 السيان وذكر باقي جنود العقل والجهل ثم قال فلا يجمع هذه  
 الخصال كلها من اجناد العقل الا في بني اوصى بني اويون  
 قد اجمعت الله قلبه للايمان واما سائر ذلك من مواليه  
 فان احدهم لا يخلو امن ان يكون فيه بعض هذه الجنود حتى  
 يستكمل ويبقى من جنود الجهل فعند ذلك يكون في الدرجة  
 الاولى العليا مع الانبياء والاصفياء الحديث اقول هذا  
 كما ترى جريح في ان الانبياء والاصفياء جميع جنود  
 العقل التي من جملة العلم والتسليم والتذكر والحفظ والى  
 حالصون من هون عن جميع جنود الجهل التي من جملة الجهل  
 والشك والسيان وهو واضع الدلالة على ما قلناه **الث**



ما رواه الكليني ايضا في باب اختلاف الحديث عن علي بن  
ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر  
اليماني عن ابيه عن ابي عباس عن سليمان بن قيس الهذلي عن  
امير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل يذكر في اخره حاله مع  
انتهى صلى الله عليه واله وانه علم جميع علومه قال وروى الله  
ان يوطئني علمها وفهمها وحفظها فيهما نسيت اية من كتاب  
الله ولا علم الا على وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا وما  
ترك شيئا علم الله من حلال ولا حرام ولا امر ولا نهى كانا يكون  
والكتاب منزل على احد قبله من طاعة او معصية لا علمية  
وحفظته فلم اسق حرفا واحدا ثم وضع يد علي صدرى ودعا  
الله ان يملأ قلبي علما وفهما وحكما ونورا فقلت يا ابي انت  
وامي يا ابي الله منذ دعوت الله لي بما دعوت لم اسق شيئا  
لم يفتني شيئا لم اكبر افسخوف على النسيان فيما بعد فقال  
لاست الخوف عليك النسيان والجهل اقول معلوم ان حال  
البنين اعظم من حال الامام وظاهروا كثيرا من الاشياء المذكورة  
ليست من قسم التبليغ وانه يحتمل سبانه لشيء منها فيل

وعلم ان النبي لتحميل ان ينسب عد رسلوته وحكيم ما ت  
الشتين اربع مع علمه بالكنى ما كان وما يكون ان لم يكن  
كله واخر الحديث مطلق عام في التبليغ وغيره **الرابع** ما  
رواه الشيخ رئيس الطائفة في التهذيب باسناده عن  
عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له هل يجد  
رسول الله صلى الله عليه واله في السهو قال لا ولا يجد  
فيه قال الشيخ الذي افنى به ما تضمنه هذا الحديث واما  
الاخبار التي قد منها ما من ان النبي صلى الله عليه واله سها  
فيجد فانها موافقة العامة اشئ وهو دال على عمل **الفرع**  
بخصوصه مرجع في معارضة حديث ذي النمايين ورواه غير  
عقل للتقييد مع احتمال حديث ذي النمايين ان يكون ورد عن  
الصادق عليه السلام على طريق التقييد في الرواية كما ياتي تحقيقه  
استانته تعالى **الخامس** الحديث المشهور المستفيض بين العامة  
والخاصة عن رسول الله صلى الله عليه واله قال صلى الله  
عليه واله في رواية اخرى وجعل الله فينا امر بالاعتدال به في طوبى  
ومتابعة فيها غير بعيد مصلوة خاصة فلو كان احتمال



السهو والغلط والخطا والسيان جازين عليه كاجاز الاقتداء به  
في شيء منها وجاز على صلوة منها ان تكون سهوا الاصلوة  
واحدة وهي التي يقصد التبليغ مع اشتباهها واحتمال  
كل واحدة من الصلوة لهما ويلزم على تقدير تقرير السهو  
امكان العلم بنسخها او في امتناع نسخها مع ان النسخ جاز  
انفاقا بخلاف السهو على انه لم يبين صلوة واحدة للتبليغ  
**السادس** الحديث المشهور ايضا بين الخاصة والعامة من قوله  
عليه السلام خذ واعني مناسككم ووجه ذلك انه كما تقدم واعلم ان  
لم اجده هذين للبصريين في كتب حديث الاماميه وانما وجدتهما  
في كتب الاستدلال ويمكن كون اصلهما من روايات العامة  
لكن يصفون بها يوجب في عموم الروايات السابقة والآخرة  
**السابع** ما رواه الكليني في اول كتاب الحج عن علي بن  
ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن ابراهيم عن يوسف بن يعقوب  
عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث انه قال لهشام بن الحكم  
الاخبرني كيف صنعت بعمره وبن عميد وكيف سالتك فذكر  
حديثه معه يقول في اخره هشام فقلت له ان اسلم بترك

جوازك حتى جعل لها اماما يتقن به ما شئت فيه ويترك هذا الخلق  
كلهم في غيرتهم وشكهم واختلافهم لا يقيم لهم اماما يروون اليه  
شكهم وحيثهم قال فسكت ولم يقل شيئا قال ففعل ابو عبد الله  
عليه السلام وقلا من علمك هذا قال هشام هذا شيء اخفته  
منك والفتنة قال هذا والله مكتوب في صحيف ابراهيم موسى  
اقول هذا اول الاحتمياج الى النبي والا امام هو وان الله الشك  
فلوجاز الشك عليها لا احتياج الى الرعية كما احتاج الرسول الى  
ذي النملين على قوتكم فنسفي الغايمة المذكورة **الثامن** ما  
رواه ايضا في باب نامرجاع في فضل الامام وصفاته عن  
ابي محمد القاسم بن العلاء رفعه عن عبد العزيز بن مسلم عن  
الرضا عليه السلام في حديث طويل يقول فيه الامام عالم لا  
يجعل راع لا ينكل الى ان قال الامام واحد دهره لا بد منه  
عالم ولا يوجد منه بدل ولا نظير ان الانبياء والائمة قفهم  
الله وقوتهم من خزون علمه وحكمه لا يوتيه غيره فيكون  
علمهم فوق علم اهل زمانهم ثم قال ان العبد اذا اجتاده الله  
لا مور عباده شرح صدره لذلك واودع قلبه ينابيع الحكمة



والله العلم الهام فلم يعبده بجواب ولا يجبر فيه عن الصواب  
فهو معصوم مؤيد فوق سد قد آمن من الخطأ والزلل  
العشار يخففه الله بذلك ليكون حجة على عباده للحديث  
أقول هذه الموصوف بعد الصفات وغيرها هو أعظم منها  
تضمنها الحديث المذكور وغيره كيف يتصورنا زعيم من فعل  
نفسه في الحال وكيف يحتاج إلى علم غيره وكيف يعنى بالجواب  
عن الصواب ويقع في الخطأ والزلل والفتار كما تضمنه  
حديث ذو الشالين على قول من حمله على طاهرة **الثالث** ما  
رواه الصدوق وفي كتاب العطل في العلة التي من أجلها  
صارت الإمامة من ولد الحسين ورواه الحسن عليه السلام عن  
أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين  
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر النخعي عن  
الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله كتب ما ألقى عليك قال يا بني الله وتخاف على  
النسيان فقال استأخاف عليك النسيان وقد دعوت  
الله لك أن يحفظك ولا ينسبك ولكن أكتب لك ذلك للحفظ

قال قلت ومن ترك ما لا الأئمة من وليه الحديث أقول  
معلوم من تتبع الأحاديث أن تلك العلوم التي كتبتها اليك  
كلها ما يتعلق بالتبليغ على أن النسيان في الموضوعين مطلق  
غير مقيد بشئ فكيف لا يخاف على الوحي النسيان ويقع  
ذلك من النبي فينبى بصف صلواته ويحتاج إلى غيره المذكور  
ما سئى ويد لو على خطائه ويعرفه جهله وتركه في  
الواجب ومفله الحرام اعني التسليم والكلام ويردونه  
الشك الشك والسهوة **العاشر** ما رواه الكليني في باب  
أن الأئمة ورثوا العلم الله النبي وجميع الأنبياء والأوصيا  
عليهم السلام عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن إبراهيم  
عن يوسف بن هاشم بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في  
حديث قال إن الله لا يجعل حجة في أرضه يسأل عن شيء فيقول  
لا أدري أقول فكيف يسأل عن صلواته التي صلاحها في  
تلك الساعة فيقول لا أدري ثم يحتاج إلى سؤال الناس  
علمهم أن هذا عجيب **الحادي عشر** ما رواه أيضا في باب الضعيف  
والخفي والباسع ومصحف فاطمة من مرة من أصحابنا عن أحمد بن



محمد بن صالح بن سعيد عن احمد بن ابي بشر عن بكر بن كريب عن  
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان عندنا ما لا يحتاج  
معدن الى الناس وان الناس يحتاجون اليها الحديث الى  
ان قال وانكم لتتافقنا بالامر فتعرفوا اذا اخذتم به وتعرف  
اذا تركتموه **النايف** مارواه في باب شان انا انزلناه في  
ليلة القدر وتفسيرها عن محمد بن ابي عبد الله ومحمد بن الحسين  
من سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن  
الحسن بن العباس الجريسي عن ابي جعفر الثاني عليه السلام في  
حديث طويل قال والعري ما في الارض ولا في السماء من  
ولي الله الا وهو مؤيد ومن ايد لم يخط **النايف** مارواه  
الكلييني ايضا في باب نادر فيه ذكر الغيب عن محمد بن يحيى  
عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي  
بن رباب عن سديد الصيرفي عن ابي جعفر عليه السلام في حديث  
انه قيل له عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا فقال الا  
من ارتضى من رسول وكان والله محمد تمت ارتضاه الى  
الحديث **هـ** اقول هذا دل بطريق الاولوية كما مثله وقد

تقدم تقرير مثله **الرابع عشر** مارواه ايضا فيه عن احمد بن  
محمد عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق  
بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
عن الامام يعلم الغيب قالا ولكن اذا اراد ان يعلم الشيء  
اعلم الله ذلك اقول فاذا كان يقدر على ان يعلم ما يشاء  
من الغيب تعلم الله اياه فكيف يجوز ان يجعل فعل نفسه  
الذي فعله تلك الساعة وليس من علم الغيب **الخامس عشر**  
مارواه ايضا في باب ان الامر اذا شأوا ان يفعلوا اعلموا  
عن علي بن محمد وعنه عن سهل بن زياد عن ايوب بن نوح  
عن صفوان بن يحيى عن ابن سنان عن جابر بن عبد الله **الرابع عشر**  
الوليد عن ابي الربيع السامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان  
الامام اذا شاء ان يعلم علم **السادس عشر** مارواه ايضا فيه عن  
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن  
سنان عن جابر بن الوليد عن ابي الربيع عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال ان الامام اذا شاء ان يعلم اعلم **السابع**  
**عشر** مارواه فيه عن محمد بن يحيى عن عمران بن موسى عن جعفر



عن عمر بن سعيد المدائني عن أبي عبيدة المدائني عن أبي عبد الله  
 قال إن الإمام إذا أراد أن يعلم شيئا أعلمه الله ذلك أقول  
 فيستحيل جهل الرسول عليه السلام بصلواته واحتياجه إلى  
 ذي الشئ المبين **الثاني عشر** ما رواه أيضا في باب إن الله  
 يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء عن  
 أحمد بن محمد بن يحيى العاصمي وأحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن  
 أبي إسماعيل بن إسحاق الأحمري عن عبد الله بن جبار عن سيف بن  
 عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال ورب  
 الكعبة ثلثا لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما ما في العلم  
 منها ولا نبأتهما بما ليس في أيديهما لأخبرتهما ما في العلم ما كان  
 بهما ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة  
 وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله ورثناه  
**الثالث عشر** ما رواه أيضا في غير محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد  
 عن محمد بن سنان عن يونس بن يعقوب عن الحسن بن محبوب  
 للحرب بن المغيرة وعبد الأعلى وأبي عبيدة وعبد الله  
 بن بشر الخشي كلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال والله إنني

لا أعلم ما في السموات وما في الأرض وما في الجنة وما في النار  
 وأعلم ما كان وما يكون ثم قال علمت ذلك من كتاب الله إن  
 الله يقول فيه ببيان كل شيء **العشرون** ما رواه فيه عن محمد بن  
 يحيى عن أحمد بن محمد عن عمرو بن عبد العزيز عن محمد بن  
 الفضل عن أبي حمزة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول لا  
 والله لا يكون عالم جاهلا أبدا عالما بشئ جاهلا بشئ ثم  
 قال الله أجل وأعز وأكرم من أن يخوض طاعة عبد محجب  
 عنه علم سمائه وأرضه ثم قال لا يجب ذلك من **الحادي**  
**والثاني** ما رواه الكليني أيضا في باب النقود في الرسول  
 الله ورواه عنه عليهم السلام في أمر الدين عن علي بن إبراهيم  
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن فضيل بن  
 يسار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن الله أدب  
 نبيه فأحسن أدبه فلما اكمل له الأدب قال إنك لعلى خلق  
 عظيم ثم فوض إليه أمر الدين والأمة ليؤسس عباده فقال  
 أو ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وإن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله كان سدا موقفا موبدا



القدس لا يزال ولا يخطئ في شيء مما يسوس به الخلق فتأدب  
 بأدب الله الحديث اقول لا ريب ان عبادته عليه السلام من  
 جملة السيئات للخلق وان فعله حجة كما ان قوله حجة وانا  
 ما دون بالاعتدال مطلقا كما مضى ويا قاتل الله شره  
**الثاني والعشرون** ما رواه ايضا في باب هو اليد الا عمر عليهم  
 السلام عن علي بن محمد عن بعض اصحابنا عن ابن ابي عمير عن حريز عن  
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اللهم عز وجل ادات  
 يولد مطهر اغتقنا الى ان قال ولا يجنب وتنام عينه  
 ولا ينام قلبه ولا يتناب ولا يفتقن وبرى من خلفه كما  
 من امامه وهو عود حتى تنفض ايامه اقول وجب  
 دلالة ظاهرة بل هي دال على نفي السهو عنهم عليهم السلام في  
 حال النوم فضلا عن جملة ليقظة **الثالث والعشرون**  
 ما رواه في باب التسليم وفضل المسلمين من عدة من اصحابنا  
 عن احمد بن محمد البرقي عن احمد بن محمد بن ابي مضر عن  
 حماد بن عثمان عن عبد الله الكاهلي قال قال ابو عبد الله  
 ان قوما عبدوا الله وحده لا شريك له واقام الصلوة و

التواضع وحجوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا الله  
 صعد الله او صعد رسول الله الاصنع خلاف الذي صنع  
 او وجدوا ذلك في قلوبهم كما كانوا بذلك شركين ثم تلا هذه  
 الآية فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم  
 لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
 ثم قال عليكم بالتسليم اقول هذا سائل للعبادة وغيرها  
 او خاص بها فلو اقبل السهو لما ثبت شرك من قال الا  
 صنع خلاف الذي صنع ومما فاته حديث ذى النمايين  
 اوضح **الرابع والعشرون** ما رواه ايضا في باب المذكور  
 عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن ابن سنان عن ابن مسكان  
 عن سدير قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني تركت مواليك  
 غتلفيت بين اعضاء من بعض قال وما انت وذاك انا  
 امر الناس بثلثة معرفة الالباهو التسليم لهم فيما ورد عليهم  
 والروايات فيما خلفوا غيره اقول واحاديث وجوب  
 التسليم كثيرة جدا وهي شاملة للاقوال والافعال ومنها ثمة  
 لاحتمال السهو ويا قاتل الله تحقيق المقام ان سأل الله تعالى



**الخامس والغزوة** ما رواه الكليني في باب من شك في صلواته كلها ولم يدر زاد أو نقص عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا كثرت عليك السهو فامض في صلواتك فإنه لو شك أن يدعك إنما هو إنما هو من الشيطان ورواه رئيس الحديث أبو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب أحكام السهو في الصلوة بإسناد عن محمد بن مسلم والقرابن والتهعلي أنه أخذ من كتابه كثيره على ما يظهر من أول الكتاب وأخره والما انتظمت روايات كل راو في سند واحد ومودة أراد هكذا وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال إذا كثرت عليك السهو فامض فإنه لو شك أن يدعك إنما هو من الشيطان أقول هذا صريح في حصر السهو بطلقا في كونه من الشيطان ومنه كثير وهو الصحيح الذي يوافق الاعتبار والاحبار ولا ليس للشيطان سلطان على الله المعصوم لنقض القرآن والحديث واعتقوا الخضم ولا يتصور وقوع السهو المحقق من السهو أصلا كما يأتي تحقيقه إن شاء الله

**السادس والغزوة** ما رواه ابن بابويه أيضا في الباب المذكور بإسناد عن عمر بن يزيد أنه قال شكوت إلى أبي عبد الله السهو في المغرب فقول أصلها بقل هو الله أحد وقول يا أيها الكافرون ففعلت ذلك فذهبني عني أقول وفي معناه أحاديث كثيرة وإذا كانوا يعملون ما يدفع السهو ويعلمونه الناس فكيف يجوز أن لا يعملوا ويعلمهم في ذلك مع أنه من أعظم المهمات ولا يجوز تعليم التهاون والتغافل وعدم المبالاة بالعيادات الواجبة **البايع** **والغزوة** ما رواه أيضا فيه بإسناد عن اسماعيل بن مسلم عن الصادق عن أبيه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه واله أتاه رجل فقال أشكو إليك ما ألقى من الوسوسة في صلواتي حتى لا أعقل ما صليت من زيادة أو نقصان فقال له إذا دخلت في صلواتك فاطفق في ذلك الإبر يا صبيح النبي المجد ثم قل بسم الله وبالله توكلت على الله أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فأنك تحزه وتطرده وتزجره عنك أقول وفي معناه كثير والله كما تقدم



وقد رواه الكليني في الباب المشار اليه سابقا عن علي بن  
ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله  
منه **الناس والغزوات** مرواه الكليني في الباب  
المذكور عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن اسماعيل عن  
الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة  
وابي بصير قال قلت له الرجل يشك كثيرا في صلوته حتى لا  
يدري كم صلى ولا ما بقي عليه قال يعيد قلنا فانه يكثر عليه  
ذلك كلما اعاد وسنك قال بعض في سنك ثم قال لا تعود  
والعيس من انفسكم نقص الصلوة فتطمعوه فان النبط  
حينئذ معتاد لما عود فليعض احدكم ولا يكثر نقص الصلوة  
فانه اذا فعل ذلك لم يعده اليه السنك وقال زرارة قال انما  
يريد الجنب ان يطاع فاذا عصي لم يعده الى احدكم اقول  
هذا كما اوضح في ان السنك اما هو من الشيطان وقدم تمام  
الكلام وباتي لمزيد تحقيق ان سألته نعم **الشيخ والغزوات**  
مارواه الكليني في باب من حافظ على صلوته وصبرها عن  
جماعة عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن

فضالة عن حسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت  
ابا جعفر عليه السلام يقول كل سهو في الصلوة يطرح منها  
غير ان الله يتم بالنقص ان اول ما يحاسب به العبد  
الصلوة فان قلت قبل ما سواها ان الصوم اذا رقت  
في وقتها رجعت الى صاحبها وهي ايضا مشقة تقول خفف  
حفظك الله واذا رقت في غير وقتها فغير حدوها  
ارقت وهي سودا مظلمة تقول ضيعتني ضيعك الله  
اقول المراد ان كل سهو ينقص الصلوة فلا تقبل كلها وكذلك  
تأخيرها عن وقتها ومعلوم انه يتحمل كون صلوته النبي والاداء  
غير مقبولتين فيينا في ذلك حديث ذو النورين **الصلوات**  
مارواه الكليني في باب ما يقبل من صلوته الساجي عن محمد بن  
عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن  
هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى قبل  
على صلوته لم يحدث نفسه فيها ولم ينسها اقبل الله عليه  
ما اقبل عليها وربها رفع ربهها او مضى او نزلها او غيرها  
الحديث اقول فليل عجز ان يقال ان صلوته النبي عليه



كانت ناقصة غير كاملة وغير مقبولة وإن الله لم يكن عليه  
فيها كلها بل كان عرضا عنه بسبب عدم اقباله في صلواته  
والا فان مع الاقبال لا يتصور وقوع السهو الحقوقي ولذا  
كان على قوام قدر ترك نصف صلواته فكيف يكون اتى با  
الاقبال فيها كلها كما ينبغي **الحاشية والثالث** ما رواه ايضا في  
ابواب المذكور عن محمد بن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن  
هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان  
العبد لم يرفع له من صلواته نصفها او ثلثها او ربعها او خمسها  
فما يرفع له الا ما قبل عليه يقلله الحديث **الثاني والثالث**  
ما رواه ايضا فيه عن احمد بن الحسين بن الحسين بن سعيد عن  
بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
في حديث ان رجلا قال له ما الحق احدا اكثر سهوا مني  
فقال ابو عبد الله عليه السلام يا ابا عبد الله ان العبد لم يرفع له  
ثلث صلواته ونصفها وثلثه ارباعها واقله اكثر على قدر  
سهوه فيها **الثاني والثالث** ما رواه ايضا فيه عن علي بن  
ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان

عن حماد بن عثمان عن حمزة بن عيسى عن الفضل بن يسار عن ابي جعفر  
وابي عبد الله عليه السلام انما قالوا انما لك من صلواتك ما  
اقبلت عليه منها فان اوهرها كلها او غفل عن ارباعها  
فغفلت عنها او جرد صاحبها اقول والاحاديث في هذا المعنى  
ايضا كثيرة ودلتها ظاهرة **الحاشية والرابع والثالث** ما رواه  
ابن بابويه في عيون الاخبار في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام  
في علامات الامام بعدما اورد للحديث السابق في اول الفصل  
قال وفي حديث اخر ان الامام مودع بروج القدس وبينه و  
بين الله تعالى عمود من نور يرى فيه اعمال العباد وكلما احب  
الله الدلالة اطلع عليها والامام يولد ويولد ويصعد ويهبط  
وما كل ويشرب ويسوط ويتغوط وينكح ويهينام ولا ينسى  
لا يسهو ولا يفرح ويحزن الحديث اقول هذا دل على  
المقصود في اوله والآخره محي الان في بعض النسخ وينسى  
يسهو بالانبات والنسخ الصحيحة كاذب كراه في عالم النقي و  
سقوط اللفظ لا اقرب الى الاعتبار **من** يادها غير اصل  
خصوصا مع كون الجهل السابق غير مثبت وكذا لا تفرح



الناسخ على الاثبات في الجميع مع ان النسخة الصحيحة كما قدمنا  
وهذا موجود في الخصال حال من هذه اللفظة لم يتعرض لها  
باثبات ولا نفي ولا تقدير صحة الاثبات بحيث لا يلزم الماض  
ويأتي ومعلوم ان السنيان ورد عقب الترتب كثير والسهلة  
ورد عقب السنيان ايضا كثيرا فاصحاب القاموس منها  
في الامر سهوا نسيه وقال ايضا السنيان والسنوة الترتب  
وردت الاحاديث بتفسير السنيان في القرآن بالترك في قوله  
ثم ولقد عهدنا الى ادم من قبل نفي وغير ذلك فنعني  
رواية الصدوق من قوله وينسى ويسهوا انه قد ترك  
شيئا لا يستحال به غيره وداعى الغلاة القائلين بانه لا  
يستعمل عنى معنى من شئ ويحمل الحمل على التقييد ويحمل كونه  
من كلام ابن بابويه لمن الحديث وح لا حجة فيه فاما  
معلوم ان من جملة الحديث وهو ان على المطلوب **الحق**  
**والصواب** ما رواه ابن بابويه في الخصال عن احمد بن محمد بن  
الهيثم العجلي عن احمد بن ذكريا عن بكر بن عبد الله بن حبيب  
عن يونس بن بهلول عن معاوية عن سليمان بن مهران عن

ابن عبد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عليهما السلام قال من خصال  
من صفات الامام العصمة والموضوع وان يكون اسلم  
الناس واقفا هم الله وتقام عينه ولا ينام قلبه ويرى  
خلفه كما يرى من هاهنا يد يد الحديث **السابع والثلاثون**  
ما رواه الكليني في باب مولد ابو محمد الحسن عليه السلام عن  
علي بن محمد ومحمد بن ابي عبد الله عن اسحق بن محمد الفخري عن  
الاقرع قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام عن الامام عجل  
وقلت في نفي الاحتلام شيطنة وقد اعاد الله اولياه من  
ذلك فورد في الجواب حال الائمة في المنام خالهم النقص  
لا يغير النوم منهم شيئا وقد اعاد الله اولياه من ليلتها  
كما حدثك نفسك **السابع والثلاثون** ما رواه ابن بابويه  
في عيون الاخبار في اوائل الجزء الثاني باساده عن  
الرضا عليه السلام قال ما يتقلب جناح طائر في السهو الا ان  
الاولى فاسم علم ابول فكيف يجوز على من هذا شأنه ان  
يكون جاهلا بفعل نفسه **الثامن والثلاثون** ما رواه علي بن  
عميس في كشف الغممة لفلان من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر  
الميموني في دلائل الرضا عليه السلام في جملة حديث عن الحسن



بن علي الوشاء عن الربيع عليه السلام قال يا حسن مناها وتقطبتنا  
 واحدة **القاسم والثلاثون** ما رواه ابن بابويه في كتاب من  
 لا يحضره الفقيه في باب صفة وصف رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وتوضا ثم فسخ على نقله فقال له المعينة انسيت يا رسول  
 الله فقال بل انت نسيت هكذا امرت ربّي اقول هذا يعرفهم  
 منه الانكار والغضب من نقى النسيان عن نفسه مطلقا اذ  
 لو كان جائزا لما جاز الانكار على من يتقدم عنه الا ترى الى قوله  
 بل انت نسيت مع انه يجب ان يظهر له يقع منه نسيان  
 فلا بد من جلة على الجاز او على ان المراد ان السهو من شأنك  
 لا من شأنى ولعلنا قرب **الاربعون** لا باساده عن  
 اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن  
 امير المؤمنين عليه السلام في صفات الامام فنهال ان يعلم انما  
 القول عليه انه معصوم الذنوب كلها صغيرة وكبيرة لا  
 يزل في التبادر ولا يخطى في الجواب ولا يسهو ولا ينسى ولا يلهو  
 لئلا ينسى من امر الدنيا الى ان قال وعدوا عن اخذ الاحكام  
 اهلها من فرض الله طاعتهم مستعزلا ولا يخطى ولا ينسى  
**الحادية والاربعون** ما رواه محمد بن مسعود العياشي في تفسيره

عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا ينسى ولا يسهو ولا يلهو ولا يخطى ولا يخطى في الجواب ولا يخطى في الجواب ولا يخطى في الجواب

عن جميل بن ذريح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سالت كيف اخذ الله ادم بالنسيان فقال انه لم يقس وكيف  
 ينسى وهو يذكره ويقول له ابليس ما فيها كما ركبنا من هذه  
 الشجرة الا ان يكونا ملكين او تكونا من الخالدات **الثانية**  
**والاربعون** كما ما دل على العصمة من الاحاديث فهو العلم  
 المعصوم وهذا وهذا القسم اكثر من ان يحصى ومعلوم ان  
 العصمة شاملة لئلا يسو مطلقا لغة وعرفا بدليل تبادر  
 وعدم تبادر التفضل وعدم قيام الدليل وياق ما وقع هذا  
 استثناء **الفصل الخامس** في ما يدل على نفي الخطا والغلط و  
 السهو والنسيان عن النبي والائمة مطلقا من الالة  
 العقلية وان كان بعضها منضمما الى مقدمه نقلية وذلك  
 وجوه **الاول** انه لو جاز شئ من ذلك عليهم لزم التنفير عنهم  
 ولم يحصل لجواز السهو عليهم في العبادة لانا نقول تنفير  
 اكثر او البعض كاف وهو حارص بوجود العصمة مع  
 من لا يقول بها لا يفر عنهم وهذا الوجه استدلال به السيد  
 المرتضى وغيره واوردهوا نظيره او هو ان عبوس الوجه

عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا ينسى ولا يسهو ولا يلهو ولا يخطى ولا يخطى في الجواب ولا يخطى في الجواب ولا يخطى في الجواب



حضور الطعام سفر من أكله ومع ذلك ليس بمنع من ذلك <sup>بعضهم</sup>  
 يأكل ولا يفر منه **الثاني** أنا ما روت باتباع النبي والامام و  
 ترك الاعتراض عليهم فلو جاز الخطأ والسهو والسيان لوجب  
 متابعتهم وكذا ما روت به والامام صا باتباع الخطأ فيجب فلا  
 يصدر من الحكم ولا يراد التواؤم والمعنى والشاهد لعدم عموم  
 حكمهم ان شرائط العصمة هناك **الثالث** ان وجب الاحتياج الى  
 النبي والامام هو جواز الخطأ على الأمر فلو جاز عليها الاحتياج  
 الى النبي والامام لاشترت العلة ونزوم الترجيع بلامرجع ثم اما  
 ان يرد ما يتيسر وما باطلان كما تقدم **الرابع**  
 ان تبليغ النبي والامام عبادة وعبادتهما تبليغ لما علم من وجوب  
 المتابعة وكون فعلهما وقولهما حجة والمقدّمات قطعيتان  
 فلا سهو ولا سيان **الخامس** انه لو جاز عليها الخطأ والسهو  
 والسيان لاحتاجا الى الرعاية لئلا يسهووا على حفظهم فيسأوى  
 المعصوم وغير المعصوم ولا يكون قولاي بكى اذان بنت  
 فقوى ما فاقا امامته وان كان محتاجا الى رعاية وهو  
 قطعيا **سادس** انه لو جاز السهو والسيان من المعصوم

في العبادة لجان في التبليغ والفرق ليس عليه دليل قاطع ولا  
 يفهمه كل واحد بل كل من وقف على أحدهما جوزه والاخر قطعيا  
 وأقله ان الأكثرين الغالب لا يفرقون بينهما فلا يثق بشئ من  
 أقواله وأفعاله وتحتل عصمته وهو بطريق قطعيا **السادس**  
 انه حافظ للشرح فلو جاز عليه الخطأ والسهو والسيان  
 لادى الى التفضيل والاعتناء بالجهل والتدليل وصار احتمال  
 الشئ مساويا لاحتمال السهو واحتمال الصحة مقاويلا  
 احتمال العسار وهو نقض الغرض المطلوب من العصمة **الثاني**  
 انه لو جاز السهو على المعصوم لم يوثق بشئ من أقواله  
 ولا أفعاله أصلا وهو نقض للغرض من تضيق بيان ذلك  
 ان التبليغ يحصل بالمرّة الاولى من فعله وقوله وهو غير  
 معلومة لمن بعده ولا أكثر من الصحابة أيضا فان أقواله وأفعاله  
 منقولة من غير تاريخ وكذا إجازة القرآن فانه عبادة  
 فلا يلزم ان يجوز غلطه فيه ويتبدل كله وهو بطريق قطعيا  
**الثامن** انه لو جاز السهو والسيان على المعصوم لجاز تركه  
 للواجبات وفعله للحرقات سهوا لان فعل الواجب عبادة



وترك الحرام عبادة واذاجان السهو في ترك بعضهما جاز  
في ترك الجميع فلا تصدق العمدة التي تستلزم انتفاء  
المعاصي مطلقا والتفصيل يحتاج الى دليل وينافي العمدة  
قطعا **العاشر** انه لو جاز السهو والسيان وترك الواجبات  
والايمان بالحرمان عن غير عمد كما يقتضيه حديث ذوى  
النمالين من ترك ركعتين واجبتين في الواقع والائتمان  
بالسلام والكلام الجريمين في الواقع لما كان ظاهرا لان الظاهر  
وضع الشئ في غير موضعه والنظام لا يكون امام القول  
فعلى لا ينال عمدى الظالمين والمراد عهد الامانة كما يفهم  
من الحديث والحديث الوارد في تغيرها وقد اشار الى هذا بعض  
المحققين في استدلالهم **الحادي عشر** انه لو جاز السهو والسيان  
والخطا على المعصوم في العبادة دون التبليغ لجازت جميع  
المعاصي والكفر عليه قبل كونه نبيا او اماما والادب بال  
بالادلة العقلية والنقلية واعترا في الخصم هذا فكذا  
المعصوم وبما ان الملازمة من عدم الاحتياج الى العمدة في  
الموضوعين كما ادعيتوه لانه الضرورة الى الاحتياط

والسهو والسيان ان كانت محصورة بالتبليغ فلا تبليغ في  
الحالة السابقة وهو واضح بل ذلك اولى بالجواز مع ظهور  
مطلابه فكذا هنا **الثاني عشر** لو جاز الخطا والسهو على  
المعصوم ولزم انما امر لان للرعية ان لا تعلو الاقدام على  
صوابه ولا يعلم صوابه الا منه ويندبر **الثالث عشر** انه لو جاز ذلك  
لم يحصل العلم بقوله ان هذا الفعل سهو وغيره وهو جواز  
السهو على ذلك القول ايضا لانه خارج عن التبليغ الذي  
على قوام قد نفى السهو عن نفسه في حديث ذى النمالين ولم  
يكن مطابقا للواقع **الرابع عشر** انه لو جاز عليه السهو  
السيان في غير التبليغ لجاز منه الكذب سهوا في غير التبليغ  
فلا يوثق بشئ من اقواله في غيره ومطلابه قطعي **الخامس عشر**  
انه لو كانت العمدة مختصة بالتبليغ لجاز عليه وقوع <sup>المعصية</sup> السهو  
بعد تبليغ انها معصية وجب علينا امره بالمعروف ونهيه  
عن المنكر وهو بنا في نصيبه او سقوط وجوبها هنا  
وهنا وهو خلاف الادلة **السادس عشر** انه لو جاز ذلك لما



الاحتجاج والاستدلال بشئ من افعاله ولا اقواله لاحتماله  
 في السهو والسيان على قوكم وهو باطل قطعا للاجماع  
 على الاستدلال بها من غير فرق اصلا ولا احتجاج اهلا  
 العصمة عليهم السلام في احاديث متواترة تضمن استدلالهم  
 بها على العامة والسيعة وهو اظهر من ان يحق وكفى  
 من ان يحصى والتبليغ يحصل بالمرّة الاولى من القول و  
 الفعل على انه يحتاج الى ثبوت قصد التبليغ ولم ينقل ولا  
 يمكن معرفة ذلك الا ان قطعوا **السابقة** ان اذا صدر منه  
 فعل على سبيل السهو والسيان فاما ان يجيبا اتباعه هو  
 باطل قطعا ومناق العرض من نصيره واما ان لا يجيبا بآلهم  
 وهو خلاف نص قوله نعم ان كنتم تحبون الله فاتبعوني  
**الثامنة** غفر ان لو جاز عليه السهو والسيان والخطا والغلط  
 كما تقولون لما قبلت شهادته وحده فضلا عن دعواه  
 لنفسه وجاز تكذيبه واقله التوقف في تصديقه قد  
 ورد في باب ما يقبل من الرعاوى بغير بينه في كتاب من

الفقيه وغيره احاديث دالة على وجوب قتل من لا يقبل دعوى  
**الرسول** الا بينه مع ان ذلك ليس من التبليغ قطعا **الثانية**  
 انه ان كان مضى النبي والامام واجبا على الله استمال عليهما  
 الخطا والسهو والسيان مطلقا والمقدم حق فالتأمله  
 بيان التريفة انه لو جاز ذلك لجاز الخطا في جميع عباداتها  
 وذلك منسأ عظيم والله حكيم لا يجوز عليه **المسند** **الفرد**  
 انه لو جاز ذلك لتمكن وقوع الاتلاف مال الغير منها  
 وعضبه سيانا ولا يمكن سيانها للحق الذي في ذمتها  
 بل يكون محذور القتل منها البعض المؤمنين سيانا  
 ووجوب الدية عليهما واذا ادعى اصحاب هذه الحقوق  
 يحتاج الى امام اخر يحكم عليهما ويدور او يتسلسل وجميع  
 ذلك باطل قطعاً **الخاتمة** ان اذا وقع الشروع في مقدمات  
 القتل والنهب والعصيان ويحذر ذلك سيانا فاما لا يجب  
 الانكار عليها فيسقط عليهما من القلوب ويصير الرئيس  
 ويحتاجان الى غيرهما واما ان لا يجب وهو خلاف النص



والاجماع في وجوب النفس والاجماع في وجوب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وكذا اذا تركوا واجبا مبيها **الثاني والثالث**  
ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة واجبة  
بالضرورة من الدين ولحق الناس بها النبي والامام وليس  
ذلك من قسم التبليغ لاختصاصها بالاحاد والحريية وظهر  
كون التبليغ بقواعد كثيرة الاحكام الشرعية وسلكنا كون  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج عن التبليغ ومن ضرب وغيره وج  
محور عليهما السهو والسيان والخطا والغلط في امر ان  
بالمعروف وينهيان عن المعروف ولا يخفى فسادهم وبطلان  
ضروري **الثاني والثالث** ان الجهاد عبادة لا تبليغ فيكون  
عليها على قوام السهو والخطا والسيان بان يتركوا  
جهاد الكفار ويجاهدوا المؤمنين بل المعصومين و  
يقتلوا عن غير عمد ولو بان يرى النبي والامام رجلا  
او سمها ليقتل كافرا فيخطى او ينسى فيصيب مؤمنا او معصوما  
وهكذا مرة بعد اخرى وهو اقوى فسادا ولا نقاوت

في فساد بين العمد والخطا ولا يرد ان الله يستحيل ان القليلة بين  
المعصوم وبين مثل هذا السيان لانها دعوى من غير دليل  
وانما تم على قولنا ان الله قد جعل بين المكلفين وبين  
تقدم مثل ذلك **الرابع والعشرون** ان النبي لو لم يكن معصوما  
من السهو والسيان لما صلح ان يكون شهيدا على الناس  
لاحتمال سبانه الشهادة فانها ليست من قسم التبليغ  
وقطعا لئلا في قوله تعالى ويكن لك جعلناكم امة وسطا  
تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم  
شهيدا **الخامس والعشرون** الامام يحسن ان يخفى ولا  
لا تنفت فائدة بعفرو الامر بطاعة وقوله تعالى و  
ليحذر الذين يخافون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم  
عذاب اليم ومن فعل معصيته سهوا فهو مظلوم وكذا  
كل من سبها لانه وضع الشيء في غير موضعه والظالم لا  
يجوز ان يخفى لقوله تعالى الا الذين ظلموا فلا تفتنهم  
**السادس والعشرون** لو جاز السهو والسيان على المعصوم  
في غير التبليغ لجاز عليه تعدى حدود الله سهوا



او اذا صدر ذلك منه كان ظاهرا لبقوله نعم ومن سجد حذو لله  
 فقد ظلم نفسه ومن يتحدّد والله فاولئك هم  
 الظالمون ولما تقدم والنظام له لا يناله عهد الامام  
 لما من **المسابع والعشرون** لوجاز السهو والسيان على  
 المعصوم في غير التبليغ لجاز ان يقاتل المؤمنين بل  
 المعصومين ويجاور بهم سنيانا وسهوا واذا جاز ذلك  
 جاز للمؤمنين محاربة على وجه المدافعة لما تقره  
 من ادلة العقلية والنقلية كقوله نعم ومن اعتدى  
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وقالوا  
 في سبيل الله الذين يقالونكم وغير ذلك في الاحاديث  
 في ذلك كثيرة واحدا جاز ذلك وادى الى القتل كان قتله  
 جازنا بل واجبا وهو باطل بالضرورة **الناصون والعشرون**  
 لوجاز عليه السهو والسيان لجاز عليه الكذب سهوا في  
 غير التبليغ على قواكم وكل كاذب ظالم لقوله تعالى  
 ومن اعتدى على الله الكذب من بعد ذلك فالملك هم  
 الظالمون وبلا لانه معناه اللغو والنظام لا يكون

اماما لما قر ولا يظن ان افترى الكذب بمعنى التعمد اذ هو  
 غير مخصوص به لغته بل هو اسم كما يظهر في الصحاح  
 وغيرها وتخصيصه بالعمد في قوله تعالى افترى على  
 الله الكذب ام به حية كما ذكره بعض علماء المعاني  
 لا يدل على خلاف ما قلنا لانه يمكن ارادة هذا المعنى هنا  
 بقرينة المقابلة وسياق المقام كما لا يخفى **التاسع والعشرون**  
 لوجاز ذلك على المعصوم لجاز سنيانه للحقوق والتي في  
 ذمته من الغرض وقيمة المبيعات وغير ذلك واذا طلبوا  
 جاز له ان يمنهم منها لعدم علمه بشيئا مما في ذمته ومعلوم  
 ان ذلك خارج عن التبليغ فيلزم ان يكون قد ظلم الناس  
 حقوقهم فلا يكون اماما لما تقدم ومعلوم ان ترك الواجب  
 هنا صادر عن عمد فيكون صدقه الظلم اوضح للجهل  
 ليس بموجب لعدم صدقه قطعاً **الثلاثون** ان اقامة  
 الحدود عبارة لا تبليغ بل هو واضح فلو جاز عليه السهو  
 والسيان والغلط والخطا في العبادة لجاز ان ينسى  
 اقامة الحدود بالحكيم ويجاز تغييرها وتعدى



حدود الله وزيادة ونقصانها بل اقامتها على غير مقتضاها  
حتى القتل نسيانا وغلطا وسهوا وذلك يلزم منه غاية  
الفساد وينقض الغرض من تضيق النية والامام  
**الحاد والثاني** انه لو سها المعصوم في صلوة جماعة فاختلف  
عليه من خلفه فقال بعضهم صليت ركعتين وقال غيره  
صليت اربعا فاما ان يجب عليه ان يحكم بينهم ولا يسله  
الى ذلك لجهله وعدم امكان الترجيح لاحتمال التساوي  
واما ان لا يجب عليه ويجوز لهم القادى في الخصوصية وان  
تنتهى الى الحرب وقتل النفوس وهو فساد عظيم لا يجوز  
على الحكيم الامر به ولا التعريض له على انه موجب لنقض  
الغرض من تضيق المعصوم **الثاني والثالثون** يلزم في  
الصورة المفروضة ان لا يجب عليهم ان يحكموه فيما يخرج  
لعدم قدرته على الحكم او يجب عليهم وهو عيب  
يشتبه وجوبه والقسمان باطلان بقوله فلا وربك  
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم

الاجابة

في سادس المعصوم والخطا والبر ان الله يجعل من الخطية  
بين المعصوم وبين مثل هذه النسيان **السادس** من  
غير دليل وانما التمس على قولنا ان الله قد خلق بين  
المكلفين وبين معصوم مثل ذلك **السادس والثامن** ان النبي صلى  
عليه واله وسلم كان معصوما من السهو والنسيان **السادس**  
صالح ان يكون زيد على الناس **السادس** ان النسيان لا ينافي  
لبت من قسم ثم لا يوجد في انفسهم حرجا عما قضيت ويسألوا  
تسليما وغيره **الثاني والثالث** انه لو جاز على المعصوم السهو  
والنسيان جاز ان يكون غير ضابط او يكون كثير السهو ولا فرق  
بين القليل والكثير في التجويز والفارق خارق للاجماع  
فان تجوز السهو لم يفتده بالقلّة وكذا في السهو ولو  
جاز عليه ذلك لكان غير مقبول منه زيادة ولا رواية وكان  
حاله اسوى من حال كثير من رعيته فيلزم تقديم المنفقي  
على الفاضل وهو باطل عقلا ونقلا **السادس والثامن** ان حد  
جنود العقل والجهل وهو الحديث الثاني المذكور سابقا  
يدل على انه يمكن ان يترقى غير المعصوم بسبب متابعة العقل



والعمل بمقتضاه وكره العبادات واستعمال جنود العقل والكتابها  
 الى حد يتفق عند السهو والسيان وقد ذكرنا في حق كثير من  
 الفضلاء والعلما ونحو ذلك كما يظهر من كتب التواريخ  
 والرجال ففهم عبد الكريم بن احمد بن طاووس المذكور في  
 الرجال انه ما دخل معه قطيعة وغير ذلك فيلزم على قول  
 من جوز السهو على المعصوم ان يكون هذا القسم كهم افضل  
 منه واحسن حالا فيستعمل تقدمه عليهم لما مر **لنا من الشك**  
 ان كل فعل او قول للمنى والادام حجة ودليل على حكم من احكام  
 الشرح قطعا وكل دليل يستلزم نقيض الدلول والالتزم  
 دليل لا فقولها وفعلها يستلزم نقيضه ويستحيل كونه حقا  
 غير صواب وذلك يستلزم العصمة وفي السهو مطلقا  
**السارد من الشك** كل دليل عقلي او نقلي دل على العصمة **وفي**  
**السهو** مستلحقا وهو اكثر من ان يخص وناهيك بكتاب  
 الالفين وامناله ومعلوم ان العصمة تستلزم نفي  
 العصية عما وسوا وتستلزم نفي السهو والسيان مطلقا  
 كما يتبادر الى الفهم من معناها الصفة وعرفا والتفصيل لا يمكن

فهمه سفا وطعا ودليل غير تام كما ستفهمه ان شاء الله تعالى **الفصل السادس**  
**في السهو والسهو** في بيان المفاسد المترتبة على تجويز  
 السهو على المعصوم وقد عرفت كثيرا من ذلك سابقا و  
 تذكر هنا على وجه الاختصار اشارة الى من ذلك و  
 نفقصر على اثنا عشر **الاول** خطيئة من القلوب وقول  
 عمل من النفوس الا ترى انه من ذنوب الارواح التي تجب  
 ذلك من الجفام والبرص وغير ذلك او من زيادة النسب  
 كهر الاباد والامهات وغير ذلك من بؤس وغايطه ونحو  
 ذلك ما هو دون السهو في العبادات الموجب لنقصانها او  
 بطلانها وعدم قبولها **الثاني** احتياج المعصوم الى رعاية  
 تقدم **الثالث** عدم امکان الفرق بين السهو والسهو **الرابع** عدم  
 كون فعله وقوله حجة مطلقا واستنباه التبليغ بغيره **الخامس**  
**لنا من الشك** امکان وقوع العصية وفعل الحرام وترت الواجب  
 سهوا وهو باطل اجماعا من الامامية **السادس** اختصاص العصية  
 بوقت التبليغ وجواز العصية قبله عما وسوا وهو واضح  
 بطلان **الثاني** وجوب امر الوعية له بالمعروف ونهيهم اياه



عن المنكر كما مر **الثامن** جواز كونه غير مقبول الشهادة والوفاة  
 في بعض الصور **التاسع** جواز قتل المؤمنين بل المعصومين  
 سهوا وترك هذا الكفار سيما **العاشر** جواز تعدي الحدود  
**الحادي عشر** جواز الاضرار بالمنكر والذي عن المعروف في الصور  
 الخبر **سهر** **الثاني عشر** جواز كون بعض رعيته افضل منه  
 في بعض الصور فيلزم تقديم المعصوم على الفاضل وهو باطل  
 والله تعالى اعلم **الفصل السابع** في ذكر شبهة من جوف السهم  
 على المعصوم في العبادة دون التبليغ وهي اخبار سيره واداء  
 ما هو اكثر منها واقتوى مع انها مضطربة عقله للتأويلات  
 والوجوه الكثيرة الشيخ في التهذيب بسنده عن سعد بن عبد الله  
 عن احمد بن محمد عن الحسين عن فضالة عن سيف بن عميرة عن  
 ابي بكر الخضر عن ابي عبد الله عليه السلام في جوابه يقول  
 في اخره ان رسول الله صلى الله عليه واله سها غلاما في ركعتين  
 ثم ذكر حديث ذوالنماليق فقال ثم قام فاضاف اليها ركعتين  
 وعن سعد بن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن الحرف  
 بن المعيرة المضرى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه قال

اليس قال لغيره رسول الله صلى الله عليه واله في ركعتين فقام بركعتين  
 وبأسأده عن احمد بن محمد عن البرقي عن منصور بن العباس  
 عن عمرو بن السعيد عن الحسن بن صدقة قال قلت لابي الحسن  
 الاول عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله في الركعتين  
 الاوليتين فقال نعم قلت وحاله قال ان اراد الله عز وجل  
 ان يفقههم **هـ** وعن علي بن النعمان عن سعيد الامرجي قال  
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صلى رسول الله صلى الله عليه واله  
 ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله احببت في  
 الصلوة شي قال وما ذاك قالوا انما صليت ركعتين فقال  
 اكن لك يا ذبيبة وكان يوعاثر النعماني فقال نعم نبي  
 على صلوة فقام الصلوة ارجعا وقال ان الله عز وجل يقول  
 اسأله رحمة للامة الا ترى لو ان رجلا صنع هذا العير قبل  
 ما قبل صلواتك ثم دخل اليوم عليه ذلك قال قدس روحه  
 صلى الله عليه واله وصاروا اسوة ومحمد محبتين مكان  
 الكلام وبأسأده عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل  
 بن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين



ثم قام قال يستقبل قلت فلا روى الناس فيه فذكر حديث زكريا  
 فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يبرح من مكانه  
 ولو برح لاستقبل وعنه عن فضالة عن حبيب بن عثمان عن  
 سماعة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى  
 ركعتين ثم قام فذهبت في حاجته قال يستقبل الصلوة فقلت  
 ما بال رسول الله صلى الله عليه واله لم يستقبل حين صلى ركعتين  
 فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يستقبل من موضعه  
 وعنه عن الحسين عن زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال من حفظ سهوه فاعنه فليس عليه عيب قال سهو فان رسول  
 الله صلى الله عليه واله بالناس الطهر ركعتين ثم سها فقال ذو  
 النمايين انزل في الصلوة شئ فقال وما ذاك قال فاهليت  
 بركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه واله اتقوا لو  
 مثل قوله قالوا نعم فقام فقام بهم الصلوة وعباد سجدة في السهو  
 الحديث وباسناده عن سعد بن ابى الجوارث عن الحسين بن علي  
 عن عمرو بن خالد عن زيد بن علقمة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عليهم السلام قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه واله الطهر

خمس ركعات قال فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد  
 سجدتين ليس بينهما قنطرة ولا ركوع ثم سلم وكان يقول  
 هما الركعتان قال الشيخ هذا الخبر شاذ لا يعمل عليه لا فاما  
 قد بينا ما زاد في الصلوة وعلم ذلك يجب عليه استئنا  
 الصلوة واذا اشك في الزيادة فانه يسجد السجدتين  
 المرفعتين ويجوز ان يكون عليهما انما فعل ذلك لان قوله  
 واحده لم يكن مما يقطع به ويجوز ان يكون عطف غلط  
 وانما السجدتين احتياطاً ثم اورد الحديث السابق  
 في اول النسخة الدال على نفي السهو واورد ذلك الكلام  
 وغيره مما تقدم وباسناده عن احمد بن محمد عن الحسن  
 بن علي فقال عن ابي حمزة عن زيد الشحام قال سالت  
 عن رجل وذكر الحديث الى ان قال فان بنى لله صلى الله عليه  
 ركعتين ثم نسي حتى انصرف فقال له ذو النمايين يار  
 الله احذر في الصلوة شئ فقال ايها الناس اصدق  
 ذو النمايين فقالوا نعم له ثم قل الاركعتين فقام  
 ما بقى من صلواته وباسناده عن علي بن الحكم عن



عبد الرحمن العنبري عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 على الناس على غير طهر وكانت الظهر ثم دخل فخرج  
 منها ويران امير المؤمنين صلى على غير طهر فاعبدوا و  
 ليبلغ الشاهد الغايب قوله قدمت عبارة الشيخ القياو  
 ردها هنا في اول الرسالة وباسناد عن محمد بن علي بن  
 محمد بن محبوب عن احمد بن فضالة عن ابن سنان عن  
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اغتسل الي من الجنابة فيقول  
 لم قد بقيت لمعد من طهرت لم يصيبها الماء قال له ما كان عليك  
 لو سكت ثم مسح تلك التربة بيده وروى الكليني عن محمد بن  
 يحيى عن احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران  
 قال سالت عن رجل منى ان يصلي الصبح حتى طلعت الشمس  
 قال يصليها حتى يدركها وان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 واله وقد عرف عن صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها  
 حين استيقظ ولكنه تنحى عن مكانه ذلك ثم صلى حين  
 استيقظ ولكنه تنحى عن مكانه ذلك وعن محمد بن يحيى عن  
 احمد بن محمد بن علي بن السمان عن سعيد الاعرج قال سمعت

ابا عبد الله عليه السلام يقول نام رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والله عز وجل انامه حتى طلعت الشمس عليه وكان ذلك راحة  
 من ربك للناس الارضى لو ان رجلا نام حتى تطلع الشمس  
 لعنوا الناس وقال لا تقرب لصلوته وصارت اسوة وسنة  
 فان قال رجل لرجل مت عن الصلوة قال قد نام رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وصارت اسوة ورحمة رحم الله بها هذه  
 الامة وروى الكليني في فضائله ايضا حديثا سماعة السمراني  
 وجعله واحدا واحدا وروى ايضا حديث الحسن بن صدقة  
 السابق وروى ابن بابويه في غير ذلك الاجاز في بابها  
 جاء عن الرضا عليه السلام في وجبه دليل الائمة في الرد على  
 الغلاة والمفوضة عن عيسى بن عبد الله بن عيسى عن  
 ابيه عن احمد بن علي الانصاري عن عبد السلام بن صالح  
 الهروي قال قلت للرضا عليه السلام ان في سواد الكوفة قوما  
 يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله لم يقع عليه الروح  
 صلوة فقال كذبوا العنهم الله ان الذي لا يسموه هو الله  
 لم يقع عليه الروح وروى في صلوة لاله الا هو الحديث وروى



ابن ادريس في اخي السرايين نقلنا من كتاب علي بن محبوب عن  
عن حماد عن ربيع عن الفضيل قال ذكرت لابي عبد الله عليه السلام  
السهم فقال وتقلت من ذلك احد ربما افقدت الخادم  
المخلف يحفظ صلوتي وروى الكليني في حديث اول كتاب  
كنت في الارض ان الله عرض على ادم بزيته علم انظر الى  
داود وعرف قهر عمره قال وقد وهبت لعمري اربعين  
سنة فقال الشجر يئس وميكائيل التبو عليه كتابا فانه  
سبني اقول هذا غاية ما يمكن ان يستدل به من جوار  
السهم وياتي وجهه ان سأل الله **الفصل الثامن** في  
بيان ضعف هذه الاخبار وعدم جواز العمل بها وعلوها  
على ظاهرها وزلك ظاهر بعد ما تقدم وتريده توضيحا  
فنقول هذه الاخبار ضعيفة لوجه اني **عشر الاول**  
كونها معارضة لظاهر القرآن في الايات السابقة  
غيرها وقد امر الله عليهم السلام بغير الحديثين المتعارفين  
على القرآن والعمل بما وافقه وترك ما خالفه في احاديث  
كثيرة فان قلت هذه ايضا موافقة لبعض الايات

قلت عرفت ان تلك الايات قليلة جدا مؤلفة في الاحاديث  
واذا كان الامر عليهم السلام قد فسروها بما يوافق هذه  
الايات علم انها ليست من الحكام بل هي من المنبهات  
والحديث الموافق للحكام يتعين العمل به في القرآن والحديث  
**الثاني** كونها معارضة لاحاديث كثيرة اقوى منها  
فيتعين العمل بمعارضتها اكثر منها بالنسبة اليها وقد روي  
خبرها منها واشهرها الى اقسام اخر لو جمعت لبلغت اخفا  
ما ذكرنا **الثالث** كونها معارضة للاجماع الشيعة الامامية و  
قد علم رجول المعصوم في هذا الاجماع بالنصوص عنهم عليهم السلام  
كما عرفت عن هذا المخالف يحفل حل كلامه على محل صحيح  
يخرج عن المخالفة كما ياتي ان سأل الله ورواية الكليني  
لبعض تلك الاحاديث المتضمنة للسو لا يدل على اعتقاده  
لظاهرها لانه كما عرفت قد روي كثير من معارضتها و  
لعله لم يبلغها ما فهمناه مما ياتي **الرابع** كونها معارضة  
للمشهور بين الامامية على تقدير عدة اصوات الاجماع وقد  
امر الله عليهم السلام بترجيح الحديث الموافق للاجماع



المراسل

من الامامية والشيعة بينهم كما في حديث عمر بن الخطاب وغيره **المراسل**  
كونا سايند اكثرها ضعيفة فان في سند الاول سيفين  
غيره وقد اختلف وقد اختلف في وثوقه وتضعيفه  
من جماعة من الاصحاب وقد نقلوا ايضا انه فاسد المذهب  
واقفي ومن هذا شأنه كيف يعمل الحديث فيما يخص المذهب  
وابوبكر الغزالي غير معلوم الحال لم يتحقق لم توثق ولا يثق  
يعتد به ولا ثبت صحته من هبه والثالث في سنده البرقي  
وهو محمد بن خالد وقد ذكر وانته ضعيف في الحديث يعتقد  
المراسل ويرى عن الضعفاء ومصور بن العباس ضعيف  
جدا غالي وعمر بن سعيد فاسد المذهب فخرى والحسين بن  
صدقة غير معلوم الحال وحديث **ابن بصير** فيه ضعيف  
بفساد مذهبه ومذهب سماعة وكذا حديث سماعة الذي  
يروي عن زرعة وحديث زيد اضعف لوجود من هبه  
فاسد المذهب ضعيف راوي في سنده وحديث زيد النخعي  
اضعف لان ابا جهميل المفضل بن صالح ضعيف جدا وان  
فضال فاسد المذهب وحديث الغزالي ايضا فيه **ضعيف**

ضعيف

ضعيف وجهالة وحديث ابن بصير فيه اشتراك ومع ذلك لا  
اشعار فيه بالسوء اصلا وحديث سماعة فيه فساد من  
رواية انه لا يدل على سهو ولا تقصير وجبر وكذا حديث  
سعيد الانرج وحديث عبيد السلام بن صالح ضعيف جدا  
وعبد السلام بن رجال العامر المنكرين للعصمة بالكلمة **هذه**  
قرينة دلالة على التقييد ان صحته الرواية وحديث قصير راوي  
فيه مع قطع النظر عن سنده انه السنيان هذا مثل السنيان  
قوله فلهذا قد مهدنا الى ادم من قبل ان نفي وقد فسر الامم  
عليهم السلام بالترك والمعنى انهم سبوا اي يترك هذا الله  
ويريد الرجوع اليها واما اقوال الخادم خلف فلا يدل على  
جواز السهو عليه فضلا عن وقوعه بالحكمة اما حصول  
الثواب للخادم او ليعلم منه الصلوة او لتحقق غيرة المرأة  
والاذكار او قليمه الناس للاعتناء بالصلوة وللإشارة  
الى جواز الاعتماد على قول الغير في عدد الركعات او ليلا  
يخلو في بيت وحده كما وقع التخرج به في الحديث او لتعليم  
الناس التحفظ من السهو او لئلا يغير ذلك من الحكم والمصالح



ونظيره امرئس المغفرة بكتابه اعمال بني آدم وحفظها وما كان  
ربك نسيا لا يضل ربي ولا ينسى في اجبت من وجوبنا فقد  
ظهر ان الاحاديث التي يمكن الحكم بصحتها في الجملة ثلاثة  
فكيف تقاوم جميع ما مر وما اشرنا اليه مما ذكره **السادس**  
كونها معارضة للدلالة العامة العقلية الكثيرة التي اوردنا  
بعضها و اشرنا الى الباقي وموافقا معارضة للدلالة  
المذكورة **السابع** كونها مستلزمة للمفاسد السابقة وغيرها  
على تقدير ابقائها على ظاهرها **الثامن** كونها موافقة للتيقيد  
فان جمع العامة يخالفون الامامية في مسألة العصمة و  
الاحاديث المعارضة لها لا تحفل بالتيقيد وقدم الامر  
عليهم السلام في احاديث كثيرة تعبر عن الحديث على مذهب  
العامة والاختلاف بينهم وترماوا هم فقرهم ومعلوم ان  
الكثير اسباب الاختلاف في احاديث اهل العصمة عليهم  
السلام فهو ملا حظرة التقييد ومعلوم ايضا ان التقييد  
كما يدعو الى الفتوى بما يوافق العامة كذلك يدعو الى  
الرواية بما يوافقهم وبما لا ينظر الى ان شاعره **التاسع**

كونها محتملة للتساويل بل للامتناعات المستندة وعدم  
معارضتها لذلك لكثيرتها وتعارضها وجود الادلة  
العقلية والاجماع وغير ذلك فتعين تأويل ما يحتمل لكونها  
لا يحتمل **الخامس** كونها لا تخلو من اجمال واشكال في مواضع  
مقدرة وذلك من امارات التقييد **السادس عشر** وجود  
الاضطراب والتناقض فيها كما ياتي بيان بعضه ان شاء الله  
**الخامس عشر** كون كثير من روايات اسناد المذهب وذلك ايضا من  
امارات التقييد اذ يفهم من التبع ان اكثر احاديثها رواه من  
فاسد المذهب او ضعيف **هـ** اذا عرفت ذلك تطهر لك  
ان اكثر الحجج المأمورة بها في الاحاديث موجودة هنا  
في احاديث نفي الشيعة ان لم يكن كلها وانما موافقة لحيث  
ادلة الشريعة المعبرة عند الاصوليين والاجباريين وان عارضتها  
ضعيفة عند الفريقين على تقدير حملها على ظاهرها ونسب  
اعلم **تذييل** قال بعض المحققين من المتأخرين قد روي  
ما يدل على وقوع السوء من ان رسول الله لم يترك طريق العامة  
مع اضطراب في المقنن واختلاف فيه حتى روايات



ذاليدين قال لما تعرضت الصلوة ام نيت يا رسول الله فقال  
كل ذلك لم يكن فقال بعض ذلك قد كان وفي صحيح البخار  
انه قال في الجواب لم يقصر ولم اس وفي الصحيحين انه  
لما قال له الحسن باي وشهد له عليه بعض الصحابة قام عليه  
بجوارحه فدخل الحجرة ثم خرج عليهم ثم صلى ركعتين فسلم  
ثم سجد لله سجدتين وقد وقع منهم في نقل القصة اضطراب  
فتارة فقلوا انه كان في صلوة الظهر وتارة في صلوة  
العصر وهذه الاحاديث التي من طرق العامة تتناوب  
باقترانهم عليه من وجوه **الاول** الاضطراب المذكور في القصة  
والمتم **الثاني** ان قل له عليه السلام كل ذلك لم يكن اذا كان  
مع مجبورين ما سهو على نفسه مع وجود قوعه فكيف يجزى به  
كل ذلك لم يكن او بارها لم تقصر ولم ينس واقلة ان يقول  
قلني ان ذلك لم يكن او بارها لم تقصر ولم اس وهل يليق  
بمرتبة عليه السلام انكار ذلك مع احتمال في حقه حتى انه  
يتجاوز الحد في اخراجه عن مرتبة من تاوّل قوله كل ذلك لم  
يكن ان المراد برفع اليجاب الكلي ليكون الواقع السهو

وهذا يليق بمن عيّن في الجواب لتلايقرّف بانس اليه ولا  
يفتح صدى من خطاه وهل يليق به مثل ذلك مع ان قوله  
لم تقصر ولم اس وقوله ذاليدين بعض ذلك قد كان  
يدلّاه على انه اراد السلب الكلي ويرفع عن هذه الجملة في  
الجواب وربما قوا الى ان هذا سهو اخر فبالله العجب  
من مجبورين سهو من عليه وعدم مجبورين سهو واحد على  
ذاليدين ومن تكن يبره وتصدق ذاليدين فعلى هذا  
كان ذاليدين احق منه بالنبوة حيث لا يجوز عليه ولا على  
من شهد له السهو الواحد وجاز على رسول الله صلى الله  
عليه واله سهوان في وقت واحد **الثالث** قوله  
قام غضبان مجبوراه فهذا الغضب ان كان من قولهم  
هل يليق بمن قالتم في شأنه وانك لعل خلق عظيم وكان  
رسولا لاظهار الحق وارشاد الخلق ان يغضب من  
ذلك والذي يليق بجاهه عليه السلام ان كان غضب من ذلك  
ان يكون من اقترانهم عليه وشهادة بعضهم لبعض وهذا  
هو المناسب لغضبه ولا يلق به مع ان الغضب الذي



ذكره لا يخلو من ان يكون لا قترانهم عليه او من حمله باجاء  
 ذلك او من ردهم عليه والاحير ان لا يستلزم اليه من يقول  
 بنيق تر واقع من رده وجر وتمام الصلوة فانه اذا اجتزأ  
 على الانكار جاز عليه الاصرار وهو اخف فجاز من الاعتراف  
 بعد انكار هذا ما تضمنته احاديثهم وانا احاديثنا فانها  
 طم وان لم يكن فيها ذلك لكن تكون موافقة لما عليه  
 العامة مع شهرتهم وعدم عمل الامامية اذ به الامن بقدر  
 ومخالفته لادلة العقل تركوا العمل بها انتهى وقد تقدم  
 كلام العلامة في التذكرة وبإدراكه في تضعيف حديث  
 ذكر النمايين في اول الرسالة **الفصل التاسع** في بيان  
 اضطراب حديث السهو وضعفه وعدم جواز التقويل عليه  
 وحمله على ظاهره مصافا الى ما تقدم وهذا الفصل كله من  
 كلام الشيخ المعين في رسالة التي نقلنا صدرها سابقا و  
 نقل يا قيسها بتمامها وهي شتملة على فصول كراهي عاداته  
 في كثير من رساله قال الشيخ الاجل المعين قدس سره تعالى بعد  
 ما نقلناه سابقا ما هذا الفطر **فصل** على انهم قد اختلفوا

في الصلوة التي زعموا انه عليه السلام سها فيها فقال بعضهم  
 في الظهر وقال بعضهم في العصر وقال بعضهم غشاها الاخرة  
 وهذا الاختلاف دليل على وهذا الحديث والحجة في سقوطه  
 وجوب ترك العمل به واطرا **فصل** على ان في الخبر  
 نفسه ما يدل على اختلافه وهو ما رووه من ان ذر البيهقي  
 وقال للبيهقي صلى الله عليه واله وسلم في الركعتين الاولىين من  
 الصلوة الرباعية اقررت الصلوة يا رسول الله لم ينبت  
 فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كل ذلك لم يكن فنفى ان يكون  
 قد قررت ونفى ان يكون قد سها فيها فليس يجوز عليه  
 عندنا وعند الحنفية الجيزين عليه السهو ان يكون النبي  
 صلى الله عليه واله سعدا ولا ساهيا واذا كان قد اجزأ  
 انه لم يبر وكان صادقا في جنه فقد ثبت كذب ذر البيهقي  
 ومن اضاف ما اليه السهو وضعف بطلان دعواه في  
 ذلك بل ان بتاب **فصل** وقد تاول بعضهم ما حكوه من قول  
 كل ذلك لم يكن على ما يجوز عن الكذب مع سهوه في الصلوة  
 بان قالوا انه عليه السلام نفى ان يكون وقع الامر ان معا



يريد ان لم يكن يجتمع قصر الصلوة والسهو فكان قد حصل  
 ووقع وهذا باطل من وجهين **الاول** انه لو كان اراد ذلك  
 لكان جوابا عن السؤال والجواب عن غير السؤال الفعلا  
 يجوز وقوعه من النبي صلى الله عليه واله **الثاني** انه لو كان  
 كما ادعوه لكان عليه السلام ذاكر ابيه من غير اشتباه في  
 معناه لانه قد احاط علما بان احد النبيين كان في  
 صاحبه ولو كان كذلك لكان لا يرتفع السهو الذي ادعوه  
 وكانت دعواه باطل بلا ارباب ولم يكن ايضا جامع  
 وجود احد الطرفين معنى مسلمة من سال عن قول ذي اليمين  
 وهل هو على ما قال وعلى غير ما قال لان هذه السؤال يدل  
 على اشتباه الامر عليه فيما ادعاه ذو اليمين ولا يصح  
 وقوع مسلمة من يتقون لما كان في الحال **فصل** وما يدل  
 على بطلان الحديث ايضا اختلافهم في الخبر ان الصلوة  
 التي ادعوا السهو فيها وعليها على ما مضى من هذا الاعادة  
 منها فاهل العراق يقولون انه اعاد الصلوة لانه حكم  
 فيها الكلام في الصلوة يوجب الاعادة عندهم واهل

الحجاز ومن مال الى حق لهم يزعمون انه بنى على ما مضى ولعله  
 ولم يقض وسجد سهوه سجدة من ومن تعلق بهذا الحديث  
 من الشيعة يذهب فيه الى من ذهب اهل العراق لانه تضمن  
 كلام النبي صلى الله عليه واله والتقاة من القبلة والى من خلفه  
 وسواله عن حقيقة ماجرى ولا يخلف الفقهاء وهم في ذلك  
 يوجبون الاعادة والحديث مضمون ان النبي صلى الله  
 عليه واله بنى على ما مضى ولم يعد وهذا الاختلاف الذي  
 ذكرنا في هذا الحديث ادل دليل على بطلانه ووضح حجة  
 في وضعه واختلافه **فصل** على ان الرواية له من  
 طريق الخاصة والعامة كالرواية من الطريقين معا  
 ان النبي صلى الله عليه واله سها في ملوة الحجر وكان  
 قد قرأ في الاولى سها سورة النجم حتى انتهى الى قول افراتم  
 اللات والعزى وسنة الثالثة والاخرى فالتقى الشيطان  
 على لسانه تلك الفوايق العلو وان شفاعة لم تنجح  
 ثم نبه على سهوه فخر ساجدا فوجد المسلمون وكان سجود  
 اقتدابه واما المنزكون فكان سجودهم سرورا بخوله



سهمهم في دينهم قالوا وفي ذلك انزل الله تعال والرسولنا  
من قبلك من رسول ولا نبى اذا اتى القى الشيطان في امينته  
يعتزل في قراءته واستشهد واعلى ذلك من التمس الشتر و  
هو تقي كتاب الله يتلوه قافا واصبح ظمنا ومق قاريا  
وليس حديث سهو النبي صلى الله عليه واله في الصلوة اشهر في  
المرقيين ومن روايتهم ان يوم من **عليهم** عليهم فظن ان  
الله يحجز عن الطغربة ولا يقدر على التصديق عليه وتاولوا  
قولهم فظن ان لن يقدر عليه ما روه واعتقد وفيه  
وفي اكثر روايتهم ان داود مشق امرأة اوريا بن صسان  
فاحتمل في قتله ثم تعلمها اليه وروايتهم ان يوسف بن يعقوب  
عليه السلام هم بالناو ومن عليه وغير ذلك من امثاله  
ومن روايتهم التنبية لله بخلفه والتجوير له في حكمه فحب  
على الشيخ الذي حكينا بها الاخ عمن ان يدين الله بكل ما  
تضمنته هذه الاخبار ليعرج بن لك عن العلوي على ما رواه  
فان وان بها اخرج عن التوحيد والشرع وان ردها نافي  
في اعتداله وان كان ممن لا يحسن فالما فضعف

بصيرته والله رسال التوفيق **فصل** والجبر المروي ايضا في  
مقام النبي صلى الله عليه واله عن صلوة الصبح من جنس  
الجبر عن سهوه في الصلوة فانه من اخبار الاحاد التي  
لا توجيه علم ولا عملا ومن عمل عليه فعلى الظن يعقد في  
ذلك دون اليقين وقد سلف قولنا في نظير ذلك  
ما يغني عن اعادة ترة في هذا الباب مع انه يتضمن خلافا  
ما عليه عصاة الحق فانه لا يختلعون في ان من فاته  
صلوة فريضة فعليه ان يقضها اى وقت ذكرها من  
ليل او نهار ما لم يكن الوقت مضيقا للصلوة فريضة حارة  
واذا حرم ان يؤدى فريضة قد دخل وقتها ليقتضي قضا  
قد فاته كان حظه النوافل عليه قبل قضا ما فاته من  
الاحسن الفرض اولى هذه الروايت عن النبي صلى الله عليه  
واله قال الاصلوة لمن عليه صلوة يريد انه لا نافله لمن عليه  
فريضة **فصل** ولما تنكر ان يجلب المقام الاشباه عليه لم  
في اوقات الصلوة حتى تخرج فيقضوها بعد ذلك في  
عليهم في ذلك عيب ولا نقص لانه ليس بنفسك بشر من عليه



النوم ولأن النائم لا يعيب عليه وليس كذلك السهو لأنه  
نقص عن الحال في الاستئذان وهو عيب يخفى من  
اعتراه وقد يكون من فعل الشاهي تارة كما يكون من فعل  
غيره والنوم لا يكون إلا من فعل الله تعالى فليس من مقتضى  
العبادة من حال ولو كان من مقتضى روح لم يعلق به نقص  
وعيب لصاحبه لعنونه جميع البشر وليس كذلك السهو  
لأنه يمكن التحرز منه ولأنه واجب الحكماء يجب تبين أن يتدبروا  
أموالهم وأسرارهم وذوي السهو والسيان ولا يمتنعون  
من إتيان ذلك من قبلهم النوم أحيانا كما لا يمتنعون من إتيان  
تقتره الأعراض والاستقام ووجدنا الفقهاء يذكرون  
ذو السهو من الحديث إلا أن يتركهم فيه غيرهم من ذوى  
اليقظة والفتنة والذكاء والخافة فعلم من قدامي السهو  
والنوم بما ذكرناه ولو جاز أن يسهو النبي صلى الله عليه وآله  
في صلواته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها ويفرق  
عنها قبل كمالها ويشهد الناس ذلك فيه ويجيطوا به  
من حقيقته جاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل ويشرب مثلا

في شهر رمضان بين الصلوات وبينها وهو من السهو  
عليه الغلط ويغفون عنه بالتوقيف على ما بيناه ولجاز  
أيضا أن الجامع الشاهي في شهر رمضان من السهو  
السهو في مثل ذلك حتى يطأ المحرمات عليه من النساء وهو ساه  
في ذلك فإن الله عز وجل يقول **وإذا طأ** **الطواف** **ولا يحيط** **علما** **بليغته** **في الجوار** **ويقعد** **من** **ذلك** **إلى السهو** **في كل أعمال الشريعة** **حتى ينقلها عن حدودها**  
ويضعها في غير أوقاتها ويأتي بها على غير حقايقها ولم ينكر  
أن يسهو عن حق من الخير فيشر بها ناسيا أو ينظرها نازيا  
حلالا ثم يتيقظ بعد ذلك لما بين عليه من صفتها ولم ينكر أن  
يسهو فيما يخبر به عن نفسه وعن غيره ممن ليس برؤية  
يكون مسقويا في الأداة ويكون معصوفا بالأداة أو تكون  
العلة في جواز ذلك كلها عبادات مشتركة بينه وبين الله



كما كانت الصلوة عبادة مشتركة بينهم وبينه حسب اللال الرجل  
ذكرت عندها الا ان ذكرت من اعتلاله وليكون ذلك ايضا  
لاعلام الخلق انه مخلوق ليس بقديم معبود وليكون حجة على  
العلاء الدين بالتحذير وبما يكون ايضا سببا لتعليم الخلق  
احكام السهو في جميع ما ذكرناه في احكام الشريعة كما كان  
سببا في تعليم الخلق حكم السهو في الصلوة وهذا مما لا ينبغي  
سلم ولا قال ولا موجد ولا يميزه على التقرير في النبوة بل هو  
لازم لمن حكيت عنه ما حكيت فيها اذ في من سهو النبي صلى الله  
عليه واله واعتل به ودل على ضعف عقله وسوا احتياله وفساد  
تخليده وينبغي ان يكون كل من منع السهو عن النبي صلى الله عليه  
واله غاليا وخارجا عن حد الاقتضاء وكفى عن حد الرأى  
هذا المقام اخر يا **فصل** حكمه بان سهو النبي صلى الله عليه واله  
من الله وسهو من سواه من امته وسائر البشر من غيرها  
من الشيطان بعينه علم فيما ادعاه ولا حجة ولا شبهة تتعلق  
بها احد من العقلاء اللهم الا ان يدعى الوحي في ذلك وتبين  
به ضعف عقله لكافة الا انما لم يجز من قوله ان سهو النبي

من الله دون الشيطان لانه ليس للشيطان على النبي سلطان  
وانما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم بمرشكوت  
وعلى من استعز من الفاوين ثم هو يقول ان هذا السهو الذي  
من الشيطان يعم جميع البشر سوى الانبياء والائمة فحكم  
من اولياء الشيطان وانهم غاؤون ومزكون اذا كان  
للمشيطان عليهم سبيل وسلطان وكان سهوهم من دون الله  
ومن لم يتيقظ للجهل في هذا الباب كان في عداد الاموات  
**فصل** فاما قول الرجل المذكور ان ذا اليمين معروف  
يقال له ابو محمد بن عمر وعبد عمر وقد روى الناس عنه  
فليس الامر كما ذكر وقد عرفت ما يرفع معرفته من تكثيره  
بسميته بغير معروف بذلك ولو انه يعرفه بنى اليمين  
لكان اولى من تعريفه بسميته لعرو فان المنكر له يقول  
من ذا اليمين ومن هو عمرو ومن هو من عبد عمر وهذا  
كله محمول بغير معروف ودعواه انه قد روى الناس عنه  
دعوى لا يبرهان عليها وما وجدنا في اصول الفقهاء ولا  
الروايات حديثا عن هذا الرجل ولا ذكر له ولو كان معروفا







الاجاز المتفرقة عقيب بابه روت وماروت عن ابي بن علي بن  
ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي جيون مولى الرضا عن الرضا عليه السلام  
قال من روى عننا القرآن الى حكمته هدى الى صراط مستقيم ثم قال ان  
في اخبارنا استنباهما كمنشأ به القرآن وحكم الحكم القرآن فزودوا  
مشتابهما الى حكمها ولا تسعوا استنباهها دون حكمها  
ففضلوا اذا عرفت هذا فقولنا في احاديث السهو والجمع  
بينها وبين ما دل على نفي السهو من الكتاب والسنة والاجماع  
والادلة العقلية ممكن من وجوه اثني عشر **الاول** المحل على وقوع  
الرواية على وجه التيقن فانك قد عرفت اجماع المتألفين للامامة  
على نفي العصمة وروايتهم لحديث السهو ولعله لا اصل له ويكون  
من غير عياتهم وموضوعاتهم وقد كان الامير عليهم السلام  
يفتون بالتقية تارة ويوافقون العامة في الرواية تارة  
عسب مقتضى الحال وقد كان الامير عليهم السلام يقول **يا**  
**التيقن تارة ويوافقون العامة في الرواية تارة** لدفع  
المفسدة واتقاء الضرر عن الامعة والشيعة وما في له نظير

استأنس تقه وهذا وجه قريب من مضمون ما علم  
وجوب الترجيح به عند الاختلاف لما هو معلوم من سببه  
وقد تقدمت اسناد اليد ومن الراين عليه رواية جماعة  
من العامة له كما عرفت سابقا وقد اشار الشيخ في التهذيب  
الى حل احاديث السهو على التيقن كما تقدم في اول الرسالة  
**الثاني** المحل على ان النبي صلى الله عليه واله كان قد صلى في الصلاة  
اربع ركعات فلما ادعوا عليه السهو وانهموه بها وظنوا  
ذلك واقفوا عليه قام فصلى ركعتين مع علمه بان صلواته  
كانت تامة لعدم اقتضاء المصلحة لم يبين لهم حقيقة الحال  
لانهم كان يترتب على ذلك مفسدة اخرى واقفوا انهم كانوا  
منافقين لا يصدقونه في دعوى استحالة السهو عليه ومن  
العلوم ان اكثر المظهرين للاسلام في اول الامر كانوا كذلك  
وان الرسول عليه السلام كان ما مورع داراتهم كما تضمنه باب  
المداواة في اصول الكليين وغيره وكان يقر التزقية في  
قلوبهم بالتدريج بحسب ما يقبلون كما هو موجود ايضا  
احاديث كثيرة في اصول الكافي وغيره وقد روى الكلي



في كتاب العقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما كل رسول لله صلى  
الله عليه واله العباد بكنه عقله قط وقال انا معاشر الا  
نبيا امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ولا يخفى انه لم  
يقع التصريح بانه صلى بهم ركعتين اخبرنا في حديث واحد  
والظاهر ان كل واحد منهم اتم صلاته وحده وعلى تقدير  
الجماعة لا يبعد ان يكون ما موراي ذلك ويكون مخصوصا  
به عليه السلام او قبله من غير صلاة الجماعة بالقرآن فقد  
كانوا يصلون جماعة قبل فرض الصلوة كما هو مروي في احاديث  
كثيرة **الثالث** ان يكون صلى في الواقع اربع ركعات فلما اظنوا  
سهوه وانفقوا على ذلك امره الله بان لا يظهر لهم الحال  
وان يتم بهم الصلوة ويسجد **سجدتين** ليعلموا احكام  
السهو وليلا يعبر احد احدا بالسهو والفرق بين هذا  
والاول ان المفروض هنا امر خاص وهناك عام ويكون  
من فوائد ذلك انه لو اظهر حقيقة الحال واستحال الخرج كثير  
منهم الى الغلو وضعف الايمان جدا في ذلك الوقت  
**الرابع** ان يكون صلى في الواقع ركعتين عند قبل ان تفرض

الصلوة اربع ركعات فقد روي ان الصلوة كانت قد  
ركعتين ركعتين فكانت الحسن صلواته عشر ركعات ركعات  
ثم زاد رسول الله صلى الله عليه واله اربع ركعات ثم اربعها  
الله على الناس وقد كان الكلام ايضا غير محرم في الصلوة  
صاخرها ومحمد خرج بذلك السيد المرتضى في شره الاسا وغيره  
فلعله صلى ركعتين قبل ان تفرض الاخيرتان وكان قد امر  
الناس بها على وجه الاحتياط فظنوا الوجوب فعملوا الترتيب  
والتمار به صور سهو لدفع المفسدة السابقة ومقتضى  
المصالح المتقدمة وغيرها **الخامس** ان يكون صلى في الواقع  
ركعتين بعد فرض الاخيرتين وكان ما موراي خاصا به  
بان يفعل ذلك اظهار الصورة سهو وهي في الواقع  
عدم لاجل المصالح السابقة والحكم المشار اليها فيصديق  
ان ذلك كان من الله كما وقع التخرج به سابقا وكما فهم ان  
بابويه يعني ان هذه صورة سهو كان ما مورايها من الله  
وهي في الواقع عدم فان صدق السهو الحقيقي من الله لا يمكن



تصوره وانما يمكن فرض ان يكون الله قد امر بذلك  
ظاهرة او خفية **السادس** ان يكون مجبوراً على ترك  
الاجنبيين في ذلك الوقت ويصير غير مكلف بهما ويكون  
ذلك ايضا خاصا به في واقعته بحيث للحكمة السابقة  
للرد على الغلاة والمفوضة معا وعلوم ان من جملة النعم  
في التقويض قول جماعة زعموا ان للعبد قدرة تامة لا  
يقدر احد على سلبها حتى لو اراد الله منه من فعله لما  
قدر على معصيته وقد ذكرت ذلك في رساله مخلق الكافر  
ظاهر كون سوره من الله يقتضي ان يكون امره به او جبره  
عليه وعلى كل حال لا يكون وقع منه سهو حقيقي بل هو حجاز  
وباب المحان واسع والمشابهة هنا ظاهرة لكن الجبر  
باطل يمكن ان يقال هذه الصورة نادرة والجبر باطل  
مع بقاء التكليف فلو سلب الله قدره عبد عن واجبه  
واسقطه عنه لم يكن فيه مسندة **السابع** ان يكون  
السهو والسيان بمعنى الترك فان احد معانيه التقويم

قد استعمل فيه كثيرا كما اشرنا اليه سابقا وقد قال صاحب القاسم  
وغيره سها في الامر سهوا نسيه وقال ايضا السيان  
السوة الترك اذا كان هذا من معانيه التقويم وهو المتأخر  
بحال النبي صلى الله عليه واله وجب حمله عليه ويكون ذلك  
عن نصابه عليه السلام بالحكم السابقة وقد عرفت ان الائمة  
عليهم السلام قسرو السيان المنسوب الى ادم عليه السلام  
من اهل العصمة عليهم السلام في القرآن بالترك وهو معنى  
صحيح ويحتاج الى ضمنية وجب من الوجوه السابقة ان  
**الثامن** ان يكون النبي عليه السلام صلى الله عليه واله في الواقع ركعتين  
قبل وجوب الصلوة وفرضها وكانوا يصلون في وقت  
استحباب الصلوة وذلك قبل ليلة المعراج طويلا  
كانوا يصلون جماعة فلهذا كانوا يصلون تلك الصلوة  
لخاصة اربع ركعات دائما ولا يتلزم ذلك الوجوب  
وان توجه ذو الشمالين وبعض المناقب لجهلهم  
فيكونون ركعتين لاجل المصالح السابقة لا لوقوع  
السهو والسيان بل انفي الغلو وابطال التقويم



احكام السهو والتمني عن التقيير بالسهو او عن الانطراف  
التقيير او المبالغة في انبات البشيرة او نحو ذلك من  
الحكم الظاهرة او الخفية ولم ينقل في احاديث السهو  
ايبر المؤمنين او الحسن او الحسين او احد من المؤمنين  
المخلصين او العلماء المعبرين كان ظاهرا او على هذه الوجوه  
وبعض الوجوه السابقة يكون نقل القضية على وجه لا  
جمال وعدم بيان حقيقة الحال واطلاق لفظ السهو كلف  
لملاحظة النقيض وعدم التفرج عن رعاية تلك الحكم والمصالح  
للمكلفين بحسب الاسكان مع انهم عليهم السلام قد بينوا  
ذلك في احاديث كثيرة عامة وخاصة صريحة في المعارضة  
وقد تقدم بعضها **التاسع** ان يكون عليه السلام صلى في الواقع  
ركعتين نافلة فظنوها فرضية فافتدوا ببر فلما فرغ  
قالوا ما قالوا وظنوا انما ظنوا فلم يرضوا في اظهر الحال  
ثم قام وصلى ركعتين اخرى نافلة وكان ذلك من نافلة  
الظهر او غيرها فلم يكلمهم بكنة عقله لانه ما مور بان يكلم  
الناس على قدر عقولهم كما مضى ولرفع المسئلة ففعل ما

عبد مجديتين شكرا فظنوا انه رها وام صلوة وسجد  
للمو وفعلها العامة بناء على اعتقاد اهل النفاق و  
رواها الا انه عليهم السلام للملاحظة النقية ولا ينكر  
من المناقذين مثل هذا الجهل بل العمد فيما يقتضي سوا  
الظن بالبقى عليهم السلام وجوب بيان الحق على غيرهم  
لا ينافي ما قلناه لانه قد يستلزم مفسدة وقد يعلم عدم  
قبوله وليس ذلك من باب النقيض بل يكون مأمورا  
بما قال وما فعل من اقواله وافعاله عليهم السلام من هذا  
القبيل لا لا يعجز ولا يحصى وقد روى الكليني في الروضة  
تسنده عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال ولست لولا  
ان يقول الناس ان محمدا استعان يقوم فلما طفره  
بعدوه قتلهم لقد كنت كثيرا من اصحابي فضربت اعناقهم  
وقد روى العامة والخاصة عنه عليهم السلام انه قال العلي  
يا علي ولي الله لولا اني اخاف ان تقول فيك طوياف بين  
امتي ما قالت الضاري في المسح لقلت فيك اليوم قولا  
لا تتركه الا احق والتراب من تحب قد سلك يتركه



به ومنزل ذلك كثير **احدا العاشر** ان تكون الركعتان الاخيرتان  
لم تكن واجبة على النبي عليه السلام اصلا فانه هو الذي زادها  
واجبها على الامة فاجاز الله له ذلك كما مر ويحتمل كونها  
غير واجبة عليه ويكون ذلك من خواصه وان لم ينقل البناء  
تقرح بذلك فليس كل خواصه قد نقلت واذ لم تكن الاية  
واجبة عليه فلا بعد في تركها عدا في الايمان بها الاجل الحكمة  
والمصلحة السابقة وغيرها **الحادي عشر** ان يكون حديث ذي  
الشرائين لا اصل له ويكون من مخترعات العامة ومما نبوه  
الى الرسول عليه السلام بغير اصل ويكون رواية الامة عليهم  
السلام ونقلهم اياه لاجل تعليم الشيعة الاحتجاج به على العامة  
فيما تضمنه من الاحكام الشرعية التي خالف فيها كثير منهم  
والاحتجاج على العامة بما يعتقدونه حجة من احاديثهم الموثقة  
واكاذيبهم المخترعة قد وقع عليهم السلام ومن خواص اصحابهم  
على وجب الانذار والمعارض في احاديث كثيرة جدا ولا  
ياي هذا الوجه من احاديث الموهوش فقد اشاروا عليهم  
لاصحابهم اشارات بمثل ذلك بل خرجوا في بعض الروايات

من الامة

فان كان

فان كان ذلك بعيدا في بعض احاديث السهو فلو علم من باب  
الرواية بالمعنى واعلم اني كنت اذكر على بعض علماءنا في  
كتب الاستدلال انهم يستدلون على ما يختارونه ولا ببعض  
الاستنباطات انظني حتى بالقياس ثم يقولون ويؤيدون  
صححة زارة مثلا ورميها يستدلون اولا بما رواه  
العامة عن عايشة وعمر وابي هريرة واما الم ثم باحاديث  
الخاصة ويوردونها على وجه التأييد ومعلوم ان شيخ  
ان يكون الامر بالعكس ثم تقطعت ان فيهما فاعلمهم هذا  
لاجل الاحتجاج على العامة لانهم ينقلون اقوالهم واقول  
الشيعة ثم يختارون قول ولا يحتجوا عليهم ثم وجدت للسيد  
المرقسي رضي الله عنه نصرا مما عجل ذلك في بعض بعض رساله  
فقال ما لمخضنا ان استدلال في الظاهر بطريق العامة و  
رميها يستدل باحاديثهم واعاد ليلنا في الواقع ونفس الامر  
هو اجماع الطائفة المحقة اقول ومراده كما فيهم من مواقع  
من كلامه بالاجماع ههنا اعم من الاجماع على الفتوى بحيث  
لا يخالف احد منهم والاجماع على النقل بان يروى والحديث



في بعض الأصول الأربع التي اجمعوا على صحتها وثبتها عنهم  
عليهم السلام وقد جرى الوهم من هنا الى بعض المتأخرين  
فظنوا ان استدلالهم بتلك الاستنباطات الظنية واقفي  
تحقيق مع اية التلخيص في كتاب العدة والسيد المرتضى في بيان  
من كلامه وغيرهما من المحققين يصحون بخلافه **الثاني عشر**  
ان تكون حديث ذي الشمالين واحاديث السهو من المتكافئين  
التي تعارضها المحكمات ويكون لها معنى اخر لم تطلع عليه  
لم يخطر لنا ببال فان كثيرا من المتشابهات بهذه الصورة  
يجب علينا التوقف فيها وردد امرها الى الله واليه عليهم  
واما تذكر ما ذكر على وجه الاحتمال وبذلك التردد في صحة  
المذهب في رد المتشابه الى الحكم بحسب الامكان كما امرنا به الله  
عليهم السلام ومن العلوم التي مع وجود المعارضات  
الكثيرة التي تقدم بعضها واخرنا الى باقيةها وترباها  
الكثيرة كما مر لا يسيل الى حمل احاديث السهو على ظاهرها  
ولجزم بامكان السهو من المعصوم ووقوعه منه و  
النظر الى سوى الطولية وباقواله وافعاله معا ولسه

من ان تشك في ذلك **الفصل الحادي عشر** في الجواب عن  
استدلال ابن بابويه في الكلام السابق وعن احاديث السهو  
التفصيل وقد صار ذلك واضحاً لكننا نريده توضيحاً فنقول  
واما الخبر الذي اوردته عن سعيد الاعرج فلا نفهم منه وقوع  
حقيقي واقفي من الرسول عليه السلام بل يظهر منه ان تلك الواقعة  
لم تكن من قسم السهو الواقع منه بل هي من لسه وحي فهو  
والله اعلم بما علينا الاعلى مطلبكم لان فيه تنزيها للرسول عن السهو  
ونسبته الى الله ومعلوم ان وقوع هذا الفعل من لسه اما ان  
يكون بطريق الامر به او الخير عليه وما كان ذلك نسباً  
كل حال لاسهو وكن ذلك النظم بل ذكر لفظ انام رسول الله  
ثم لفظ اسرها ثانياً يدل على ان الحكم في المقامين واحد  
لاختار له في شئ منهما ولا فعل فعلاً حقيقياً وهذا هو  
قوة جبا واما نسبته انكار السهو المذكور الى الغلاة  
والمفوضة فلا يدل على مبالغة فقد عرفت انه لا يختص بهم  
لذا باعظها علماء الامامية اليد ولعل الغلاة والمفوضة  
يتكروا وقوع هذه الصورة بالكمية اما الغلاة فلا  
عقدهم انه لا يقدر احد على منع الرسول والاعنة



من شيء ولا يامرهم احد بشيء واما المعوضه فبعضهم يقولون ان  
الله قوض امر الخلق والوزق الى النبي والائمة عليهم السلام  
وبعضهم يقولون ان العبد قدرة لا يقدر الله ان يسلبها ايها  
ولا يمنع من شيء من افعاله وحي يستقيم الرد عليهم بهذه  
الواقعة لانها على تقدير تسليمها واما امر من الله او غير من  
وهو بنا في اعتقاد الفريقين واذ اعمل على السهو لاجل  
الظاهر استقام كلام ابن بابويه ايضا وصار الترتيب  
لفظيا في مجرد التسمية بالسهو فان لا يظهر من كلامه  
سهو حقيقة أصلا وهذا توجيه غير بعيد واما الفرق بين  
العبادة المشتركة والتبليغ الذي هو عبادة مختصة فما لا يوافقه  
عليه احد واكثر الناس لا يفرقون الفرق بل كل من ثبت  
عنده سهوه عليه السلام يتطرق الى تجويزه في التبليغ  
واما على الغير الذي فرضنا به كلامه فيستقيم ذلك لان فرض  
الجبر على تبليغ الباطل او الامر به محال قطعاً ظاهر البطلان  
مناف للحكمة ناقض للغرض واما قوله ان سهوه من الله  
وهو غيره من الشيطان فهو يقرب ما قلناه لان نسبة  
السهو هنا الى الله والى الرسول لا يدور فيها من ارتكاب

تجوز بان يكونا احدهما فاعلا حقيقيا والاخر مجازيا فان كان  
الفاعل الحقيقي هو الرسول عليه السلام من غير امر من الله فلا فرق  
بين سهونا وسهوه الابان سهوه من نفسه من غير دخليه  
الشيطان وبطل النسبة الى الله لان معناها على هذا التقدير  
التخليه والتكليف وعدم المنع وذلك حاصل في سهونا ايضا  
فانقضى التميز بالكلية وبطل الفرق كما لا يخفى لان ما ذكر  
غير صالح للفرق ولا موجب لنسبة الفعل الى الله حقيقة بل يجب  
ان يكون النبي عليه السلام اسوا حالا في السهو لان لناذين  
وله عذر واحد وان كان الفاعل الحقيقي هو الله اما بالجبر  
الخاص على تقدير تسليمه او بالامر بما فعله ففيه تقييد  
ينفي السهو عن المعصوم وهو عين المدعى واما ان يقال  
السهو الحقيقة والخرج في اطلاق الجازي مع ان الاول ترك  
الطلاق ايضا في غير الضرورة كروا هذه الاحبار وتأويلها  
وهذا لا يخفى ان العمل على وقوع الامر مستلزم الاسناد الجازي  
ايضا ولا قصور فيه وقيل ينسب قول ابن بابويه ان سهوه  
الله وسهونا من الشيطان ومعلوم ان الشيطان لا يجر الا



على السهو ولا على غيره بل يامره بما يريد ويومن اليه به لكن النسبة  
الى الله مع امره به اقرب من النسبة اليه مع الخلية بما يتعدى  
جاء اسناد جميع افعال المعصوم وغيره الى الله واما نقله  
من محمد بن الحسن بن الوليد فقبوله للتوجيه الذي قلناه  
والصحيح الذي ذكرناه اوضح وكذلك دليلهما فنزول الخبر  
واما الكتاب الذي وعدت اليه فلم يصل اليه فان كان  
صرح فيه بتجوز السهو الحقيقي او وقوعه بطل حمل كلامه  
على المحمل الصحيح ولم يبطل حمل الاخبار عليه لوجود معارضا  
وكثرة احتمالاتها واما حديث ابى بكر الخضرى فمفيع مع الغرض  
عن مسنده انه نسب السهو الى الرسول صلى الله عليه وسلم فينا في الجمع  
الفرعيين لان من جوز السهو عليه قال انه من الله فلا بد  
له من تأويل بل بالحمل على المجاز او الاعتراض بطلان الفرق  
الذي ذكره والقول بالمساواة بين سهونا وسهوه واما  
حديث الخثر فليس فيه يصرح بالسهو اصلا بل ظاهره العهد  
لاطلاق اسناد الفعل وهو يتم على جملة من الوجوه السابقة  
واما حديث الحسن بن صدقة فمفيع مع ضعف مسنده

حيث انه تضمن نسبة الفعل الى الرسول عليه السلام من غير تصريح  
به ايضا وظاهر الحال كونه الاسنادين على وجه الحقيقة وهو  
لا يتم كما مر فالاقرب ان تكون الفعل من الرسول عليه السلام  
والامر بذلك من الله كما تقدم وحديث سعيد الامرج قد عرفت  
حاله وهذه الرواية اخف اشكالا من السابقة ونقطة الحكم  
اسماها يمكن حمله على الترتيب من غير بعد بان يكون امره به روا  
حديث جميل فلا يصرح فيه بشئ وانما قال في حديث ذي  
النمالين ووجهه ما تقدم في مثله بل اقرب الوجود مما  
يراقى يمكن فيه واما حديث ابى بصير فمفيع مع الاحتياط من  
سنده وفساد من هب راوه ومن ذهب غيره من الرواة  
انه لم يصرح بالسهو وفيه استوار به واما حديث سماعة  
فسنده كذلك ويستقيم في منتهى اكثر ما مر من الوجوه وان  
لم يكن كلامه مع انه قوله من حفظ سهوه فاعتمد امره  
حديث ذي النمالين يدل على ان الرسول عليه السلام كان حيا  
بعد وصلوته وانما فليس عليه سجد بالسهو ولا يمكن  
منه سهو حقيقي بل هو مجازي بقرينة قوله حفظ وقرينة



ما تقدم من المعارضات العقلية والفكرية على انسابنا كثيرا  
من احاديث السهو التي تضمنت انه عليه السلام يحسد السهو  
هذا التناقض يضعف الاحتجاج حتى يحتاج بها بل اوله تناقض  
الخرق والتعليل الذي تضمنه قوله فان لم لا يخفى ما فيه من  
المنافرة لاوله والاحمال والاشكال من امادات الفقيه وقد  
يقدم حديث عبد الله بن بكير المتضمن لنفي سجود السهو عنه  
عليه السلام وانه ما يحسد مما قط ولا يحسد مما فيه اي حاقط  
العدد صلواته متيقظ من الفقه اي الفهم او فقيه كامل الفقه  
والعلم اعني المعصوم كما حمله عليه بعض المحققين واما حديث  
زيد بن علي فهو اضعف سندا ودلالة على الفقه للاجماع و  
شدوده وعدم عمل احد بمضمونه وعدم موافقة لا اعتقاد  
على عليه السلام واكثر شيعته بل كلهم ولا خصوص رواية  
الزيد بن علي ولا شتمه على لفظ الرعنيين وانما نسبت بحديث  
السهو بها لانهما يرمضان انفس الشيطان واذا كان سهوهم  
على تقدير تسليمه من ستر لامن الشيطان لا يجوز اطلاق هذا  
اللفظ لهما لكن من اين ثبت ان بعض المقوم اصليون

الرسول عليه السلام احقا بل يحجب الحرم بالعكس والالكان  
امير المؤمنين عليه السلام احق باسند رايك ذلك من كل احد فتكون  
صلواتهم في الواقع ثائرة والسجود المذكور معمولا على بعض  
الوجوه السابقة والمرعنان ارغاما للمنافقين الذين لا  
ابطال صلواته واعادتها لها واما حديث زيد الشحام فوجهه  
ما تقدم مع ضعف سنده جدا واما حديث العنبري فقد  
عرفت عبارة النسخ فيه وفيها كفاية تزيده وضوحا الا  
السابق من التقييد وبغيرها واقوى من جميع ذلك العمل على  
كذب المنادى ومغلطه فهو احق بالسهو والمغلط بل الاقرا  
وقد علم الكذب فلهذا كان من بعض الاعدا والمنافقين الذين  
يريدون تعطيل قبائح المتقدمين فقد نقلوا ذلك عن  
الثاني واما حديث ابى بصير فليس فيه نصريح بوقوع سهو  
بل نقله لذلك بل نقله قبل يدل على عدم صحته والاحكام به او لا  
واضع من ذلك قوله ما كان عليك لو سكنت ولو كان صادقا  
لما قال له ذلك لانه كان عليه استحقاق العقاب ان كان القول  
واجبا وفوق الثواب ان كان راجحا ولا يكاد يتصور المساواة



او المرجوحية لانه من المعاويرة على البر والتقوى ونصيحة المؤمن  
للمؤمن ومع ذلك ليس من السهو في شيء بل هو من علم الغيوب واما  
حديث سماعة فلا انكار فيه فليس ذلك تفعل اختيار  
ولولم يرد المخرج بذلك لمضناه او حملناه على ما قلناه لما  
تقدم من انه تنام عينه ولا ينام قلبه لكن التامر لا ينام في  
ذلك النفس لما ياتي واما حديث سعيد الاعرج فلا انكار فيه  
ايضا لانه مخرج في ان الله مبره على ذلك والزمر به وجل  
منه غالبا ولم يقع منه عليه السلام تقصير ولا شيء ينافي  
العصمة وفيه رد على الغلاة والمغوضة كما مر وفيه ايضا  
الى ان السهو على تقدير وقوعه كان كذلك لكن الاقوي هنا  
ان كان العمل على الامر ونحوه واما حديث عبد السلام بن  
صالح ففيها منع من حديثه لانه لا ينافي ما قلناه بل يوافقه  
لانه لم يقل يقع منه السهو بل قال يقع عليه السهو وهذا على انه  
مجبور واما مورد الظاهر انهم كانوا يتكرون وقوع هذه  
القضية بالكلمة ويعدونها محالا لا اعتقادهم الغلو والتقوى  
فلا يجوزون ذلك على وجه الحقيقة ولا الجواز ولا الامر

لا المنع والاكراه فورد الرد عليهم وتكذيبهم ولا أقل من ألا  
المانع من الاستدلال وقد ورد في الخصال عن أبي جعفر  
ان امير المؤمنين عليه السلام علم انصاره في مجلس واحد اربعة  
كلمة ما يصلح للمسلم في دينه ودنياه من ذلك ان قال  
اياكم والطلو فمينا قولوا انا عبيد مرهوبون وقولوا  
في فضلنا ما شئتم ومنهم من هذا الحديث ان ينفي السهو عن  
المعصوم ليس من الغلو واما الغلو في الحقيقة والمجاز  
معاملنا فانه للعبودية وروى الطبرسي في الاحتجاج في  
احتجاج الرضا عليه السلام على الغلاة في المغوضة قال لا يجوز  
وابن العبودية ثم قولوا ما شئتم ولن تبلغوا واما  
الحديثان الاخيران فقد عرفت الوجه فيهما والله مقدم اعلم  
**الفصل الثاني عشر** في ذكر بعض النظائر والاشباه  
لاحاديث السهو التي تجب تاويلها ولا يجوز ابقائها على  
ظاهرها وذلك كثير جدا ولنقتصر من هذه القسم على اثني  
**عشر الاول** ما رواه الشيخ ابو جعفر بن بابويه في كتاب  
من لا يحضره الفقيه في باب ما يصلح فيه قال قال الصادق



في قول الله عز وجل موسى عليه السلام فاخلع ثيابك الخالية بالواد  
المقدس طوى قال كانت من جلد حمار ميت وقد روى ابن  
بابويه في كتاب المجال الدين والشيخ الطبرسي في كتاب الاحكام  
وعنه عن سعد بن عبد الله عن صاحب الزمان عليه السلام ما  
هو صحيح في النكار هذه الرواية وان موسى عليه السلام اجل  
قدرا من ان يجهل ذلك او يخفى عليه مثله وبالجملة عليه السلام  
في ردها وابطال وقال ابن قال ذلك فقه افترى على موسى  
واستعمله في نبوته ثم ذكر ان معنى فاخلع ثيابك الخالية  
قلبك حيا هلك في الحديث فانظر الى انهم عليه السلام تارة كانوا  
يروون ما وافق التقيد وينقلون عن الابطاحلاف  
الواقع لاجل موافقة العامة ورعاية المصلحة وروى المصنفه  
ويقررون القرآن بذلك لاجل ما ذكر فلا يكرروا فيه حديث  
السهو وان لم يكن واقعا على وجه الحقيقة لما فيه من الحكم  
والمصالح السابقة **الثاني** ما رواه الشيخ الخليل النقة على  
بن ابراهيم بن هاشم النقي في تفسيره من فقه هاروت وماروت  
عن الامم عليهم السلام انهم روهما كما يرويه العامة والقصة

طوى لم توجد ههنا وقد انكرها الامام الحسن العسكري  
كما رواه رئيس المحدثين في ابو جعفر بن بابويه في كتاب  
عيون الاخبار في باب ما جاء من الرضا عليه السلام في  
هاروت وماروت قال حدثنا محمد بن القيس المغيرة عن يوسف  
بن محمد بن زياد وعلى بن محمد بن سنان عن ابويه عن الحسن  
بن علي عن ابيه عن ابائه عليهم السلام في حق لقمه وما انزل  
على الملكيين بيابل هاروت وماروت الى ان قال وكان وجد  
عليه السلام قد كثر السحرة والمهوهون فنبعت لله ملكين الى  
ذلك الزمان يذكر ما يسحر به السحرة وما يبطل به سحرهم ويذكر  
به كيدهم فتلقاه النبي عن الملكيين واداه الى عباد لله بله  
وامرهم ان يعفوا به على السحر وان يبطلوه وبها ان يحرقوا  
به الناس وهذا كما يدل على السم ما هو ثم قال عز وجل يا  
يعلمان من احد حق يقول لا ازلن فتنة فلا تكفر معنى  
ان ذلك النبي امر الملكيين ان يظهروا الناس بصورة بشرين  
ويعلمهم ما علمهم الله من ذلك وذكر الحديث الى ان قال علي بن  
يوسف بن محمد بن زياد وعلى بن محمد بن سيار فقلنا



للحسن ابى القاسم عليه السلام فان عندنا قوم يزعمون انها  
وماروت ملكان اختارتهما الملائكة لما كفر عصيان  
بنى آدم وانهما اوصفتنا بالنعوة واراذا الزنا بهما  
المغر وقيل النفس المحترمة وان الله عز وجل يعذبها بما  
وان الحرة منها يتعلمون السحر وان الله مسح تلك المرأة  
هذا الكوكب الذي هو الزهرة فقال الامام عليه السلام معاذ  
الله من ذلك ان ملكة تعصمون محفوفون من الكفر  
والقبائح بالطواف الله تعالى قال الله تعالى لا يعصون الله ما  
امرهم ويفعلون ما يؤمرون وقال تعالى ومن عبيده يعصى  
الملائكة لا يستكبرون عن عبادته ولا يستخسرون وذكر  
آيات الحزم قال عليه السلام لو كان كما يقولون كان الله  
قد جعل هؤلاء الملائكة خلقا على الارض وكانوا كالا  
او كالا عنده فيكون من الانبياء والائمة قتل النفس والزنا  
ثم قال اولست يعلم الله لم يغفل الارض قط من بنى او امام  
من البنرا وليس الله يقول وما ارسلناك من قبلك  
الى الخلق الا رجالا فاجبر انه لم يبعث الملكة الى الارض

ليكونوا

ليكونوا ائمة وحكاما وانما ارسلوا الى الانبياء والله الحديث  
اقول فظهر ان رواية على بن ابراهيم محمولة على التقية  
موافقة العامة لدفع الضرر كما يقتضيه الحال وهو  
منظر قريب لمحدث السهو **الثالث** ما رواه ابن بابويه  
في عيون الاخبار من جملة الاحاديث الدالة على مخرج زيد بن  
علي واصحابه في باب مفرد قال حدثنا علي بن احمد بن محمد  
عن عمران الدقاق قال حدثنا علي بن الحسين القاضي قال  
حدثنا الحسن بن علي الناصري عن احمد بن رشيد عن عمه  
سمر سعيد بن خنيم عن اخيه سمر عن الصادق عليه السلام عن ابيه  
عن علي عليه السلام قال يخرج من ولد رجل يقال له زيد يقتل  
بالكوفة ويصلب بالكوفة يخرج من قبر حين ينثر  
يفتح له ورحل ابواب السماء وينبعث به ابواب السموات فجعل  
روحه في حوصلة طير اخضر يروح في الجنة حيث يشاء اقول  
هذا معمول على التقية في الرواية كما جوزه في احاديث  
السهو لما رواه الكليني في باب ارواح امير المؤمنين عن  
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابي ولاد الخياط عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك يروون ان



ارواح امير المؤمنين في خواصل ليون خضر حول العرش فقال لا  
المؤمن اكرم على الله من ان يجعل روحه في حوصلة طير اخر  
في ابدان كابدانهم ففي الباب المذكور عدة وغير احاديث  
عنه هذه **المحة الرابع** ما رواه الشيخ في الاستبصار في باب  
وجوب المصح على الرجلين باساده عن محمد بن الحسن الصفار عن  
عبد الله بن المبارك عن الحسين بن عثمان عن عمرو بن خالد عن زيد  
بن علي عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال جئت اوصافا فقال رسول  
الله صلى الله عليه واله تعضض واستشق واستن  
ثم غسلك وحجني فلانا فقال يا علي قد جرتك المراتن قال فقلت  
ذراعي وسحت براسي مرتين فقال قد جرتك من ذلك المرة  
وغسلك قدى فقال يا علي خلل بين اصابعي لا تخلل بالنار  
قال الشيخ هذا خبر موافق للعامة وقد ورد في التقييد  
المعلوم الذي لا يحتاج فيه الشك من هذا ما اعتنا به  
القول بالمصح على الرجلين وذلك اشهر من ان يخفى بيخ فيه  
الشك منك او اريد ان ياتي اقول فافطر الى انظر عليه على  
التقييد مع عدم جوازها على الرسول عليه السلام عند الشيخ ولا  
عند غيره من الشيعة الاثنا عشر ولا عند احد من المسلمين ولا عند

لها الا ان يكون امير المؤمنين والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام  
قدروا تلك الرواية كما يروونها العامة للتقييد فكذلك  
احاديث السهول من باب التقييد في الرواية **الخامس** ما رواه  
الشيخ ايضا في الاستبصار في باب اكثر ايام النفاس باساده  
عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن الحلبي عن محمد بن مسلم  
قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الوضوء لم تقعد فقال لان  
اسماء بنت عيسى امها رسول الله صلى الله عليه واله ان تغسل  
لثان عشرة ولا باس بان تستغسل بيوم او يومين **٥** اقول  
ذكر الشيخ لهذا الحديث وامثاله ثلاثة اوجه من وجوه الجمع  
بيننا وبين ما عارضها احدها الحل على ضرب من التقييد لانها  
موافقة لمذاهب العامة انتهى واذا جازا حل الحديث  
الصحيح المنقول من كتب الحسين بن سعيد عن الثقات الا  
عن محمد بن مسلم الذي اجمعت الطائفة على تصحيح ما جاء عنه  
على التقييد مع عدم جوازها على الرسول عليه السلام واحاديث السهول  
اولى بالحمل على التقييد لمعارضة الادلة العقلية والنقلية كما  
عرفت **السادس** ما رواه الشيخ في الاستبصار ايضا في باب حكم  
من اصبح جنبا في شهر رمضان بعد ذكر احاديث كثيرة في عدم



المجوز باسناؤه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين ومحمد بن  
علي عن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان  
عن جبيب التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله  
عليه واله يصلي صلوة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر  
العسل سحلا حتى يطعم الخمر قال الشيخ بعد ذكر حديث اخر منه  
الوجه في هذا الخبر ان يحملها على ضرب من التقييد على  
ما بيناه لان رواية العامة عن النبي صلى الله عليه واله تقول  
انه امر العسل بعد العذرة من برد او غيره اشئ والحكام فيه كما  
الذي قبله بل هذا الوجه في تحويله وقوع التقييد في الرواية  
ولا يخفى انه يمكن حمل الخبر على الخبر الاول وهو قريب جدا  
**السابع** ما رواه ايضا في الاستبصار في باب تحليل المسقة بعد  
احاديث كثيرة في الاباحة باسناؤه عن محمد بن احمد بن احمد بن  
محمد عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن  
زيد بن علي عن ابيه عليهم السلام قال حم رسول الله صلى الله  
عليه واله لحم الحمر الاهلية ونكاح المتعة قال الشيخ الوجه  
في هذه الرواية ان يحملها على التقييد لانها موافقة لمذهب العامة  
والاحبان الادلة موافقة لظاهر الكتاب واجماع الطائفة

الحقة اشئ وجميع ما قاله محقق في احاديث السهو لما عرفت  
**الثامن** ما رواه ايضا في الاستبصار في باب ما حكم لحم الحمر  
الاهلية والخنزير والبيغال بعده وانه احاديث مسندة في  
المجوز على كراهية باسناؤه عن محمد بن يعقوب عن الحسين  
بن محمد عن محمد بن علي بن محمد عن شطام بن مرة عن اسحاق  
بن حسان عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسن العبدى عن  
ابي هريرة عن ابي سعيد الخدري قال امر رسول الله صلى الله  
عليه واله بلالا بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه واله  
حرم الخمر والضب والحمر الاهلية قال الشيخ الوجه في هذا  
الخبر ان يحمله على التقييد اقول نعم ان مثل الكليني والحسين بن  
محمد الاخرى وغيرهم من علمائنا وروايتنا قد اقتدوا  
بالامة عليهم السلام في التقييد في الرواية فلا يترك حمل حديث  
السهو على ذلك بعد ما عرفت من معارضاته **التاسع** ما  
نقضه القرآن الكريم من قوله تعالى واذا قل موسى لقاه  
ان قال فلما بلغا جميع بينهما سياحتهما الى ان قال وما  
اسانيد الا الشيطان فهذا لا يمكن ابن بابويه حمله على ظاهر



تطعا لان سهو المعصوم عنده لا يمكن كونه من الشيطان  
وفناء هذا هو يوشع بن نون وصي موسى عليهم السلام كما هو معلوم  
فلا بد من تاويله الشيطان هذا بالترك عمدا للاشتغال بان  
الشيطان ومدا فقهه او نحو ذلك فلا يمكن حمل السهو والنبيا  
في حديث ذي الشمالين على الترك كما تقدم **العاشر** ما تضمنه  
القرآن الكريم من ما في ذات العصاة ونسبة المعصية و  
الضلال بل الكفر الى الانبياء عليهم السلام وهو كثير لقوله تعالى  
عصى ادم ربه ففقى وقوله حكايه عن ابراهيم هذا ربي اسأله  
الى الزهرة تارة والى العرة اخرى والى الشمس ثالثة وقوله  
تعالى في حق محمد صلى الله عليه واله ليغفر لك ما تقدم من ذنبك  
وما تاخر وقوله في حقه ووجبك ضالا هدى وغير ذلك  
ما تضمنه كما مر به الانبياء للسيد المرتضى وغيره وقد اوجوا  
جميع ذلك الخرافة الادلة العقلية والنقلية بالحمل على المجاز  
والاصناف ونحوها بان يحمل المعصية من ادم على ترك الاولى وحمل  
المنى على التبرير لا التعزيم وحمل قول ابراهيم على الاستغناء لا  
او على اعتقاد قومه في حقه وحمل ذنب الرسول على مخالفة

الاولى او على ذنب امته او بعضهم او ذنبه عند قومه وحمل الضلال  
على الضلال في الطريق بان يكون اشتبه عليه الطريق بين مكة  
والمدينة وقت الهجرة لا الضلال في الدين او حمل الضلال على  
معنى الحب فانه احد معانيه اللغوية وغير ذلك مما هو على  
من كور في الكتاب المذكور وغيره والعجب ممن يقول جميع ذلك  
بوجوه قسبة او بجده او لقروية الجمع بين الادلة  
مع انها لا تدخلها في التبايع بل هي في الامور المشتركة والعبادات  
العامة الشاملة لنا ولهم ثم يتوقف في تاويل حديث ذي  
الشمالين مع احتمال الجميع ما تقدم وغيره ومعارضته بجميع  
ما ذكرنا وغيره ما لم تذكر **الحادي عشر** ما تضمنته الاحاديث  
ايضا من نسبة الذنوب والمعاصي الى الانبياء والائمة عليهم السلام  
واقاربهم بها وهذا القسم ايضا كثير عمول على ما مضى ونحوه  
ما تقدم **الثاني عشر** ما تضمنته الادعية المأثورة في التضيعة  
الكاملة وغيرها من الادعية المرفوعة عن الانبياء والائمة  
عليهم السلام من الاقرار بالذنوب والمعاصي واطهار  
الدم والتوبة والاستغفار والاعتراف باستحقاق العذاب



ودخول النار وهو أكثر من أن يحصوا وقد اجمعوا على تأويله  
وصرفه على ظاهره لقوة معارضا تدر بالنسبة اليه جلا و  
احتماله للتأويلات الكثيرة وعدم احتمال معارضا تنسب  
من ذلك فتارة يجعلونها على الجواز بأن يسمى ترك  
المندوب او صرف نفس واحد في غير عبادته من اكل او شرب  
او جماع دنيا ومعصية قياسا على فعل العبد ذلك في خصوص  
سيده او على المبالغة في التواضع لله وهضم التخص النفس  
او تعليم الناس او على التقية او على ارادة الشفاعة في  
ذنوب الامم والشيعه وجعل ذنوبهم بمنزلة ذنوب الشافع  
او على جعل الاقرار معلقا برفض عدم العصمة اي لو لم نقصنا  
لعصيا او على نحو ذلك من الوجوه المحزنة في علمها فالعجب  
عن يصر في جميع ذلك عن ظاهره مع عدم تعلقه بالتبليغ ثم  
يتوقف في صرف حديث ذر الشاملين عن ظاهره وحمله على  
معص ما تقدم او نحو وبالحجة فليس ذلك بحل شك ولا ريب  
ولا متوقف والله تعالى اعلم تمت الرسالة الموسومة بالشيعة  
بالمعلوم ذر البرهان في تدر العصوم غير السموم والسيان تعلم موطنها الحق  
محمد بن الحسن الرضا عليه السلام لطفه الخفي في كونها رهنان ~~على~~ ~~على~~ ~~على~~